عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

رسالة ماجستير بعنوان:

أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

الكويت حالة دراسة: (من الفترة 2003− 2013)

The Impact Of Civil Society Institutions On Political Participation In The Gulf Cooperation Council countries: Kuwait Case Study 2003-2013

إعداد الطالبة

حميدة عباس يوسف بو عباس

الرقم الجامعي:1220600023

المشرف

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية
في جامعة آل البيت

الفصل الدراسي الثاني

2015/2014

جامعة آل البيت

نموذج تفويض

أنا الطالبة **حميدة عباس يوسف بو عباس** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة

التوقيع:

التاريخ: ٤/٥/٢٠١٥

قرار لجنة المناقشة

نوقشة هذه الرسالة وعنوانها (أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي الكويت حالة دراسة :(من الفترة **2003-2013**)) وأجيزت بتاريخ **2015/5/4**م

أعضاء الجنة المناقشة		التوقيع
الدكتورعاهد المشاقبه	(مشرف و رئيساً)	--------------------
الدكتور هاني اخوارشيدة	(عضواً)	--------------------
الدكتور أمين عزام	(عضواً)	--------------------
الأستاذ الدكتور محمد محافظه	(مشرف خارجي)	--------------------

الإهـــــداء

أمّا وبعد أن بدأت ملامح العودة إلى الوطن والأهل ترسم محيّاها... فلا بدّ من أن أهدي إنجازي المتواضع إلى العيون التي ترقب عودتي وأنا أحمل بيدي ثمرة غراس طيبة سُقيت بماء منبعه منهل عذب، لا يعرف إلاّ الطيبة والوفاء...

الوالد... والوالدة، أهديكم ثمار ليالي السهر والتعب وأنا أشعر بالفخر الذي راودني عندما خططت اسمي متبوعاً باسمك والدي..وعندما أكملت رسالتي هذه ما كان التوفيق حليفي لولا دعائك والدتي...

أما أختي "فوزية" فأتمنى لها من كل القلب أن يكون لها من اسمها النصيب الكبير كما هو قلبها... فكانت لي الصديقة الأخيّة التي صدقتني حين كانت تخونني قواي فأعاود الوقوف من جديد.

كما وأهدي جهدي المتواضع إلى وأخوتي... سندي في الحياة..

الباحثة

شكر وتقدير

بدايةً أشكر الله تعالى نعمه التي أنعم بها عليَّ، ثم أتقدم بوافر الشكر إلى جامعة آل البيت، ممثلة في عطوفة رئيسها الأستاذ الدكتور ضياء الدين عرفة.

وأتقدم بوافر الشكر إلى معهد بيت الحكمة ممثلة بعميدها وأعضاء الهيئة التدريسية.

وأتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير إلى فضيلة الدكتور عاهد مسلم المشاقبة، الذي تكرم عليّ بالإشراف على هذه الرسالة، وكان له أطيب الأثر وأعمقه في إعداد هذه الرسالة، وما تميز به من حسن التوجيه والإرشاد والنصح، لإنجاز هذه الرسالة.

وأتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، لاقتطاعهم جزء كبير من وقتهم لأعمال النظر في هذه الرسالة، وإسهامهم في التوجيه والإرشاد والانتفاع بملاحظاتهم.

وأخيراً أشكر كل من شجعني على الدراسة وقدم لي المساعدة يوماً.

وأسأل الله أن يجزي الجميع عنّي خير الجزاء، إنه نعم المولى ونعم النصير.

فهرس المحتويات

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية، في دول مجلس التعاون،وبخاصةدولة الكويت خلال الفترة من 2003إلى 2013.

وقد إعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي و منهج تحليل النظم، وذلك للإجابة عن التساؤل التالي:

هل يوجد أثر لمنظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي وبخاصة في عمليةالمشاركةالسياسية في دول مجلس التعاون وبخاصة دولة الكويت ؟

تَطوْرّ عمل منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون خلال فترة من2003إلى 2013 أدى إلى زيادة عدد منظمات المجتمع المدني في داخل دول مجلس التعاون، وتعدد نشاطاتها ضمن الإطار القانوني لها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: -

بينت الدراسة وجود أثر لمنظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية ولكن بشكل محدود، وغير مباشر بسبب القوانين، والأنظمة في دول مجلس التعاون، وبخاصة دولة الكويت التي تلزم بعدم عملها السياسي.

تعارض بعض القوانين والأنظمة التي تلزم منظمات المجتمع المدني بعدم العمل في المشاركة السياسية وتحد منها.

بينت الدراسة وجود أثر لمنظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية ، ولاكن بشكل غير مباشر ، وذلك إن أغلب مرشحين مجلس الأمة هم مرشحون سابقون لإدارة مجالس جمعيات التعاونية أو نقابات عُمالية أو إتحادات أنديه رياضية ،أي كان لهم السبق في التطوع و العمل الإجتماعي بروح الفريق الواحد .

وجود القوانين و الأنظمة في دول مجلس التعاون الخليجي و بخاصة دولة الكويت التي تلزم بعدم عمل منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي بشكل مباشر .

المقدمة:

إن منظمات المجتمع المدني أثراً مهما في حياة الشعوب المدنية المتحضرة، ولا يقتصر في ميدان دون آخر، بل تشتمل جميع مناحي الحياة التي تحتاج للعمل (التطوعي) بما في ذلك العمل السياسي والمشاركة السياسية. وأخذت منظمات المجتمع المدني تفعّل أدوارها المجتمعيّة بشكل يمكن من خلاله ممارسة أدوار أكثر فاعليّة من حيث التأثير بشكل أكثر إيجابية على الأداء الحكومي فيما يخصّ تفعيل مشاركة تلك المنظمات في المشاركة السياسيّة؛ لذا انطلقت هذه المنظمات من خلال السير عبر خطط مدروسة تمتاز بالشمولية وتقديم النقد البنّاء، وتمتاز بأنها تطوعيّة لا تتجه اتجاهات ماديّة أو ربحيّة، لذا اتخذ بعضها طابع التوجيه نحو اتجاه خطة أو سلوك معين لجهة ما، لتعود على المجتمع المحلي بإيجابيات تخدم الصالح العام. ومن ذلك قد يمتد دورها إلى توجيه الحكومة إلى صور الخلل في الأداء تجاه أمرٍ ما، ومن خلال هذا النهج فإن طابع التهميش يختفي لتلك المنظمات كلّما أتت تلك التوجيهات أُكلها. ومن هنا انطلقت بشكل أكثر جديّة تجاه إيجاد حلول مناسبة أو تقديم توصيات مناسبة لما من شأنه أن يعود بالنفع للمجتمع المحلي. وبالتالي الارتقاء بأداء أدوار تلك المنظمات، وانطلاقاً من ذلك تتعزز الثقة بالدور الذي يمكن أن تلعبه تلك المنظمات في مراحل آتية تتوائم مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ من حين لآخر، فاتسعت أدوارها من خلال منظمات داخلية وأخرى خارجية كلها تهتم بقضايا عامّة مثل حريّة التعبير، وقضايا المرأة، وتفعيل دورها، وإزالة الفوارق بينها، وبين الرجل في العمل، وقضايا حقوق الإنسان، والعديد من القضايا على حسب أهداف هذه المنظمات، وتوجد تحديات تعيق مسيرة منظمات المجتمع المدني من مواصلة دورها بفاعلية وكفاءة مثل الأنظمة والقوانين التي تحد من إنجازاتها، أو رقابة الحكومة عليها.

ومن هنا انطلقت فكرة البحث، من التساؤل المحوري التالي هل يوجد أثر لمنظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي وبالتحديد دولة الكويت بسبب ما تتمتع به من مكانة رائدة بالديمقراطية، والأولى في دول مجلس التعاون الخليجي التي مارست المشاركة السياسية بصورها المتعددة سواء وضع الدستور الدائم؛ والمجالس المنتخبة من قبل الشعب ومازالت مستمرة على نفس النهج، كما تمتاز بخصائص اجتماعية تقارب الثقافي الموجود في دول مجلس التعاون الخليجي؛ وبالاستعانة بالمنهج التاريخي سنتطرق للإصلاح السياسي، وآلياته، ومعوقاته، والعوامل الداخلية، والخارجية المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي. وتطرقت الدراسة إلى التجربة التاريخية للديمقراطية في دولة الكويت، وبدايات التحول الديمقراطي، وأثر منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، والكويت تحديداً، ولمعرفة أثرمنظمات المجتمع المدني في دولة الكويت وأثرها في عملية المشاركة السياسية، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم، والإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال الفصلين القادمين حتى يتسنى للباحثة الوصول إلى نتائج، وتوصيات الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال طرحها لموضوع أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي– الكويت حاله دراسة. بسبب ما امتازت به مرحلة الإصلاح السياسي من تسارع في دول مجلس التعاون الخليجي بصفه عامه، وفي الكويت بصفه خاصة، خلال هذه الفترة (2003–2013)، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الكويت، بسبب أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية.

الأهمية العلمية (النظرية)

أ. تعمل هذه الدراسة على رصد مسيرة تطور الديمقراطية في دولة الكويت.

ب. للدراسة أهمية خاصة كونها تتناول الفترة الزمنية الحديثة من (2003–2013).

ج. بيان أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي.

د. تزويد الباحثين والمختصين بمعلومات قيمة يمكن الاستفادة منها في البحوث، والدراسات العليا، بسبب ندرة الدراسات التي تناولت الحديث عن هذه الفترة (2003–2013).

الأهمية العملية

إن موضوع الدراسة (أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي والكويت بوجه خاص)، ينطوي على مضامين تدعم ذوي الشأن بقصد توظيفها والإفادة منها وفقا للتالي:

أ- تحتوي الدراسة على تحليل الجانب العلمي بهدف رفد صناع القرار بمنظومة واسعة من المعلومات بغية توظيفها لتتبع مسيرة هذا التطور الديمقراطي في الكويت من خلال الإصلاحات ومشاركة المجتمع المدني في المشاركة السياسية والاستفادة منها من قبل صانع القرار بهدف إدراك طبيعة علاقة منظمات المجتمع المدني ومدى مساحة المشاركة السياسية.

ب- ضرورة رصد تطور أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دولة الكويت للاستفادة منها في بقية دول مجلس التعاون الخليجي؛ لحث الشباب على الانخراط فيها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1 -التعرف على أهم الإصلاحات السياسية والتي جزء منها المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام من 2003 إلى 2013.

2 -التعرف على نشأة التجربة الديمقراطية الكويتية والإصلاحات والتطور السياسي في دولة الكويت.

3 -التعرف على أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة دولة الكويت.

4 -معرفة التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني وبالتالي تحديد التحديات التي تحدّ من المشاركة السياسية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر منظمات المجتمع المدني من الركائز الأساسية في الدول المتقدمة لتعكس صورة الحداثة، وتفعيل التنمية في الدولة على مختلف المستويات، ويجسد المجتمع المدني مظهراً من مظاهر الدولة الحديثة التي ترتكز على مبادئ الحرية، والعدالة، والمساواة، والكرامة الإنسانية، والإيمان بحقوق الإنسان، ويقع على عاتق الحكومة أن تعي هذا الدور، وأهميته لتساهم في بناء هذه المنظمات، وتحفز المواطنين على المشاركة بالنقابات، والتنظيمات للمجتمع المدني للمساهمة في تدعيم أصول المشاركة، والتنمية، ولبيان التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في أدائها لمهامها وأدوارها ومدى مساهمتها، ومشاركتها في التنمية السياسية في الكويت في فترة زمنية من 2003 إلى 2013.

وانطلاقاً من إدراك الباحثة لقصور الدراسات التي تناولت موضوع أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي،وبصفة خاصة دولة الكويت،فقد تم ملاحظة أن بعض منظمات المجتمع المدني لا تقوم بدورها المتخصص في التنمية السياسية، والمتوقع منها بغض النظر عن كون هذا السلوك مقصودٍ أو غير مقصود.

ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال المحوري التالي:

ما أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً ودولة الكويت بشكل خاص ؟

وتتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

1 - ما هو الإصلاح السياسي، وآلياته، ومعوقاته في دول مجلس التعاون الخليجي ؟

2 - ما هي العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في المشاركة السياسية في دولة الكويت ؟

3 - ما أثر منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والكويت بشكل خاص؟

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بحدود مكانية وأخرى زمانية، وهذه الحدود تميز هذه الدراسة عن أية دراسه أخرى تتقارب، أو تتشابه معها في الموضوع، أو الأهداف.

الحدود الزمانية: التاريخ السياسي لمنطقة الخليج متداخل بين دول مجلس التعاون في هذه المرحلة الزمنية، ولبيان مشكلة الدراسة من جميع جوانبها ارتأت الباحثة أن تختار الفترة من عام (2003 إلى 2013) والسبب في اختيار عام 2003 بداية لها، أن هذه الفترة تمتاز بالإصلاحات الواسعة التي بدأت تشهدها الساحة في كافة المجالات، وكانت مثل هذه الإصلاحات مُجمّدة لفترة من الزمن في دول مجلس التعاون الخليجي، 2013تنتهي الدراسة بها لوجود المصادر التوثيق الدراسة

الحدود المكانية: دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تطل على الخليج العربي، وضمن اتفاقية مجلس التعاون، وهي 6 دول عربية،وبالتحديدالكويت كدراسة حالة، لأن دولة الكويت كانت الأولى في السير نحو الديمقراطية والتفاعل مع متطلبات منظمات المجتمع المدني خلال هذه الفترة بتأييد الحكومة وتفعيل حقوق المرأة بالترشح والانتخاب.

ودولة الكويت كانت الأولى في السير نحو الديمقراطية، والتفاعل مع متطلبات منظمات المجتمع المدني خلال هذه الفترة بتأييد الحكومة وتفعيل حقوق المرأة بالترشح والإنتخاب، أما عام 2013 فإن هذه المدة لم تشهد وجود دراسات علميّة تخصصت في الحديث عن أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دولة الكويت خصوصاً.

منهجية الدراسة:

بسبب تشعب الموضوع، وطبيعته اعتمدت الدراسة على عدة مناهج تخدم موضوع الدراسة ويمكن من خلالها التواصل إلى نتائج ذات قيمة،وعملاً بمبدأ التكامل المنهجي الذي غالباً ما يوصف بالشمول من حيث قدرته على احتضان كل متطلبات البحث العلمي المتكامل، فإنه تم استخدام **المنهج التاريخي** الذي يمكّن الباحثة من رصد أثر الزمن في تطور الأحداث، والأوضاع السياسية ومتابعة سير الأحداث زمنياً، وبالتالي دراسة أثر الزمن في تطور تلك الحركات الإصلاحية، كما تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، في الدراسة، ووصف أهم الأوضاع في المجتمع المدني من النواحي الاقتصادية والثقافية التي قادت تلك الدول نحو التغيير والإصلاح وعرض أهم الأوضاع السياسية التي حصلت، وأهم المؤثرات الداخلية والخارجية المؤثرة على بيئة العمل الإصلاحي، ودور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي وتقديم عرض مفصّل عن منظمات المجتمع المدني أنواعها وإنجازاتها، والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني.

بالإضافة إلى المناهج السابقة تم الاعتماد على **منهج تحليل النظم** الذي يعتبر أن النظام السياسي وحدة تحليل رئيسية يقوم على تفاعلات، وأنشطة تتحول من خلالها المدخلات، والمؤثرات في بنية النظام إلى مخرجات، وقرارات، وتقع تلك المدخلات، والمخرجات ضمن بيئة يفصلها عن غيرها من النظم، والحدود. ولا يمنع بتواصل التفاعلات الخاصة بهذه القضية في الاتجاه الذي يخدم بيان اثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية.

مفاهيم الدراسة:

تشعبت المفاهيم الواردة في الدراسة وسوف تقوم الباحثة بتعريف بعضها تعريفاً إسمياً وتعريفاً إجرائياً يخدم موضوع الدراسة.

1) الإصلاح السياسي:

التعريف الإسمي: " تعديل في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية دون مساس بأسسها، والإصلاح– تحسين في النظام السياسي الإجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام. " كما يعرف الإصلاح السياسي بأنه: "القيام بعملية التغيير في أبنية المؤسسات السياسية، ووظائفها، وأساليب عملها، وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي". (الكيالي، 1974، ص55).

التعريف الإجرائي: عملية الإصلاح السياسي، عملية تعديل في النظام السياسي بما يضمن الإرتقاء بهذا النظام إلى مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية الحقيقية، ومعالجة الاختلافات الهيكلية في هذا النظام التي تحول دون بناء المجتمع الديمقراطي والعمل على تطوير بنية المؤسسات السياسية في الدولة، مع التأكيد على عدم المساس بأسس النظام السياسي القائم. بأساليب وأشكال سلميه، وبهدف الوصول إلى الأنموذج الديمقراطي الحقيقي.

2) **المشاركة السياسية:**

التعريف الإسمي: " المشاركة السياسية،نشاطسياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين، ودورهم في إطار النظام السياسي. وتبعاً لتعريف "صموئيل هنتنغتون" و"جون نيلسون"، فإن المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال" (البيج، العدد 223، 1997، ص: 64).

التعريف الإجرائي: قدرة المواطنين على التعبير، والتأثير العلني الحرّ في اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أم من خلال اختيار ممثلين لهم يقومون بهذه المهمة.

3) منظمات المجتمع المدني:

التعريف الإسمي: " منظمات غير حكومية، ومستقلة عن السلطة، ودورها مكملاً للمؤسسات الحكومية، فهي تمثل مجموعات منظمات من أجل أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها، وتساعد على نقل المعلومات حول رغبات، ومطالب الأفراد إلى الأجهزة الحكومية، كما أنها تقوم بتدريب أعضائها على الفنون والمهارات اللازمة للديمقراطية في المجتمع أكبر مثل الالتزام بشروط العضوية وحقوقها، وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر وغيرها " (الصادق، 2007، ص 15).

التعريف الإجرائي: المنظمات غير الحكومية، تشير إلى اتحاد أوأندية أو نقابات أو جمعيات أو مؤسسات أو شركات لا تسعى للربح لها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافاً تجارية، تمتاز بالطابع التطوعي وتشغل الفراغ بين الحكومة والأفراد، لها تأثيرها في المجتمع التي تعمل به.،من خلال نشاطها.

4) مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

التعريف الإسمي: " منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي دولة الإمارات، ومملكة البحرين، ومملكة السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، ويهدف هذاالمجلس إلى تحقيق التنسيق، والتعاون، والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين". (*www.mec.gov.qa/Arabic/Departments/.../Pages/GCC-AR.aspx*).

التعريف الإجرائي: مجموعة ست دول عربية تطل على الخليج العربي متجاورات ومتلاصقات ببعض (سلطنة عُمان، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، مملكة البحرين، دولة الكويت) اتفقت على التعاون وتسعى إلى التكامل فيما بينها.

الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بمراجعة عدد من الدراسات السابقة التي تناولت عدة موضوعات متعلقة بأثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن هذه الدراسات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة ما يلي:

- دراسة بدر فيصل الدويش بعنوان" دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الإجتماعية دولة الكويت: دراسة إجتماعية" (2010)، هدفت الدراسة إلى معرفة دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الإجتماعية، والسياسية في دولة الكويت، وقد أستخدم الباحث الدراسة الإجرائية من خلال عمل استبانة شملت مجموعة من الفقرات وتطرقت إلى مصادر التمويل المالية لمنظمات المجتمع المدني، وطبيعة عمل منظمات المجتمع المدني، وأهمية مساهمات منظمات المجتمع المدني.
- دراسة المعتصم بالله داود علوي بعنوان " الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970 إلى 2009 " تناولت أهمية الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، وذكر النقطة الرئيسية في الانتقال بالحياة السياسية من وضعها الشكلي إلى ميدان التطبيق والممارسة الفعلية لتكون دولة مؤسسات، ومواطنة متساوية، وتبرز أهمية دراسته أن هذه الدراسة تعتبر من البحوث النادرة في موضوع الإصلاح عن مجتمع محافظ على تقاليد ويواجه صراع أجيال وطبقات داخل الدول الخليجية.
- دراسة كوثر الغانم بعنوان " منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت " (وكالة الأنباءالكويتية "كونا"، 2005): تناولت الدراسة نشأة منظمات المجتمع المدني في الكويت، ومفهوم المجتمع المدني وأركانه، وعلاقة الأمم المتحدة بهذا المفهوم وعلاقة المجتمع المدني بالدولة، والمنظمات العالمية، وبحثت المجتمعات المدنية بشكل عام في دول العربية وفي الدول الخليجية بشكل خاص. وتناولت أنواع العمل التطوعي، وأهداف، ودور المنظمات في تعزيز روح المواطنة، وعلاقة المجتمع المدني بالدولة، والأدوار الخارجية لها، وذكرت مستقبل منظمات المجتمع المدني في الكويت، وتحديات مسيرتها.
- دراسة وزارة التخطيط الكويتية، بعنوان " تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية بدولة الكويت "،(2005)، هدفت الدراسة بصوره رئيسية إلى تقديم رؤية متكاملة لتفعيل دور المجتمع المدني الكويتي في عملية التنمية بالدولة من وجهة نظر حكومية تبرز أهم إنجازات الدولة لمساعدة هذا القطاع، وتبيان ما يوسع مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار، وصنع السياسات

العامة،وتعزيز تفاعل منظمات المجتمع المدني إقليمياً، وعالميا من خلال التفاعل الإيجابي. وتطرقت الدراسة إلى نشأة منظمات المجتمع المدني في الكويت، وهيكل وخارطة مؤسسات المجتمع المدني الكويتية، وأهم التحديات المالية التي تواجهها، والموارد البشرية، والتحديات التشريعية، وأسباب ضعف المجتمع المدني في الكويت. وركزت الدراسة على اقتراحات أهمها ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني. ولم تشر إلى تدخلات، وسيطرة الحكومة عليها، وأهملت الدراسة الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني. وتوصلت الدراسة إلى أن عملية التنمية، والمشاركة السياسية تواجه مجموعة تحديات داخلية وخارجية،ومن أهم العوامل الداخلية ضعف الإقبال على التطوع، وتعدد الأطر القانونية، والمرجعيات المؤسسية لعمل المنظمات، والأثر السلبي لذلك عليها.

- دراسة مريم الكندري، بعنوان " حقوق المرأة السياسية في مجلس الأمة الكويتي دراسة في تحليل مضمون مضابط مجلس الأمة 1971- 2005" (الكندر،حقوق المرأة السياسية في مجلس الأمة الكويتي دراسة في تحليل مضمون مضابط مجلس الأمة 1971- 2005، العدد: 3). تهتم هذه الدراسة بتحليل مضمون المناقشات الواردة في عينة من مضابط مجلس الأمة الكويتي حول قضية منح المرأة حقوقها السياسية من خلال تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب الكويتي وتبين في تحليل مضمون المناقشات وفق محاور الدراسة الأساسية، وهي :أثر الانتماء السياسي على موقف النواب من منح المرأة حقوقها السياسية، بالإضافة إلى أثر المتغيرات الشخصية مثل المستوى التعليمي، ودرجة التحضر، إلى جانب التطرق لأبرز الأفكار الرئيسة لمضمون مكونات المحاجة التي طرحها نواب مجلس الأمة من المؤيدين، والمعارضين لتدعيم موقفهم السياسي، وكشفت النتائج أن عامل التعليم لم يكن متغيراً مهماً في التأثير على توجهات المشاركين، وخاصة المنتمين للتيار السلفي، والحركة الدستورية الإسلامية؛ فكان هدفهم الأساسي تدعيم القيم، والصور، والانطباعات الذهنية التقليدية، المحافظة على أدوار المرأة، ووظائفها الإجتماعية، وحصرها في ذلك الإطار التقليدي. أما بالنسبة للأعضاء المؤيدين من التيار الديمقراطي والجمعية الثقافية الإجتماعية، والتجمع الدستوري، فكانوا أكثر ميلاً إلى دعم المسار التنموي الإصلاحي مستندين في ذلك إلى البراهين والاستشهاد القرآنية، والإحصائية، والمواثيق الدستورية والقانونية ـــ وتبين من هذه الدراسة أنه على الرغم من حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية فإن الأزمة الفكرية المرتبطة بهذه الحقوق ما زالت موجودة في الخطاب السياسي الرسمي لأعضاء مجلس الأمة، وخاصة التكتلات السياسية المتشددة دينياً؛ مما يدعو إلى تحرك المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية، لنبذ الطرح الديني المتشدد، وتدعيم الثقافة السياسية الدينية الإسلامية، وقيمها السمحة بديلاً أيديولوجياً يتوافق مع الحاجات التنموية للمجتمع السياسي الكويتي.المصطلحات الأساسية: المشاركة السياسية، الحقوق المدنية السياسية، الخطاب السياسي، الثقافة السياسية، التنمية السياسية، الدراسات النسائية.

- دراسة لولوة عبد الرحمن حمادة بعنوان " نحو مشاركة فاعلة للمجتمع المدني بدولة الكويت رؤية مستقبلية " (حمادة، نحو مشاركة فاعلة للمجتمع المدني بدولة الكويت رؤية مستقبلية "، دولة الكويت،وزارة التخطيط، قطاع قياس الأداء التنموي واستشراف المستقبل، 2002)، هدفت هذه الدراسة إلى استخلاص أهم جوانب القوة والضعف من خلال استعراض، وتحليل المؤشرات الكمية، والنوعية خلال الفترة (1995–2000) بنيت الباحثة أهم المؤشرات الكمية لتقييم أداء المجتمع المدني مثل عدد التنظيمات، ونوعية التنظيمات وعدد الأعضاء ومعدل نمو عمليات التفاعل مع المجتمع، وعدد المنتفعين وحجم الإعانات الحكومية وحجم التمويل، والإعانات غير الحكومية، ومعدل الإنفاق على التدريب، ومعدل النمو في تنمية الموارد البشرية.وبنيت المؤشرات النوعية عبر تحليل، ومناقشة بعض القضايا النوعية الحاكمة ذات العلاقة، وهي كالتالي، إشكالية وصف وتحديد إطار المجتمع المدني، ومدى ملائمة الأطر القانونية،ومدى التنسيق، والتكامل، والحركة المشتركة لتنظيمات المجتمع المدني، مدى توافر الاحترافية في إدارة منظمات المجتمع المدني، ثقافة التطوع في المجتمع، مشاركة المرأة الكويتية في العمل الإجتماعي التطوعي، العمل التطوعي، والتجاذب السياسي، دور الوقف والمؤسسات الخيرية في تنمية المجتمعات، دور المؤسسات الرياضية في التنمية المجتمعية، توسع أدوار المجتمع المدني العلمي، دور التجمعات الشعبية في تنمية المجتمع المحلي (الدواوين والحسينيات)، وتطرقت الدراسة إلى قضايا خاصة بالقطاع التعاوني مثل علاقة الحركة التعاونية بالدولة، مدى ملائمة التشريعات والإطار القانوني، مدى توافر الاحترافيةفي إدارة القطاع التعاوني.
- دراسة العيد، " الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني "، تطرقت الدراسة إلى نشأة، وتطور المجتمع المدني في العالم، وتطرقت لتاريخ نشأة المجتمع المدني في الكويت، ووصفت منظمات المجتمع المدني الكويتية. والعلاقة الطردية بين الديمقراطية والنشاط البيني التعاوني، وضعف مؤسسات المجتمع المدني الناتج عن ضعف الرؤيا لاستراتيجية المنظمات، وكذلك انشغال المنظمات بالأدوار القبلية، والطائفية دون الانشغال في المجتمع كله، وعدم وجود تعاون، وتكامل بالمنظمات، وضعف الوعي بالتسويق لقضية منظمات المجتمع المدني. واقترحت مجموعة مقترحات لتطوير مؤسسات المجتمع المدني في البلاد. منها تفعيل دور الحوار بين المؤسسات والمجتمع. وتوجيه الرأي العام وصناعته. ودعم قدرات التفاوض بين العاملين.ودعت للوسطية والاعتدال، وإصدار تقارير سنوية عن إنجازات منظمات المجتمع المدني. وتطوير المجتمع المدني بالأساليب التقنية الحديثة، وتعزيز مبادئ العمل التطوعي العلمي لدى الشباب.

مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

اختلفت هذه الدراسة، والتي تبحث موضوع أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة دولة الكويت، في طريقة تناولها؛ فهناك من ركّز على النواحي التاريخية، والفترة الزمنية التي ظهرت منها منظمات المجتمع المدني، واكتفى بذلك،ومنهم من تناول الموضوع بدراسات تقييميه وناقده، وحاول فيها الباحثون تسليط الضوء على النقاط الإيجابية والسلبية في المجتمع المدني،وتناول المجتمع المدني في البلدان العربية، ومقارنتها بالأجنبية. وقد حاولت الباحثة الإستفادة من هذه الكتابات قدر المستطاع، سواء كانت دراسات أكاديمية، أو محاضرات، أو ندوات المؤتمرات تم التعويل عليها في الدراسة. ويتضح من خلال استعراض العديد من الدراسات السابقة التي تناولت منظمات المجتمع المدني الكويتي في مدّة زمنية محددة (2003–2013)، ومدى مشاركتها في الإصلاح، والتنمية السياسية. وتميزت هذه الدراسة بالإشارة بشكل مباشر إلى تحديد، ومعرفة أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي والكويت دراسة حالة.

كما تقدم هذه الدراسة الفترة الزمنية الحديثة التي شملت نهضة التطور الإصلاحي في دول مجلس التعاون الخليجي. والآليات الحديثة لتدعيم المشاركة السياسية بما يتوافق مع الواقع،والقوانين الكويتية دون المساس بروح الدستور، وهذا ما لم تتطرق له الدراسات السابقة. وبما يتناسب، وحجم التحديات الحديثة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة دولة الكويت؛ أي أن هذه الدراسة حاولت أن تقدّم الدور العملي والملموس في دور هذه المنظمات، وبيان ذلك على أرض الواقع، مما يعكس الجانب التطبيقي لأداء تلك المنظمات.

الفصل الأول

الإصلاح السياسي: الآليات والتحديات

في دول مجلس التعاون الخليجي – الكويت حالة دراسة

المبحث الأول: الإصلاح السياسي، آلياته والتحديات في مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في الكويت.

الفصل الأول

الإصلاح السياسي: الآليات والتحديات

في دول مجلس التعاون الخليجي – الكويت حالة دراسة

يعتبر التغيير وتصويب المسار بما يتواءم مع قيم المجتمع من أهم عمليات الإصلاح، ومنذ القدم كانت الشعوب تتحرك لإصلاح ذاتها من خلال المشاركة السياسية، سعياً للايجاد دستور ينظم العلاقة بين الحاكم و المحكوم،ويضمن لشعب مشاركته،ويكون الدستور دائم، ويكون لها شأن كبير في السير نحو المشاركة بالشكل المطلوب، وتطلع لما هو أفضل من أفكار ورؤى يمكن تطبيقا.

فكان العامل الداخلي هو المحرك الأساسي، للتطوير والتنمية من خلال مشاركة المواطنين بمختلف أشكالها. ووجود آليات لتجاوز التحدياته،وقدرة على التعامل معها.

وكانت أبرز المشاركات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترات السابقة، متمثلة بالمطالبة بالاستقلال من يد المستعمر، وتدعو لحياة دستورية، ولنظام تمثيلي نيابي تشريعي، وتطوير القضاء،وتفعيله،وتحسين الخدمات التعليم والصحة،وإستغلال المال العام بما يعود على المواطن بالنفع.

وبعد اتساع رقعة التعليم، وازدياد ثقافة الاطلاع، كانت المطالبة بحرية الرأي والتعبيربمختلف أنواعها، وحق إنشاء منظمات المجتمع المدني لها شرعيه قانونية يمكنها من المشاركة في تنمية الدوله، وتطوير الخدمات بما يتناسب مع تطور العالمي.

إذ كانت العوامل الداخلية، والخارجية محفزة، وضاغطة على الأنظمة للاصلاح، والإسراع بعجلة اتخاذ القرارات بما يتوافق مع مطالب شعوبها. وإن أفضل نموذج للديمقراطية في دول مجلس التعاون هو نموذج الديمقراطية في دولة الكويت.ومن هنا علينا معرفة الإصلاح السياسي، وآلياته، وتحدياته، والتطرق لما يحتويه الفصل من المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإصلاح السياسي آلياته والتحديات في دول مجلس التعاون الخليجي.**
- **المبحث الثاني: الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في الكويت.**

المبحث الأول

الإصلاح السياسي آلياته والتحديات في دول مجلس التعاون الخليجي

تعد الضغوط الداخلية الحافز لعملية الإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي؛ ذلك أن الضغوط الخارجية مع أهميتها، إلا أنها لا تستطيع أن تؤثر دون وجود إستجابة داخلية، وبهذا لا يمكن إغفال وتجاوز هذه الضغوط؛ لأن الأخذ بها يساهم في تحديد ملامح صورة الإصلاح إستجابة للمطالب الشعبية.

كما أن للإصلاح السياسي، بعدين داخلي، وخارجي، وسوف نتناولهما بشيء من التفصيل:

- البعد الداخلي للإصلاح:وله جوانب متعددة يتمثل بالنهج الإصلاحي الذي يستلزم من الدولة إرادة حقيقيه تسعى لإنتهاج مبدء الديمقراطي وبعد سياسي، واقتصادي في عملية الإصلاح، مما يؤدي إلى نجاح الممارسة الديمقراطية في الحكم وفي إدارة الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تغييرات معينة. وتشمل عناصر البعد السياسي على تمتع الحكومة بتأييد الأغلبية على أساس المصداقية في التعامل مع كل فئات المجتمع، ومتابعة أثر هذه الإصلاحات على الشعب. (أبو حسن، 2013، ص 30).
- البعد الخارجي للإصلاح: ومع أن عملية التغيير، والإصلاح هي شأن داخلي، يتعلق بالقضايا الداخلية للدول في الوقت ذاته لايمكن إغفال أثر العوامل الخارجية عليها، وهذه العوامل لايمكن اختزالها في طرح المشاريع، أو ممارسة الضغوط السياسية كي تباشر الدولة القيام بالإصلاح؛ وإنما أصبحت البيئة الدولية حالياً، أي الوسط الذي تتحرك، وتتفاعل فيه الدول، أكثر تعقيدا في أثره على مطالب الإصلاح الداخلي بفضل ثورتي المعلومات، والإتصالات (العولمة)، وتنامي دور المنظمات الحقوقية، والإنسانية غير الحكومية الدولية.

المطلب الأول: الإصلاح السياسي: الآليات والتحديات في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على بيئة الإصلاح السياسي في دول المجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثالث: التجربة الديمقراطية الكويتية نشأتها، وتطورها.

المطلب الأول

الإصلاح السياسي: الآليات والتحديات في دول مجلس التعاون الخليجي

تقع على عاتق كل من الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، جميع الجهود الإصلاح السياسي، من خلال المشاركة السياسية، سواء الخطوات المباشرة، وغير المباشرة وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدماً، ومن غير تردد في طريق بناء نظم ديمقراطية حقيقية. وهذه الديمقراطية قد تختلف في أشكالها، ومظاهرها وفقاً للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد إلى آخر ولكن مضمونها واحد، فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه بفضل التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطة التشريعية، وتقوم على احترام جميع الحقوق،مثل حق التعبير عن الرأي بحريه، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية، والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية (الجميلي، 2011، ص 27)، كما تقتضي هذه الديمقراطية كفالة حرية التعبير بجميع صورها وأشكالها، وفي مقدمتها حرية الصحافة، ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية، والإعتماد على الإنتخابات الحرة، وبشكل دوري لضمان السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته، ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الحكم الرشيد، ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة، والطفل، والأقليات، وحقوق الضمانات الأساسية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها (مؤتمر الإسكندرية،2004، ص: 291–292).

ولا يمكن تحقيق الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي إلا من خلال إتباع منظومة من الآليات التي تقرّب المسافة نحو ذلك الإصلاح:

"**أولا: الإصلاح الدستوري والتشريعي:** من خلال وضع وتحديث الدستور لتلك الدول وتصحيح الأوضاع الدستورية في دول العربية بتصحيح المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية، والحقيقية، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير، وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي وذلك بما يضمن مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية، والتنفيذية و القضائية فصلاً واضحاً مع تعاون السلطات، وتجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة التشريعية بالطرق السلمية ودوريه، وإجراء انتخابات

دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وإلغاء كافة التحديات التي تعارض حرية الرأي والمشاركة السياسية.

ثانياً: إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية: من خلال مراجعة قوانين السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام، ثم منظمات المجتمع المدني،لضمان إدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يلزم الشفافية التامة واختيار القيادات الفعالة،وتحديد مده زمنيه لقيامها بمسؤوليتها،والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون.

ثالثاً: إلغاء القوانين الإستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في البلدان العربية وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت إشكالها، ومسمياتها، لأنها تنتقص من ديمقراطية النظام السياسي.

رابعاً: إطلاق حريات تكوين الأحزاب السياسية في إطار الدستور، والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها، وتدخل تنافسا حراً شريفا على الحكم بشكل متكافئ. وهناك كثيرون لا يحبذون الأحزاب السياسية لما لها من مساوء أكثر من محاسنها .

خامسا: إنضمام جميع الدول التي لم تنظم من قبل إلى المواثيق الدولية، والعربية التي توفر مظلة للحريات، والحقوق مثل العهد الدولي للحقوق المدنية، والسياسية، والمواثيق الدولية لحقوق المرأة والطفل وغيرها من المواثيق.

سادسا: تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي.

سابعاً: أطلاق حرية تكوين منظمات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات، والنقابات، والإتحادات الطوعية مهما كان طابعها السياسي، أو الإجتماعي، أو الثقافي، أو الاقتصادي.

ثامناً: تشجيع استطلاع الرأي العام، بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات المراكز البحثية لإستطلاع الرأي العام العربي، وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعوا القرار والمخططون الإجتماعيون". (السياسة الدولية،العدد156، 2004 ص292-293)

تعد الخطوات السابقة تعبير عن الحقيقة المهمة، وهي أن الإصلاح السياسي لايتم إلا بإصلاح جوهر الحكم، الذي يبدأ من إصلاح نسق الحكم بفضل تمثيل نيابي حر، ونزيه، وفعال، لكي يصبح صوت الناس مسموعاً، وتصان مصالحهم، وينتهي بإصلاح الخدمة المدنية و بإصلاح نسق الكسب في

الخدمات الحكومية بفضل كفاية الأجور، وإزالة التفاوتات بين قطاعات الخدمات المدنية، بما في ذلك اعتماد الجدارة كأساس للتعيين، والترقية، وإنهاء الخدمة في الدوائرالحكومة. فالتغيير الذي يستلزمه الإصلاح يتم عن طريق القنوات السياسية التي تنظمه، وتضبط حركته، و ترعاه، وتنسق بين مساراته، لذا، فأن الإصلاح السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، ومختلف التغييرات الثقافية والإجتماعية الأخرى، ولذلك فإن قدرات الأجهزة الحكومية بمختلف تخصصاتها، لابد لها من التجديد والتطوير حتى تتمكن من التعامل مع المهام، والواجبات المتضمنة في عمليات التغيير الاقتصادي، والإجتماعي، والثقافي (الجميلي، 2011، ص 30).

كذلك هناك ضرورة تكوين، وعي عام لدى مختلف الجماعات بأهمية المشاركة السياسية والتعبئة النفسية وتطبيق المفاهيم العقلانية في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والإجتماعية لتحل محل المفاهيم التقليدية، وبخاصة المتسمة بالجمود. (عبدالله، 1997، ص 208).

ومن هنا يتضح لنا أن التحدي الذي يواجه الإصلاح السياسي يتمثل في الآثار التي تنجم عن عملية التغيير الإجتماعي، إذ إنه مع زيادة المشاركة الشعبية في الأنشطة العامة يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة حدة الصراعات الإجتماعية بسبب ضعف قيم المجتمع التقليدي، وذوبانها تحت ضغوط زيادة معدلات التعليم، والتحضر، مما يؤدي إلى وجود قيم جديدة تحل محلها، وفي أثناء عملية التغيير فإن تغيير الولاء السياسي إلى ولاء وطني لن يكون بالمهمة السهلة، إذ أن البنى السياسية التقليدية تظل مؤثرة في أنماط السلوك لمدة طويلة بسبب كونها عميقة التجذر في المجتمع (الجميلي، 2011، ص31).

وعندما توفرت فرصة للإصلاح السياسي حاولت النخب العربية الحاكمة إن ترفع شعارات التعددية السياسية، وحقوق الإنسان، وأنشأت عشرات الأحزاب، وعشرات المنظمات السياسية والمهنية وغيرها، وكل ذلك كان موجها من الخارج، وبشكل مظهري دون أية إجراءات للإصلاح بشكل واقعي. (مهيوب، المستقبل العربي العدد(314)،2005، ص159).

تحديات الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي

تعددت وسائل عملية الإصلاح السياسي التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحالي. وكان لها دور في دخول النظم السياسية على أعتاب مرحلة التحديث، وبالرغم من تفاوت ما تم تحقيقه من دولة إلى أخرى، فإن هذه العملية بقي جنيها في نهاية المطاف محدوداً، ولا يمكن المراهنة عليه لخلق نظم ديمقراطية حقيقية. (الجميلي، 2011، ص293)

و أهم المقاييس المتعارف عليها دولياً(المشاركة الشعبية،والإنتخابات، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني)، ولا تزال هناك الكثير من العقبات والتحديات التي تواجه هذه الدول (حكومات، وشعوب) في طريقها نحو إنجاز الإصلاح السياسي. أهم هذه التحديات ضعف الإطار القانوني والدستوري لهذه الأنظمة، والعوامل الإجتماعية، والثقافية، والاقتصادية المعيقة لعملية الإصلاح السياسي (الجميلي،2011، 293).

لذا لابد لقادة الإصلاح من إتباع استراتيجية معينة في التعامل مع الشعوب، ومن هذه الاستراتيجيات الحوار، والإقناع، أو تعبئة الرأي العام. إن أهم تحديات الإصلاح السياسي غياب أو ضعف المؤسسات الدستورية وضعف منظمات المجتمع المدني أو غيابها، وعدم استقلالية القضاء في بعض الدول. فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي بسبب الإرهاب، أو الخلافات الداخلية. ومن جهة أخرى، قد تؤدي العوامل الثقافة دوراً بارزاً في تبني الإصلاح، ودفع مسيرة إلى الأمام، من خلال التشديد على قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر، ونبذ العنف. وفي المقابل قد تعيق الثقافة السياسية عملية الإصلاح، فالمجتمعات القبلية أو الطائفية ترفض التحديث، والإصلاح، والتغيير.

وتعد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح، ومنها ضعف الإرادة السياسية في بعض الدول في فتره من الفترات، فالاصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية ورغبة صادقة وقدرة أكيدة على العمل الجاد وإحداث تغييرات، سياسية مهمة، بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه التغييرات، كالتغيير في السلطة أو استبعادالمسؤولين السابقين أو محاسبتهم، كما أن ضعف أو غياب المعارضة السياسية، وانقسامها، وافتقارها لمشاريع سياسية جادة، أو حلول وبدائل لمواجهة الأزمات المختلفة. من العوامل السياسية التي تعرقل حركة الإصلاح وغياب المؤسسات الدستورية وبالتالي ضعفها وفقدانها سلطاتها التشريعية ودورها في المراقبة أو اتخاذ القرار، كما أن ضعف أو غياب منظمات المجتمع المدني،و أحزاب، ونقابات، واتحادات، وجمعيات، وتدني نسبة المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع، ولا سيما المرأة، الأمر الذي يجعل الإصلاح مرهونا بإرادة الممسكين بالسلطة الذين يقاومون أي إجراءات، أو إصلاحات يمكن في النهاية أن تقوض مراكزهم.(النجار،1992،ص53).

وكذلك التحديات الثقافية للإصلاح، حيث أنها تلعب العوامل الثقافية، والإجتماعية دوراً بارزا في تبني الإصلاح ودوافع مسيرته إلى الأمام، أو العكس من ذلك بوقف عملية الإصلاح، وإعاقتها بحدود كبيرة، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته، ومنظومة قيمه، وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلبا أو إيجابا.

فعلى سبيل المثال، المجتمعات القبلية، أو الطائفية ترفض التغيير، ولديها بشكل عام ميول معادية للديمقراطية. فتكون عملية الإصلاح فيها شاقة، ومعقدة، ومثل هذه المجتمعات، أو الشعوب تعيش في عالم ضيق، وتقاوم التحديث، والإصلاح، والتغيير.

ونلاحظ الولاء للقبيلة أكثر في المجتمعات العربية، والخليجية خاصة، وهي بنيه تقليدية، يفوق الولاء للدولة، أو أي بنية، أو مؤسسة حديثة، وهذه الولاءات لا يسهل تبديلها.

كما يوجد ضعفاً واضحا في مفهوم المواطنة التي تعني " المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الدين، أو الجنس، أو الطبقة.. إلخ، فالمواطنة هي مصدر الحقوق، والواجبات (نجار، 1996، ص54).

وتساهم المؤسسات الإعلامية في توعية، وتفعيل حركة الإصلاح، وزيادة الوعي لدى المواطنين، بأهمية عملية الإصلاح من خلال، الإذاعة المسموعة والتلفزيون والصحافة المصورة والصحافة المكتوبة والسينما ومواقع التواصل الإجتماعي وغيرها، وتبرز أهمية الإعلام من المكانة التي أصبح يحتلها الإعلام اليوم كقوة يحسب لها ألف حساب لما تملكه من تأثير على توجهات الأفراد ومواقفهم السياسية، والتأثير على أذواقهم وكل نمط حياتهم، بل أنها أصبحت تقوم بعملية غسل دماغ وخصوصا للإنسان العادي. ونلاحظ ذلك في دور وسائل الإعلام خلال حرب الخليج الثانية في التأثير على الرأي العام الداخلي والخارجي، ونقل الأخبار السياسية بالشكل الذي يتفق مع التوجهات المتحكمين بوسائل الإعلام. (أبرش، 1998، ص 223).

وإنه لاوجود لمجتمع حديث يعمل بفعالية دون نسق متطور من وسائل الإعلام الوطنية. فهذه الأخيرة هي التي تعمل على إضفاء مدخلات أساسية على الحياة السياسية، والنفسية لأفراد المجتمع. فدورها لا يقتصر على الترفيه وتقديم المعلومات فقط بل توجه خبراتنا، وتحرك الجماعات نحو العمل في اتجاه معين لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وتستطيع أن تغير البناء الأخلاقي للمجتمع، وبالتالي الأفكار والمبادئ السياسية التي يعمل على هديها المجتمع. (أبرش، 1998، ص: 224).

ومن الواضح أن الديمقراطية بنية وآليات، وممارسة سياسية تقوم على المشاركة السياسية عبر قنوات المؤسسات السياسية، وعلى أساس التنافس. ويتسم النظام الديمقراطي بالتمايز، والانتظام الواضحين في الأدوار السياسية التي يؤديها الأفراد في نطاقه، إذ تنتظم العلاقة بين أولئك الذين يضعون ويتخذون القرارات السياسية والمواطنين العاديين بفضل عدد من الأدوار البنائية التي تسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي (الجميلي، 2011، ص: 28).

تبرز إشكالية بشكل واضح عند الحديث عن الإصلاح السياسي في الوطن العربي، وذلك نظراً لوجود فجوة كبيرة بين أنصار الاتجاهين (القديم) و(الحديث)، وتتسع الفجوة أكثر عندما يرتبط التغيير بضغط خارجي، وهو ما قد ينجم عنه ضياع هدف التغيير والانزلاق نحو الصراع الداخلي. (العناني،

2003، ص: 167).

وهنا يفترض أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي، بحيث يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة، والتنظيمات السياسية، والطرق الجديدة لتداول السلطة، وتقدير السياسيين وفقاً لمعايير موضوعية، وليست تقليدية (عبدالله، 1997،ص:217).

ونلاحظ العقبة الكبرى التي تواجه الإصلاح السياسي هو عدم ملائمة الإطار الدستوري والقانوني لمقتضيات تفعيل عملية التحول الديمقراطي، إما لغياب التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية، أو عدم فصل السلطات التشريعات والضمانات التي تكفل استقلال السلطات وخضوعها للمراقبة الشعبية، وهناك دول لا يوجد بها دساتير مثل السعودية وسلطنة عُمان أنظمة أُعطيت كمنحة من قبل الحاكم. وأعطيت صلاحيات مطلقة للحكم (النقيب، ص40)،و (الكواري، ص31)، و(الجميلي، 2011،ص: 297).

تحديات الإصلاح السياسي في دولة الكويت

في الكويت نجد أن أبرز نقاط الضعف في الدستور الكويتي من، وجهة نظر المعارضة الصادر في العام 1962، هي المواد الخاصة في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إذ منحت الأخيرة وزناً أكبر، فوفقاً لنص المادة (72) من الدستور يحق للأمير الذي يتولى السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء، تعيين رئيس الوزراء وإعفائه من منصبه بأمر أميري، وله أيضاً الحق وفقاً لنص المادة (73) تعيين الوزراء بناء على ترشيح رئيس الوزراء، وإعفائهم من مناصبهم بموجب أمر أميري أيضاً. كما أعطى الدستور لرئيس الدولة حقاً توقيفياً للاعتراض على القوانين كما أعطاه أيضاً حقاً مساوياً للمجلس المنتخب في تعديل الدستور، أي أنه لا يمكن إدخال أي تعديل على الدستور من دون موافقة رئيس الدولة. (من 65 مادة إلى 122 مادة، من مواد الدستور دولة الكويت) (الطبطبائي،2009، ص32).

وانعكست طريقة تشكيل المجلس النيابي (مجلس الأمة) على طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إذ يتكون هذا المجلس من أعضاء منتخبين، وأعضاء معينين هم الوزراء بحكم مناصبهم، والذين يشكلون ربع المجلس، مما أعطى الحكومة ثقلاً كبيراً داخل المجلس، هذا إلى جانب إن الحكومة ليست ملزمة بالحصول على ثقة المجلس عند تشكيلها، ويجوز فقط عرض الثقة بها في ما بعد بناء على استجواب كل وزير على حدة، كما إن تشكيل الحكومة ليس مرتبطاً بنتائج الانتخابات، أي إن مبدأ تداول السلطة بين الكتل النيابية بناءً على حصولها

على أغلبية مقاعد المجلس النيابي غير موجودة في النظام الكويتي. بسبب عدم الاعتراف

بوجود الأحزاب السياسية من ناحية، وحق الأمير في اختيار رئيس الوزراء من ناحية أخرى (الجميلي، 2011،ص:304).

لذلك يعزى السبب الرئيس للتوتر الدائم بين الحكومة، والمجلس إلى القصور في البنية المؤسسية للعملية السياسية، وتأتي بعدها الأزمات الطارئة، وبعض الاعتبارات، والمصالح الخاصة، إلى جانب قصور في الأداء لتكون بمثابة عوامل إضافية كالمبالغة، والتعسف في استعمال الحق القانوني من قبل نواب المجلس في مسألة مراقبة الحكومة ومحاسبتها عبر أدوات الرقابة المالية، والتي انعكست سلباً على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وشهدت لحظات توتر أكثر مما شهدته من لحظات انسجام وتوازن، فالمجلس في عمومه يخشى أن يتهم بأنه ألعوبة بيد الحكومة فيتشدد ويبالغ في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي، ويرى إن إحراج الحكومة خير له من اتهامه بأنه تابع لها (الجميلي، 2011، 305). أما الحكومة رغم أنها تدرك بأن وجود المجلس النيابي يعني وجود من يشاركها المسؤولية في هذا المجال، وإن مناقشة الكثير من القضايا بشكل علني يخفف عن الحكومة الضغط الشعبي لكنها في الوقت نفسه تخشى أن تكون مطالب المجلس مطالب ليبرالية كثيرة، ومن ثم يحد ذلك من سلطاتها وصلاحياتها، فهي وإن كانت تلقى تأييداً عاماً من مختلف أطياف المجلس على صعيد سياستها الخارجية، فإنها ترغب في أن يكون لها الدور الأكبر في حسم المسائل الإستراتيجية على الصعيد الداخلي.(غانم، الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث، www.aljazeera net.2004/10/3/p3) .

وترى دوائر المعارضة الكويتية بصفة خاصة أن الحكومة هي صاحبة الكفة الراجحة في تحديد شكل التركيبة النيابية للمجلس، وفي ضبط أدائه سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وقد شهدت تزايد نشاط المعارضة خلال الفصل التشريعي الأول للمجلس عندما تقدمت الحكومة بمشروع اتفاقية تجديد عائدات النفط الذي واجهت معارضة من قبل بعض النواب داخل المجلس من الذين ينتمون إلى حركة القوميين العرب،وإنضمت إليهم الجمعيات المهنية و جمعيات النفع العام، كذلك موافقة المجلس – لاحتوائه أكثرية موالية للحكومة – على مجموعة من الإجراءات التي نظرت إليها المعارضة بأنها غير دستورية،كقانون المطبوعات والنشر، وقانون النوادي الذي رأوا فيها تقييداً للعمل السياسي. (الجميلي، 2011، ص306)و (الهاجري،2007،ص327).

كما إن الحكومة في الكويت كانت تغض النظرعن ظاهرة شراء الأصوات في الانتخابات التشريعية التي تعد واحدة من خصوصيات الانتخابات في الكويت، بل تلجأ الحكومة إلى هذه الطريقة في بعض الأحيان لضمان نجاح المرشحين الموالين لها، ويمارس هذه الظاهرة بقوة المرشحون المدعومون من الحكومة والذي يطلق عليهم (نواب الخدمات)، فضلاً عن المرشحين المدعومين من طبقة

التجار. وقد شن المرشحون الإسلاميون هجوماً إعلامياً ضد هذه الظاهرة، وقدموا الأسانيد الشرعية التي تحرم ذلك كما حدث ذلك في انتخابات العام 1996، لكن الطرف الآخر الذي يمارس هذه العملية شن هجوماً مضاداً متهماً الإسلاميين، بأن الجمعيات الإسلامية تمول دعاياتهم الإسلامية، رغم تأكيد الإسلاميين إن حملتهم تمول من أموالهم الخاصة ومساعدات ومجالات أقربائهم (الجميلي،2011، ص307).

ومن وسائل تدخل الحكومة الأخرى في أعمال السلطة التشريعي، هو حق الحكومة في توزير بعض النواب المنتخبين، فضلاً عن إن لأعضاء الحكومة حق التصويت على مشاريع القوانين، والاقتراحات كحق موازي لحق أعضاء المجلس المنتخبين. كما أن للحكومة الحق في ممارسة السلطة التشريعية في ظل غياب المجلس، ويمكن القول: إن واحدة من أبرز إشكاليات العمل السياسي في الكويت، ما اتسم به من قطع للمارسة التشريعية خلال فترات حل المجلس، إذ سعت الحكومة إلى إصدار قوانين مهمة في أثناء غياب المجلس تخص طريقة الانتخابات، أو غير ذلك من القوانين المهمة، كما هو الحال في قانون الانتخابات الرقم (99) لسنة 1980 الصادرة في أثناء حل مجلس الأمة لعام 1976، والذي نص على زيادة عدد الدوائر الانتخابية من (عشرة) إلى (خمسة وعشرين) دائرة على أساس أن يكون التمثيل النسبي للناخبين حقيقياً، مما أثار ضجة واسعة بين صفوف المواطنين بين مؤيد ومعارض، إذ رأى البعض إن هذا التوزيع للدوائر أجرى خارج مجلس الأمة وفي غيبته، والذي يمكن الحكومة في بداية كل انتخابات أن ترتب المناطق الانتخابية وفقاً لما ترتأيه، فضلاً عن ما رآه البعض من إن زيادة عدد الدوائر يضمن تحقيق نتائج أفضل لمصلحة الحكومة، وإذ ظل الخلل النسبي للناخبين قائما، وهو إن الصوت الواحد في بعض الدوائر يقابله ثلاثة أصوات في بعضها الآخر، في حين أصبح من السهل التأثير في الاختيار الشعبي مع قلة عدد الناخبين في كل دائرة، كما إن قلة عدد الناخبين في الدائرة الانتخابية يتيح فرصة كبيرة لدعم النزعات الفئوية، والقبلية، ويقلل من فرص نجاح العناصر المتميزة (محمد،1984، ص121- 122). كما جرت محاولات عدة من قبل الحكومة، لتنقيح الدستور في السنوات (1980- 1981) لتفريغه من محتواه الديمقراطي، وتحويل المجلس المنتخب إلى مجلس للشورى، إلا أنه تلك المحاولات لم تنجح، إذ رفضت من قبل أعضاء مجلس الأمة بعد عرضها عليه في أثناء عودة انتخابية في تلك السنة (الجميلي،2011، ص307).

كما نشبت خلافات حادة بين الحكومة وأعضاء المجلس، خاصة بعد الحل الثاني لمجلس الأمة في العام 1986، وقد أشار بعض أعضاء هذا المجلس إلى العبث بثروات الكويت ومقدراتها كان خلال غياب مجلس الأمة، وغياب الدور الرقابي الذي كان يفرضه، ومن ذلك الخسارة الكبيرة التي تكبدتها الكويت في استثماراتها خارج البلاد، كما أصبحت الكثير من مؤسسات الكويت (خلال الفترة من سنة 1986- إلى سنة 1990) محدودة القدرة والفاعلية تجاه حالة المركزية التي أضحت تمارسها الدولة

نتيجة حل البرلمان (أسيري، 2007، ص39). كما أثيرت أيضاً مسألة المراسيم التي صدرت في أثناء غياب عمل المجلس بعد حله في العام 1999، قبل أن يستكمل مدته الدستورية، ولحين إجراء انتخابات ثانية، إذ استغلت الحكومة المادة (71) من الدستور الكويتي، وأصدرت عدداً كبيراً من المراسيم بلغ عددها نحو (60) مرسوماً كان من بينها المرسوم الخاص بمنح المرأة الكويتية حقها في الترشيح والانتخاب، إذ سعى أمير الكويت الراحل (الشيخ جابر الأحمد الصباح) في آيار من العام 1999، إلى إصدار مرسوم بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية في مدة غياب مجلس الأمة، إلا أن نواب مجلس الأمة رفضوا هذا المرسوم بعد عودة العمل بالمجلس بأغلبية (41) صوتاً مقابل (20) صوتاً مؤيداً، فضلاً عن الخلاف الذي حدث بشأن المرسوم الصادر حول منح الأجانب حقوقاً أكبر في الاستثمار، والمرسوم الذي يعطى قوات الأمن حق دهم المنازل بحثاً عن السلاح من دون مذكرة قضائية. وقد تعرض هذا الموقف لانتقادات واسعة من قبل أعضاء مجلس الأمة، لأن هذه المراسيم تناولت موضوعات لا تتسم بصيغة الاستعجال (غانم، صحيفة الشرق الأوسط، 2004/5/17، www.aawsat.com).

إن من يرفض الإصلاح هم قلة في المجتمع، خاصة، وأنه أصبح مطلباً وحاجة شعبية، إلا أن طبيعة الأمر ليست كذلك، فمثلما للإصلاح أنصار ودعاة. كذلك له أعداء ومعارضون، وإن كانوا قلة، إلا أنهم يمتلكون وسائل التأثير، وأسباب القوة التي تجعلهم قادرين على وقف مسيرة الإصلاح. فبعض النخب السياسية وأصحاب المصالح، و بعض أصحاب النفوذ، لابد أن يقاوموا أية إصلاحات، أو تغييرات تؤثر في أوضاعهم.

المطلب الثاني

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على بيئة الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي

هناك بعدين أساسيين لعملية الإصلاح السياسي، البعد الأول هو العوامل الداخلية بينما البعد الثاني العوامل الخارجية، وكلاهما يعملان بشكل مكثف من أجل تسريع عملية الإصلاح السياسي للدول.

و سوف نتناولهما بشيء من التفصيل:

أولا: العوامل الداخلية المؤثرة على الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون

من أهم عوامل الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون، هي زيادة الوعي بالثقافة السياسية لدى المواطنين بأهمية تصحيح الأوضاع الداخلية لحماية الوطن من الأخطار الخارجية، إن حياة أهل الخليج التي امتازت بكثرة السفر، والترحال بحثاً عن لقمة العيش أكسبتهم خبرات بطريقة التعايش مع الآخرين وقبول الرأي والرأي الآخر، واكتساب ثقافات متعددة، وكان للتجار كلمتهم في الأمور الداخلية في بلادهم وتأثيرهم على الحاكم، ومع تدفق النفط، وتزايد عائدات بيعه ازداد الإنفاق على التعليم النظامي، ومع تزايد أعداد المتعلمين بالخارج، وزيادة وعي من خلال دور وسائل الإعلام والاتصال المرئي، والمسموع، والمكتوبة، زادت مطالب بالمشاركة السياسية والحرية ومراقبة على أداء الحكومة، فكانت النخب المثقفة تعمل بجد لتبيان أهمية المرحلة القادمة، كما ساعد فتوة السكان أي تزايد أعداد الشباب عن بقية الفئات الإجتماعية، وطالبة بالإصلاح السياسي وخاصة عند الطبقة الوسطى التي بدأت تتزايد مع الوفرة الاقتصادية ودخولها بالعمل بالقطاع الحكومي وتوليها مناصب وزارية وطالبة بالديمقراطية (الجميلي،2011،ص87).

كما يمتاز به المجتمع الخليجي من التزام ديني المحافظ اجتماعياً، جعلها منغلقات على نفسه رافضاً الأفكار الغربية، إلا بعد دراستها، وتحليلها، وصياغتها بما يتناسب منها مع قيم المجتمع الخليجي وقد أخذ حين من الزمن حتى تقبلها المجتمع الخليجي. وزيارات المفكرين العرب للخليج وطرح حوارات فكرية تحمل في طياتها معنى الإصلاح السياسي.

ومع العولمة، والانفتاح على العالم، ووصول المعلومات بسرعة والحقائق من أرض الواقع والتي لا يمكن للحكومات أن تمنع وصولها، وتزايد السفر المواطنون، جعل المواطنون يقارنون

أوضاعهم القائمة مع غيرهم من الدول الديمقراطيةومطالبة بحقوقهم ومعرفة متزايدة بواجباتهم. كما للأزمة الاقتصادية دور، وتزايد المطالب الشعبية بعد أزمة الخليج، والحاجة للقوات الأجنبية.

مثلت مجموعة التحولات الداخلية المحلية التي شهدتها دول مجلس التعاون سبباً رئيسياً وراء بروز المطالبة بالمشاركة السياسية، إذ أن السياسات التي اتبعتها هذه الدول خلال عقدي السبعينات والثمانينات كانت وراء المطالب المتزايدة بالمشاركة السياسية والرقابة على الحكومة، تزايد اعداد المتعلمين تفرض عليها خبراتها العلمية بأن يكون لها رأي فيما يحدث في بلداتها تماشياً مع دورها كنخبة مثقفة ذات دور طليعي (الكتبي، 2000، ص: 234) إلتزمة كل دول الخليج بنشر التعليم، وتعميميه بين شباب المنطقة جلب معه زيادة في الوعي الإجتماعي والسياسي (رضا، 1997، ص: 30). فقد أدت مؤسسة التعليم، من المدرسة إلى الجامعة دوراً جوهرياً في زيادة الوعي بالحرية، رغم القيود الشديدة التي فرضتها دول الخليج حول تشريعات الحركة التعليمية، وأصبح التعليم من أكثر القوى الممارسة للفعل الثقافي تأثيراً في عمليات التغيير الإجتماعين وتكوين ملامح الوعي الجديد، وخاصة في أواسط الطبقة المتوسطة (غلوم،1992، ص: 54).

و واكبت النمو الاقتصادي، والوفرة الاقتصادية الناتجة عن تدفق عائدات النفط،، وتقدم تقنيات وسائل الاتصال المرئية والمسموعة والمكتوبة،كل هذه المؤشرات جعلت المجتمع في حالة مهيأة للتلقي الثقافي (الرميحي، 1979، ص: 51). فنشأت طبقة جديدة وجيل بأكمله يزداد نمواً من المثقفين، وخاصة من الذين تلقوا دراساتهم في الخارج، وبدأت هذه الطبقة تتطلع إلى مزيد من السلطة، والمشاركة في الحكم، بل إن المطالبة بالإصلاح السياسي بدأت من هذه الطبقة الإجتماعية الجديدة، سمية طبقة وسطى جديدة، أو نخبة تكنوقراطية فهي طبقة جديدة متعلمة غير تقليدية، ولها سمات برجوازية أخذت تسير باتجاه تأدية دور رئيس في هذه الدول.(الهاجري،2007،ص330)

لذا وجب إعادة تقييم المخاطر التي تواجهها الثقافة من خلال وضع منهجية ثقافية مشتركة من حيث القيم التراثية والقيم الحياتية، وخاصة معالجة المد الثقافي المتطرف بمختلف أشكاله التي تفتت المجتمع الخليجي من الداخل.

ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة على بيئة الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي:

تعد الضغوط الخارجية محفزاً بعد الضغوط الداخلية وأحياناً تتداخل معها، ومن هنا فإن الخلفية التاريخية لنشأة هذه العلاقة علينا أن لا نغفلها في دول مجلس التعاون، امتازت دول مجلس التعاون بموقعها وأهمية موانئها وبما تتمتع به من أهميه إسلامية وتجارية، فكانت أنظار دول الكبرى في

الإقليم، وكذلك دول الاستعمار إليها لأهميتها النفطية فكانت تلتقي كل العوامل السابقة بنقطة المصالح، فتعددت الضغوط الدولية المطالبة بالإصلاحات.

لا يخفى على أحد وجود ضغوط دولية من أجل دعم ديمقراطية الحكم في الخليج (إدريس،2000، ص: 129)، ورغبة القوى الدولية في الحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة(الجميل،1997، ص: 88-89). فبعدما رأت دول مجلس التعاون نفسها في وضع أمني محرج رغم تحييد القوة العسكرية العراقية بعد غز والعراق للكويت عام1991م (الغفلي،2011، ص:110). آثرت الولايات المتحدة صيغة التحالف الثنائي على غرار ما كانت تقوم به بريطانيا في السابق مع أمراء المجلس (البستكي،2003، ص: 116-117). خاصة أن الولايات المتحدة أخذت تستثمر تصورات التهديدات الخارجية، لدى المجلس وذلك عن طريق أيجاد قناعة لدى هذه الدول بأن القوة العسكرية وحدها قادرة على مجابهة التهديدات الخارجية وردع الاعتداء المحتمل لكل من الجارتين الكبيرتين (العراق وإيران) خاصة مع قلة تعداد السكان دول مجلس التعاون لمواجهة هذه التهديدات خلال مدة زمنية قصيرة (الغفلي،1999-2000، ص: 196-197). وجرت عدت اتفاقيات كل دوله من دول مجلس التعاون على حده مع الولايات المتحدة، سواء اتفاقيات التعاون الدفاعي أو صفقات بيع، وشراء أسلحة دفاعية، وإجراء تدريبات، ومناورات مشتركة، واستغلال بعض الموانئ، والقواعد الجوية، ومناطق الصحراوية لأغراض عسكرية (سويد، 2004، ص: 75-78). وبذلك فرضت الولايات المتحدة هيمنتها التامة على المنطقة الخليج العربي كونها القوة العظمى الوحيدة في العالم.كما أن لديها مجموعة مصالح أكدت عزمها على الدفاع عنها، وأهمها استمرار الحصول على النفط بأسعار مستقرة ومعقولة، وحرية الوصول إلى الأسواق الخليجية، وتشجيع الإصلاح السياسي والإقتصادي كضرورة لاحتواء عوامل حرية الوصول إلى النفط واستقرار أسعاره.

تزايدت الضغوط الدولية بعد حرب الخليج (غزو العراق إلى الكويت)، كما أدت تداعيات هذه الحرب إلى خوف الدول الأجنبية على مصالحها النفطية، وتواجدها في المنطقة، فكانت الضغوط الدولية من أجل ديمقراطية في دول مجلس التعاون، وللالتحاق دول مجلس التعاون الخليجي في ركب النظام العالمي، لذا كان عليها القبول بسياسية الرأسمالية. (مركز الدراسات الخليج و الجزيرة العربية "،2011،ص 65).

كانت فترة التسعينات من القرن الماضي، تعددت الاتفاقيات الأمنية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن جاءت الأخيرة بصيغة جديدة على دول مجلس التعاون بضرورة الأخذ بالوسائل الديمقراطية، والاقتصادية التي تؤدي إلى توسيع العلاقات الاقتصادية، والأخذ بسياسة

الخصخصة، ومن ثم حصول الامتياز على أكبر المشاريع الاقتصادية والاستثمارية (إدريس، 2000، ص: 369).

وتزايدت مخاوف دول مجلس التعاون بعد اتضاح الانكشاف الأمني، والوضع الأمني المحرج، وخاصة بعد تحرير الكويت عام 1991 وسقوط النظام العراقي عام 2003، وعجز بتكوين جيش خليجي مشترك بسبب افتقار للعنصر السكاني والخلافات بين الحكومات الست بسبب المشاكل الحدودية العالقة في ذلك الوقت، وصغر مساحة الدول الخمسة مقارنة بالسعودية التي كانت تخشى، أي تلك الدول، من وقوعها تحت الهيمنة فهي غير مستعدة للتخلي عن أي جانب من سيادتها (الجميلي، 2011، ص: 124).

كانت الكويت هي أول الدول الخليجية التي استندت في توجهاتها إلى آليات الحماية الغربية إذ أقر مجلس الوزراء الكويتي في ديسمبر 1991، اتفاقية التعاون الدفاعية بين الكويت، والولايات المتحدة الأمريكية لمدة عشر سنوات، ولم تلق هذه الاتفاقية أي تحفظ من قبل باقي دول المجلس تبررها مخاوف تكرار الغزو العراقي للكويت حتى تتأهل القوة العسكرية الخليجية للنهوض بمسؤولية حماية أمن دول مجلس التعاون (سويد، 2004، 75-78)، وسعت دول الخليج العربي حذو الكويت بإبرام اتفاقيات أمنية مماثلة، أو شبيهة لها. " وبموجب هذه الاتفاقيات تمكنت الولايات المتحدة من أن تفرض هيمنتها التامة على المنطقة الخليج كونها القوة العظمى الأوحد في العالم (الجميلي، 2011، ص:127).

"وتشجيع الإصلاح السياسي والإقتصادي كضرورة لاحتواء عوامل عدم الاستقرار الداخلي داخل الدول المجلس لما يشكله من خطر حقيقي على حرية الوصول إلى النفط واستقرار أسعاره" (الجميلي، 2011، ص: 128).

كما أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس نفوذها السياسي، والإقتصادي بشكل واضح تجاه دول مجلس التعاون وتنامي دائرة علاقاتها التجارية الاقتصادية والتجارة مع دول مجلس التعاون (الغفلي، 1999-2000، ص: 212).

كما جائة أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2011 كذريعه للولايات المتحدة لتشدد ضغطها على دول مجلس التعاون الخليجي في إتجاه التغيير و الإصلاح، مبررتاً ذلك أن تلك الدول أصبحت معملاً لإنتاج الإرهابيين سواء بسبب نظمه التقليدية أو مناهج التعليم.(احمد، مركز الدراسات الوحدة العربية2004،ص341).

وكما أحدثت هذه التطورات الدولية التي أعقبت هذه الأحداث الحددي عشر من سبتمبر2001مفرضت على دول مجلس التعاون الخليجي ضغوطاً لم تكن تضعها في حساباتها السياسية (عبد الله، المستقبل العربي، العدد299،ص13–21).

كما لا يخفى انضمام دول مجلس التعاون إلى البعض من إتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. كإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الذي انضم إليها جميع دول مجلس التعاون. ابتداءً من الكويت في عام (1968)، وانتهاءً بسلطنة عُمان في العام (2003). وإتفاقية حقوق المرأة التي انضمت إليها جميع دول مجلس التعاون (الجميلي، 2011، ص265)، (www.pogar.org).

وقد أبدت هذه الدول تحفظها على أحكام بعض الإتفاقيات التي انضمت إليها، وعلى كل ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أو تتعارض مع أية قوانين وتشريعات داخلية.

وتمت الضغوط الدولية بإلالزام بتطبيق هذه الإتفاقيات من خلال المتابعة الدورية من قبل منظمات حقوقية داخل دول مجلس التعاون تبعث تقارير إلى المؤسسات التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (العنزي،2007،ص266–268).

المطلب الثالث

نشأة التجربة الديمقراطية الكويتية

اختلف الكُتاب في تفسير أسباب وجود المعارضة في الكويت، وتحديد الفترة الزمنية محددة إلا أنهم جميعهم أكدوا على وجود معارضة في الكويت، وحددوا المدّة مابين 1896م إلى عام 1921م.

ظهرت معارضة قوية، تزعمها أكبر الأعيان والأثرياء في الكويت آنذاك، منهم على سبيل المثال لا الحصر الشيخ يوسف آل إبراهيم. ورغم هجرته خارج البلاد بشكل مؤقت، إلا أنه خلف آثاراً عميقةً ومتغيرة سياسية كبيرة على الوضع السياسي في الكويت (الشمري، 2006، ص: 125-133).

وقد شهدت هذه الفترة أيضا معركة الجهراء التي خاضتها الكويت ضد قوات الإخوان.حيث أتحد الكويتيون جميعا في التصدي لهذا الهجوم، والدفاع عن القصر الأحمر (قلعة الدفاع بالجهراء) وبناء سور الكويت، وبهذا عد عام 1920 حداً فاصلاً بين الولاء الجديد للدولة والولاء القديم للقبيلة، والتأكيد على الهوية الكويتية الموحدة، واعتبرت معركة الجهراء الحدث الأبرز استقلال الكويت عن تأثيرات جيرانها، واختيارها لمفهوم الوطنية، والحكومة المحلية في مدلولها الحديث، وسميت هذه الفترة بالكويت الحديثة. (أسيري، 2010، ص: 34)

وجاء تولي الشيخ أحمد الجابر الصباح 1921- 1950 للحكم الكويت عام 1921 ليحل معه أولى بوادرتجربة الإصلاح السياسي في البلاد، التي جاءت نتيجة تنامي شعور أبناء الكويت، ومشاركتهم في شؤون البلاد، على أساس الشورى (المدريس، 1997، ص: 163).

وفي 22 فبراير 1921اجتمع رجالات الكويت من أعيان، وتجار بآل الصباح، وابلغوا الحاكم الجديد الشيخ أحمد الجابر الصباح، برغبتهم في أن تكون كلمتهم مسموعة لدى الحاكم، وقد أسفر هذا الاجتماع عن الاتفاق على صياغة وثيقة دستورية تمثلت في (الميثاق) الذي نص في أهم بنوده على أن ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد محدد لإدارة البلاد على أساس العدل والإنصاف، تطبيقاً لأحكام هذه الوثيقة الدستور الأولى في تاريخ الكويت تم تكوين أول مجلس للشورى عام1921 (الحيدر، 1995، ص9) حيث قام الحاكم أحمد الجابر الصباح بتعيين اثني عشر عضواً أعضاء في مجلس الشورى (النقيب، 1996، ص:29).

وكان اختيار أعضاء المجلس على أساس جغرافي، فستة منهم اختيروا من منطقة شرق، ومثلهم من منطقة القبلة. كما اختير من وجهاء البلد رئيسا للمجلس. وجاء تشكيل المجلس، وعلى الرغم من أن الوثيقة كانت تنص على تولي حاكم البلاد الرئاسة المجلس (العجمي، 2009، ص: 135)

وجاء تشكيل المجلس بمثابة خطوة أوسع نحو الديمقراطية كما نص عليها الميثاق، إذا أنه خلال من أي اسم من أفراد الأسرة الحاكمة، واختير الأعضاء من قبل وجهاء البلد وليس من قبل الحاكم واستمر المجلس لمدة شهرين، ثم تم حله لخلاف بين أعضائه جعلته أعجز من أن يقوم بالمهام المنوطه به.وعلى الرغم من ذلك يبقى ذلك المجلس علامة فارقة في المسيرة الديمقراطية في الكويت، إذ هو أول مجلس منظم للمشاركة السياسية في صنع القرار (الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي، 2001، ص:23-24).

على الرغم من حل مجلس الشورى لعام 1921، إلا أن المطالبة بالمشاركة السياسية والإصلاح من قبل الكويتيين تواصلت، وشهدت البلاد حركة معارضة قوية عملت على كشف بعض الممارسات الداخلية التي شابها التجاوز، وسعت إلى تحقيق الإصلاح في مجال العدالة، والمجالات الإجتماعية، والتعليمية، والصحية، وكانت ثمار هذه المطالبات من المعارضة إنشاء مجلس منتخب للبلدية عام 1934، ومجلس للمعارف عام 1936، وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبة هذان المجلسان، إلا أن الخلافات استحكمت بين أعضاء المجلسين، وبعض المعارضين من الخارج من جهة، وبينهم وبين الحكومة من جهة أخرى، مما أدى إلى استقالة المجلسين، وتزايد حجم المعارضة الوطنية في البلاد، وقد قامت طبقة التجار بدور كبير في هذه الحركة الوطنية المعارضة، من خلال نقل بعض مظاهر النظام البرلماني، الذي بدأ في شكل استيراد للديمقراطية الغربية، فقد برزت هذه الفئة نواة للحركة الحديثة بما فيها من مطالب بالمشاركة في الحياة السياسية وبالتحديث، بل أن المطالب التي قادت لتكوين المجلس التشريعي الأول عام 1938 الذي قاده التجار لم تخرج عن كونها مطالب تحديث إصلاحية، فقد أدت الممارسات السلبية الحكومية إلى موجة من عدم الرضا بين أوساط التجار، والأعيان الذين حرموا من المشاركة في السلطة، ورغم تقديمهم بالعديد من المطالب الإصلاحية إلا أن الحكومة تجاهلت هذه المطالب (المزروعي 2004، ص: 22-23).

وقد مهدت هذه الظروف غير المستقرة في العلاقات بين النظام السياسي، والمواطنين إلى ظهور جمعية سرية أطلق عليها " الكتلة الوطنية " وقد تجسدت أهدافها بمطالب تتلخص بضرورة تنظيم حالة البلاد الإقتصادية، واتصال الأمير بكل طبقات الشعب. وفتح المجال لزيارات العرب.وكذلك فتح المدارس لكافة فئات الشعب، وتوفير العلاج للمواطنين كافة على نفقة الحكومة (العجمي، 2009، ص: 138).

وهناك عوامل داخلية، وخارجية ساهمت أيضا في عملية نشأة التجربة الديمقراطية الكويت في الكويت خصوصاً بعد الاستقلال في عام 1961م، وهو ما شجع الحاكم في ذلك الوقت الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي كان يحظى بشعبية واسعة، وكان جزءا من الحراك السياسي منذ الثلاثينيات على المطالبة بالديمقراطية، وهو ما أكسبه شعبية أكبر (العجمي، 2009، ص: 138). هناك عوامل داخلية وخارجية تساهم في عملية التحول الديمقراطي في الكويت خصوصاً بعد الاستقلال في عام 1961م، حيث

تهديدات عبدالكريمقاسم (الرئيس العراق الأسبق)للكويت، وهو ما شجع الحاكم في ذلك الوقت الشيخ عبد الله السالم الذي كان يحظى بشعبية واسعة، وكان جزءا من الحراك السياسي منذ الثلاثينيات على المطالبة بالديمقراطية،وهو ما أكسبه شعبية أكبر. التهديدات الخارجية أيضا جعلت الوقت ملائم جداً لإعلان دستور العام 1962، وتجربتنا في الكويت بالمجلس التأسيسي لعام 1962 (العجمي،2009، ص: 138)

كما كانن للتهديدات الخارجية دورٌ كبيرٌ في إعلان دستور عام 1962، وقد ساهم بوضعه نخبة من سياسيي ومثقفي الكويت ممن تركوا بصمات واضحة في هذا المجال، ونلاحظ هذا في محاضر المجلس التأسيسي،وصدرت أول وثيقة مثبتة في تاريخ الكويت السياسي، تمخض عنها ظهور أول هيئة استشارية، إلى أن توالت خطوات البناء الديمقراطي التي تشهدها البلاد عام 1962 وأوجد البنية المؤسسية اللازمة لتحقيق المشاركة السياسية على مستوى الممارسة، وتجسيدها في الواقع العملي، وبدأت عملية الإصلاح والديمقراطية حيث أول مجلس منتخب في عام 1963،على الرغم من تعرض المسيرة الديمقراطية في الكويت لبعض العقبات نتيجة لتفاعل عدد من العوامل الداخلية، والخارجية، وتبقى إحدى أهم التجارب الديمقراطية الناشئة في المنطقة، خطوات ترسيخ أسس بناء الدولة الديمقراطية في الكويت، أنه نتيجة للخبرة الديمقراطية الكويتية، جاء تحول النظام السياسي عقب الاستقلال من الشكل التقليدي إلى الدولة الدستورية بشكل سريع متوازن (الهاجري، 2007، ص: 327-366).

ويرجع الفضل للمجالس البلدية في اي اصلاح سياسي لتكوين عدد من المعطيات السياسية كاشاعة ثقافة الانتخابات وما تحمله من نصر او هزيمة مع تقبل النتائج بروح معنوية عالية كما تعمل على توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار وهي من أهم مطالب عملية التطوير السياسي، وكذلك تضع الانتخابات البلدية الشخص المنتخب بعيدا عن الضغوط الادارية وتجعل هدفه الأساسي خدمته للمنطقة ومواطنيها وهذا يمثل السبيل لاعادة انتخابه واهم مطلب للانتخابات النيابية هو توفير الخدمات للمواطنين وخاصة اهتماماتهم في واقعهم اليومي لهذا تكون برامج المرشحين مرتكزة عليها وهي أحد أهم اسباب نجاح المرشحين.

ونلاحظ ان الانتخابات البلدية تخفف من وطأة الضغط على الحكومة فالنائب اعرف بمتطلبات المواطن ومطالبه ومدى امكانية تحقيق مطالبه من عدمها.

وقد بدأت في الكويت الانتخابات البلدية كأحد خطوات الإصلاح السياسي التدريجي لمسيرتها الديمقراطية والتي جعلت من الكويت المنارة الرائدة للعمل الديمقراطي والإصلاح السياسي في الخليج والوطن العربي.

المبحث الثاني

الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في دولة الكويت

لقد مرت دولة الكويت بعدة مراحل حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من الاقتراب شبه الكامل للديمقراطية، فمن مرحلة التجربة إلى مرحلة الإصلاح، والتطور، رغم وجود مدة زمنية من الركود لكن هذا الركود ما لبث أن أصبح من الماضي بسبب ظهور العديد من المتغيرات نحو التغيير خاصة بعد أن أصبح العالم يشهد العديد من حركات السير نحو تفعيل الديمقراطية بصورها المتعددة.

تعددت تفسير الإصلاح السياسي إلا أنه كلها تؤدي إلى تعديل وضع قائم لما هو أفضل، كما نختصر آليات الإصلاح بوجود الشفافية، والمسائلة، وأن تكون من داخل الدولة وحسن الحكم من خلال الترميم ما يتعلق بقضايا الدولة.

كما العوامل الداخلية المؤثرة على الإصلاح السياسي في دولة الكويت، وكان من أبرز العوامل زيادة الوعي السياسي وإدراك الشعب بأهمية المشاركة السياسية.والعوامل الخارجية والمتمثلة بأطماع إقليمية والاستعمار ومصالح دول العظمى تربط دول مجلس التعاون اقتصاديات النفط.

وبعد التطرق للتجربة الديمقراطية في الكويت نشأتها، يجدر بنا ذكر الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وتطوره، وتمثلت بوضع الدستور الدائم وإنشاء مجلس الأمة ومسيرة الانتخابات البرلمانية والتعديلات الدستورية مثل الدوائر الانتخابية وإقرار حقوق المرأة السياسية.و رغم التصادمات الكثيرة بين الحكومة ومجلس الأمة إلا أن مازالت مسيرة الديمقراطية مستمرة.

- **المطلب الأول: الإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي في دولة الكويت.**
- **المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تطور الديمقراطي في دولة الكويت.**

المطلب الأول

الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في دولة الكويت

شهدت دولة الكويت العديد من الإصلاحات السياسية، وإقرار الكثير من القوانين التي تعد استجابة لمطالبات الإصلاح السياسي في البلاد، كان آخرها في فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، وقانون المطبوعات والنشر، وتقسيم الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5 دوائر، وإقرار الحقوق السياسية للمرأة وتعديل قانون الإنتخاب للصوت الواحد.

بدأت الكويت بالتحول الديمقراطي بالتدريج فوجود مجالس متخصصة المنتخبة في فترة الخمسينات، هيئة لإقرار الدستور الكويتي،وتحول لدوله دستورية، وتنظيم العمل المؤسسي في الدولة،أهمها المجلس نيابي المنتخب له إختصاصاته رقابية وتشريعية، وتحديد حقوق أعضاء مجلس الأمه بإقتراح القوانين و مناقشتها والموافقه عليها ويراقب المجلس السلطة التنفيذية بعدة وسائل برلمانية كتقديم الأسئلة و طرح موضوعات عامة للمناقشة و تشكيل لجان للتحقيق وقد يطلب المجلس طرح الثقة بالوزراء (الهاجري، 2007،ص 358).

فبدأت الكويت الدخول في سلسلة من برامج الإصلاح السياسية التي نفذتها الحكومة لتحسين ودعم البنية الأساسية، انطلاقاً من رغبة الحكومة بالتغييربالتعاون مع سلطة التشريعية ، ومن دلائل الرغبة في التغيير فصل الأدوار التي يقوم بها ولي العهد عن الأدوار التي يقوم بها رئيس الوزراء عام 2003، واضطرار رئيس الوزراء إلى الاستقالة عام 2011 ، واتضح التغيير في اختيار وزراء من خارج الأسرة الحاكمة. وبذلك زادت المشاركة الشعبية في إدارة شؤون البلاد، من خلال مجلس الأمه (الرقابة و الإستفسار). وهذا دليل على المزيد من انتعاش الإصلاح الديمقراطي مع احتفاظ الأسرة الحاكمة بمكانتها الرئاسية.

أولاً: التعديلات الدستورية في دولة الكويت:

كان لدولة الكويت دستور مؤقت للحكم في الفترة الإنتقالية الصادر عام 1962م (الطبطبائي2009،ص158)،ولقد أجريت تعديلات ببعض مواد الدستور الكويتي،و أُجريت أول اصلاحات عامة في الكويت بتاريخ 30 ديسمبر 1961، بإنتخاب أعضاء المجلس التأسيسي لتكون مهمته أولاً إعداد الدستور الدائم للبلاد، والعمل كهيأة تشريعية مؤقتة إلى جانب الأمير، واستطاع هذا المجلس من أعداد مسودة الدستور، ورفع إلى الأمير للتصديق عليه، وفي 29 يناير 1963 دخل الدستور الكويتي الحالي

حيز التنفيذ حين عقد مجلس الأمة الجديد المنتخب على أساس الدستور أول اجتماعاته (الرميحي، 1983، ص: 654، 655) ويتألف الدستور الكويتي من (183) مادة وهو مقسم إلى خمسة أبواباً هي على التوالي:

1. الدولة، ونظام الحكم.
2. المقوماتالأساسيةللمجتمع الكويتي.
3. الحقوق والواجبات العامة.
4. فصل السلطات مع تعاونها (التنظيم الهيكلي للدولة).
5. أحكام عامة وأحكام ختامية.

كما توجد مذكرة تفسيرية للدستور الكويتي لها قوة إلزامية. (الطبطبائي، 2009،ص161).

من هنا جاء تطور دول مجلس التعاون في مجال نشأة الدساتير، نجد أن (الكويت) هي أول دولة من دول المجلس تعتمد في نظام حكمها على الدستور الذي أقر في العام 1962، ليكون أقدم الدساتير الدائمة والمكتوبة في دول المجلس، وأكثرها ديمقراطية، وإلزاما للحكم قياساً بدول مجلس التعاون الأخرى، والذي تحولت الكويت بموجبه إلى دولة مؤسسات محددة العلاقة فيها بين الحاكم والمحكوم، خاصة إن الدستور لم يصدر بفضل مكرمة أميرية كما حدث في البعض من دول المجلس، بل أن أمير الكويت آنذاك (الشيخ عبد الله السالم الصباح) دفع باتجاه إصدار الدستور بواسطة مجلس تأسيسي منتخب شعبياً (النجار، 2000، ص: 102).

ثانياً: الإنتخابات التشريعية في دولة الكويت:

تمثل الانتخابات داخل الكويت، بمجلس الأمة،والمجلس البلدي وجمعيات النفع العام، والأندية الرياضية،والجمعيات التعاونية، والنقابات، والروابط الطلابية، وغيرها، كلها تعد منظمات منتخبة، الأمر الذي يعني أن هناك تجربة عريضة، وإجراءات انتخابية متقدمة يعرفها ويجيدها المجتمع الكويتي قياساً بمجتمعات دول مجلس التعاون الأخرى التي لا يزال البعض منها لا يعرف معنى للانتخابات.(الجميلي، 2011،ص221).

وكما ذكرنا فإن الكويت هي أقدم دولة من دول مجلس التعاون في مجال تجربتها النيابية، إذ يعود تاريخ تكوين أول مجلس نواب للأمه فيها إلى العام 1963، وبذلك عرف المواطن الكويتي مبدأ الترشيح والانتخاب منذ ذلك التاريخ، ومارس سلطته في الرقابة على الحكومة بفضل هذا المجلس، خاصة أن هذا المجلس يمتلك صلاحيات تشريعية ورقابية فعلية، ورغم ما مرت به هذه التجربة من

إرباك وتعثر في عدة سنوات، وحل مجلس الأمة الأول في العام 1976، وحل مجلس الأمة الثاني في العام 1986، وظلت الحياة البرلمانية معطلة في المرة الأولى خمس سنوات، وفي المرة الثانية، إلا أن تعامل الحكومة مع البرلمان بعد حرب الخليج الثانية 1991، وبعد عودة العمل بالفقرات الدستورية التي تخص مجلس الأمة، وانتخاب أعضائه في العام 1992، يدل على قوة هذا المجلس فرغم من تعدد الأزمات ومظاهر التوتربين الحكومة و المجلس خلال تلك السنوات، إلا أن الحكومة لم تجرأ على حله من دون مبررات دستورية كما كانت تفعل في السابق، فقد تم حل البرلمان في العام (1999، 2006) إلاّ أنه أعيد تكوينه سريعاً لأنه يمثل إرادة الشعب بالمشاركة السياسية (الهاجري،2007،ص363).

إلا أن تعامل الحكومة مع البرلمان بعد حرب الخليج الثانية 1991، وبعد عودة العمل بالفقرات الدستورية التي تخص مجلس الأمة، وانتخاب أعضائه في العام 1992، يدل على قوة هذا المجلس فرغم من تعدد الأزمات ومظاهر التوتربين الحكومة و المجلس خلال تلك السنوات، إلا أن الحكومة لم تجرأ على حله من دون مبررات دستورية كما كانت تفعل في السابق، فقد تم حل البرلمان في العام (1999، 2006) إلا أنه أعيد تكوينه سريعاً لأنه يمثل إرادة الشعب بالمشاركة السياسية (الهاجري،2007،ص363).

أن مسألة الديمقراطية بدأت تأخذ بعداً جديداً في الكويت بعد حرب الخليج الثانية 1991، والتي تمثلت في قوة المعارضة السياسية وجرأتها في عرض مطالبها، والتي حاولت الحكومة احتوائها وتهدئتها عبر طرق مختلفة غير عنيفة في أغلبها. وأخذت تلك القوى السياسية تتبلور وتحدد آليات معينة في تعاملها مع بعضها البعض، وفي تعاملها مع السلطة لفرض مطالب محددة خاصة بالدستور ومجلس الأمة (عبدالله، 2003،ص: 138-139).

ويمكن القول: أن عملية الإصلاح السياسي في الكويت بدأت داخل أروقة مجلس الأمة. وقد أخذت تلك القوى تعلن عن نفسها كتيارات، وبدأت تعمل بفضل هياكل سياسية بعد أن كانت تعمل في إطار هياكل اجتماعية، واقتصادية، وثقافية قبل عودة مجلس الأمة المنتخب في العام 1992 (عبد السلام، 1991، ص: 115) إذ كانت هذه التيارات شبه المنظمة على اختلاف تسميتها تعمل كأقلية داخل البرلمان، تعادلها تقريباً أقلية مستقلة تتغير أشخاصها بتغير الدورات البرلمانية أما الأغلبية، فكانت أغلبية موالية، أو معارضة موسمية، أي تعارض في الموضوعات التي تراها غير صالحة لبعض القطاعات من منتخبيها، ولم يكن لها برنامج محدد تطمح أن تحققه، إذ تنظر فيما يعرض عليها فقط أما ترفضه، أو تعدله حسب المعطيات الآنية، أو مطالب ناخبيهم في أداء الخدمات (الرميحي، 1990، ص 658، 657)." فبعد حرب الخليج الثانية 1991، لقد شهدت الساحة السياسية الكويتية قوى سياسية عدة فرضت نفسها

وتمارس نشاطها بحرية بمبادرات من أصحابها، وبتغاضي من السلطات دون التعرض لها، وبدأت الساحة السياسية تعرف بين الحين، والآخر ظهور تكتلات جديدة، يعلن فيها أصحابها، وتتعامل معها وسائل الإعلام دون قيود، وتصدر عنها بيانات تعبر عن مواقفها حيال مختلف الأحداث التي تشهدها الكويت (بدر الدين،خريطة التجمعات السياسية في الكويت،www.aljazeera.net).

ومع عودة العمل بمجلس الأمة المنتخب في العام 1992"الأسباب التي دفعت إلى عودة العمل بهذا المجلس، بعد أن فقدت الحكومة الكويتية قوتها في تعاملها مع معارضيها إثرغزو العراق للكويت في أغسطس1990، وحاجتها الماسة إلى تأكيد شرعيتها، وهي في المنفى فكانت بحاجة ماسة إلى دعم المعارضين لها مقابل الوعود التي قطعتها على نفسها، وهي في المنفى (جدة) بعودة العمل بهذا المجلس بعد خروج العراق من الكويت"(التميمي،1989،ص151).

وأصبحت الجماعات الإسلامية أكبر كتلة فكرية في هذا المجلس، وبذلك استطاعت المعارضة أن تحصل على أغلب المقاعد. وكانت قوى المعارضة هذه قد تمكنت من أن تفرض مطالبها على الحكومة قبل الانتخابات كتقليص عدد الوزراء من أفراد الأسرة الحاكمة من سبعة وزراء إلى خمسة وزراء عند تكوين الحكومة الجديدة في العام 1992، على أثر استقالة حكومة (الشيخ سعد العبد الله الصباح)، كما ونجحت في الضغط على الحكومة بالمطالبة بعودة انتخاب مجلس الأمة، في العام 1992، رغم أن المعارضة رأت أن عودة عمل مجلس الأمة، وعودة الانتخابات، ولكن على أساس التنافس بين أحزاب متعددة (عبدالله،مصدر سابق،ص138-139). وقد أثيرت فيها العديد من القضايا الحساسة دون حرج مثل: المطالبة بمحاسبة المقصرين من المسؤولين في حرب الخليج في العام 1991، وضرورة الفصل بين السلطات، وتدعيم سلطات مجلس الأمة، وخاصة في المجال الرقابي والمالي، أما عن الأداء التشريعي لمجلس الأمة العام 1992، فقد تمثل في تزايد دور البرلمان المنتخب في الرقابة والمسائلة، ومطالبة المجلس بصلاحيات أوسع في علاقته بالسلطة التنفيذية، كما أثير في المجلس أيضاً مسألة ضرورة إعادة النظر في جميع القوانين التي صدرت في غيبته. كما أثار الأعضاء عدداً من القضايا المهمة التي تتصل بالإصلاحات القانونية، وبموضوعات ذات صلة بقضايا حقوق الإنسان، وقضية منح المرأة حقها في التصويت في الانتخابات العامة، وحقها في الترشيح، كما شهد المجلس مناقشات مهمة حول قانون الجنسية خلال مناقشة مشروع القانون الذي تقدمت به لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لتوحيد الجنسية، وتسوية أوضاع البدون، وكذلك مشروع القانون الذي تقدم به خمسة من أعضاء المجلس لتعديل المادة السادسة من قانون الجنسية ليصبح من حق المتجنس المشاركة في الانتخابات بعد عشر سنوات فقط من الحصول على الجنسية. (وهبة، الأداء التشريعي للمجالس

التشريعية www.undp.pogar.org.p.4). ويمكن القول بشكل عام: أن مجلس العام 1992، قد اضطلع بكفاءة بالمهام المنوطة به من قبل الدستور، وخاصة في الاهتمام بقضايا المواطن العادي في العديد من الأمور والقضايا المهمة، والتي تتصل بموضوعات مثل: الإسكان، والتعليم، والتركيبة السكانية. فقد فعّل مجلس العام 1992، أدواته التشريعية، والرقابية خاصة في أول عامين من مدته التشريعية بسبب الاتحاد والتعاون بين القوى السياسية الممثلة فيه، مما مكنه من إصدار عدد من القوانين المهمة كقانون المديونيات (الذي تم تعديله بعدئذ في العام 1998) كذلك وافق المجلس على قوانين مهمة أخرى تتعلق الإسكان، واستقلالية القضاء، كما نظر في قوانين، وإجراءات التقاعد المبكر، فضلاً عن دور المجلس في إصدار تقرير حول تقصي الحقائق الناجمة عن دخول العراق إلى الكويت، وإنشاء لجنة للدفاع عن المال العام، ولجنة للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي إنجازات كان من الصعب على أي مجلس أن ينجح في تحقيقها في ظل الأوضاع التي أحاطت به (وهبة، مرجع سابق، ص: 6). أي أن مجلس العام 1992، وبفضل نوابه استطاع القيام بالعديد من الإصلاحات القانونية والسياسية سواء في مجال الانتخابات، أو الشؤون العامة، بفضل اقتراح القوانين، ومناقشات العديد من المواضيع التي تهم المجتمع الكويتي وتعتبر في حينها من الأولوياته.

وفي عام 1994، كان دورة المجلس متميز في أدائه على صعيد العمل التشريعي، فقد نجح المجلس في 12 يناير من ذلك العام بإلغاء قانون محاكمة الوزراء الذي صدر في العام 1990، في أثناء غياب مجلس الأمة أو الديمقراطية في البلاد، والغرض من ذلك هو ضمان محاكمة حقيقية للوزراء المتهمين بحيث تجري المحاكمة وفقاً لقانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية العادية. كما برز دور المجلس في قضية تعديل قانون الجنسية مما أدى إلى إصدار الحكومة في قانون الثاني 1994، تعديلا لقانون الجنسية يسمح للكويتيين المولودين لآباء حصلوا على الجنسية بالتجنس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية أي في العام 1996، بعد أن كانت هذه المشاركة محصورة في الحاصلين على الجنسية بصورة أصلية، والذي لم يتجاوز عددهم في انتخابات 1992 أكثر من 13% من إجمالي الكويتيين (أي نحو 82 ألف من أصل 630 ألف) (وهبة، www.undp.pogar.org.p.4).

أما انتخابات العام 1996، وهي ثاني انتخابات تجرى في الكويت بعد حرب الخليج الثانية 1991، إذ شهدت هذه الانتخابات صراع وتنافس بين تيارات وقوى بعضها كان موجوداً على الساحة الكويتية، والبعض الآخر ظهر خلال المدة السابقة للانتخابات، إذ تمثل الانتخابات فرصة مناسبة للإعلان عن تكوينات وتكتلات وتجمعات سياسية، خاصة أن انتخابات العام 1996، كانت قد تميزت ببروز تكتلات من نوع جديد بعيداً عن الأشكال السياسية المألوفة، لم يجمعها اتجاه سياسي واحد؛ وإنما

جمعها المصلحة الواحدة أو التقليد القبلي الموروث.(الجميلي،2011،ص227) ومن أبرز هذه التكتلات:

1 - **تكتل المديونيات:** وقد ضم عدد كبير من كبار التجار الذين أصيبوا بخسارة مالية فادحة في البورصة في يوم الاثنين الأسود الشهير في العام 1983 في مضاربات سوق المناخ للأوراق المالية، إذ بلغت الخسارة يومها (22) مليار دولار، مما اضطر تسعة آلاف شخص إلى الاستدانة بقروض متفاوتة كل حسب خسارته وقدرته على السداد. وقد رأي أصحاب المديونيات، وهم شخصيات اقتصادية كبيرة بأن حل مشكلتهم بواسطة مجلس الأمة، خاصة بعد أن تم تحويل 45% منهم للنيابة للتأخر في سداد هذه الديون، وبذلك سعوا إلى تكوين تكتل للدفاع عن مصالحهم تحت قبة مجلس الأمة، ونجحوا بعد ذلك بإيصال نائب واحد في المجلس في دورته لعام 1996 (بدر الدين، مصدر سابق،ص: 5).

2 - **تيار المتجنسين:** شكل المتجنسون تياراً للمحاولة في الحصول على حقوقهم السياسية، إذ عند إصدار قانون الجنسية في الكويت أواخر خمسينات القرن الماضي لم يعط لهم حق الانتخاب، أو الترشيح على أساس أنهم قدموا إلى الكويت في العام 1920، وبذلك فهم يحملون الجنسية الثانية مما كون تميزاً سياسياً وطبقياً داخل المجتمع الكويتي، وقد أسهم هذا التيار بشكل كبير في فوز المرشحين (من القبائل) الذين حملوا قضيته(بدر الدين،،ص: 5).

3 - **الحكومة:** ليس هناك تكتل سياسي حكومي واضح بالاسم، والكيان، والفعالية على الساحة الكويتية، ولا تعلن الحكومة في أي انتخابات وقوفها صراحة إلى جانب مرشحين معينين، إلا أن هذا لا يمنع الحكومة من محاولات إيصال أكبر عدد من المرشحين المتوافقين معها إلى قبة البرلمان، ولكن بطريقة هادئة، وعبر اتفاقات وتكتيكات تدعم عن طريقها مرشحيها بطرق ليست خارجة عن القانون، كما هو الحال في دعمها (نواب الخدمات) الذين حصلوا على (19) مقعداً في انتخابات العام 1996 (بدر الدين،، ص: 5).

وشهدت هذه الانتخابات أيضاً عزوف بعض التجمعات التي شاركت في انتخابات العام 1992، من المشاركة بشكل مباشر في انتخابات العام 1996 وفضلت دعم عدد من المرشحين بطرق غير مباشرة. كما فعل (التجمع الدستوري) الذي شارك في انتخابات العام 1992، بشكل واضح، والذي يمثل التيار السياسي التاريخي لغرفة تجارة وصناعة الكويت، إلا أنه فضل في انتخابات العام 1996، دعم بعض المرشحين، إذ كانت لمسألة التحالفات بين التيارات أثرها الواضح في هذه الانتخابات. مع أن بعض التيارات فضل خوض انتخابات العام 1996 مستقلة،وقد واجه معادلات صعبة في ما بين من هم في أقصى درجات التشدد والليبراليين والحكوميين، وهو ما أعطى المنافسة في حينه شكلاً جديداً

(التجمعات السياسية في الكويت. http://cnnarabic.com.2005/7/6).

وكان نصيب الحكومة داخل مجلس العام 1996، اثنان وثلاثون نائباً وللكتلة الإسلامية (أخوان وسلف وشيعة ومستقلون إسلاميون) ستة عشر مقعداً (وللمنبر الديمقراطي) الذي يُعد أكبر تجمع للتيار الليبرالي مقعدان وبهذه التكوينة داخل المجلس يكون للحكومة الأغلبية، ولكن (الكتلة الإسلامية) ظل لها ثقل كبير لا يقل عن ثقلها داخل المجلس السابق في العام 1992، إن لم يزد (الانتخابات النيابية الكويتية خصوصيات ومفاجآت 1996، ص: 16). إلا أن دور مجلس العام 1996، في الكويت على صعيد الإصلاح كان ضعيف مقارنة بمجلس العام 1992، وذلك لأسباب عدة منها حالة التوتر بين المجلس والحكومة، إذ انتاب هذه العلاقة الكثير من النزاع، وخاصة من قبل النواب الإسلاميين مما انعكس على الأداء التشريعي لمجلس الأمة. وأصبح هناك فجوة واضحة بين البرامج المعلنة لمرشحي انتخابات مجلسي الأمة لعام 1996، والانجازات التي تحققت بالفعل بالمجلس نفسه، الأمر الذي يعكس إخفاق المجلس في تحقيق آمال المواطنين وطموحاتهم، كما أنالصراع بين التيارات المختلفة أدى إلى عدم استكمال العديد من مشاريع القوانين التي ظلت على جدول أعمال المجلس، ولم تستكمل، أو لم يتم بحثها، ولذلك وصف مجلس العام 1996، بأن دوره الرقابي كان أكبر من دوره التشريعي. (الطليعة 1996).

وقد أدى ذلك في النهاية إلى حل هذا المجلس بمرسوم أميري رقم (34) لسنة 1999، قبل أن يستكمل مدته الدستورية بعد تصاعد التوتر بين السلطة التنفيذية والتشريعية (على أثر استجواب وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت في تلك الفترة .وجاء في مرسوم الحل (أن مسيرة العمل الوطني تعرضا إلى التعثر مراراً نتيجة بعض الممارسات النيابية التي تعسفت في استعمال الأدوات الدستورية بعيداً عن روح الدستور، ومجافاة لقيم وأخلاق مجتمعنا الأصلية، وانحراف الحوار الإيجابي إلى خلافات، وتسجيل للمواقف على حساب مصلحة الوطن والمواطنين) (موقع مجلس الأمة الكويتي على شبكة الإنترنت. http://www.alommah.org).

إن هذه التجرارب النيابية، رغم عدم استمرارها وتعثرها، إلا أنها أثبتت بأن الحكومة الكويتية لا تستطيع أن تتجاوز التيارات السياسية الموجودة على أرض الواقع في الحياة السياسية الكويتية رغم عدم تقنينها، بعد أن أثبتت هذه القوى والتيارات وجودها بفضل عملها داخل المجلس، وممارسة ضغوطها على الحكومة وبفضل مشاركتها في مجلس الأمة، وممارسة دورها الرقابي والتشريعي. وهذا ما يؤكده إجراء الانتخابات، وعودة العمل بمجلس الأمة بعد حله في العام 1999. إلا أن المواجهة بين المجلس،

والحكومة ظلت قائمة خاصة أن كلاً من التيارين الإسلامي والليبرالي والمستقلين حصلوا على ثقل واضح على حساب ممثلي الحكومة في مجلس الأمة. (موقع مجلس الأمة الكويتي على شبكة الإنترنت. http://www.alommah.org).

وبدأت التيارات و القوى السياسية بعد عام 2003، ترتكز في قضية الإصلاح السياسي و ملف الفساد المالي و الإداري، والاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للكويت التي تطورت بشكل واضح.والذي عبر عنه بوضوح بواسطة الحملات الإنتخابية التي سبقت انتخاب أعضاء مجلس الأمة في عام 2003، بعد أن رأت تلك القوى و التيارات أن الوقت أصبح مهيئاً للتركيز في هذه القضايا، كتعديل قانون الانتخابات، والسماح للمرأة الكويتي بالمشاركة السياسية، فضلا عن تعديلات قانون المطبوعات و النشر و التجمعات،كما حسمت قضية فصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء، وهذا يرفع الحرج من محاسبة رئيس الحكومة.(جريدة القبس).

وفي 2005 تموافق المجلس على إعطاء المرأة حق التصويت و الإنتخاب، وتعيين أول أمرأة في الحكومة (وزير للتخطيط ووزير دولة لشؤون الإدارية) وبذلك تصبح أول أمرأة نائب في البرلمان.وفي عام 2006بايع المجلس الأمه بالإجماع الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أميراً للبلاد بعد تسميته من مجلس الوزراء،وتفعيل المادة الثالثة من قانون التوارث الإمارة(مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت،2011،ص52).

وأستقالة الحكومة أثر إستجواب وزير الصحة في تلك الفترةومطالبة المعارضة بتقليص الدوائر الإنتخابية، وتصاعدة أزمة الدوائر الإنتخابية وتم حل مجلس الأمه بسبب تشتت الرأي و الأضرار بالمصالح العامة للبلاد عام2006.(جريدة الأنباء الكويتية).

مجلس 2008 إرتفعة عدد الإستجوابات المقدمة لرئيس مجلس الوزراء وتم حل المجلس الامه حلاً دستورياً طبقاً للمادة 107من الدستور الكويتي على أن يتم الإنتخابات التشريعية في منتصف مايو من عام 2009. (الجاسم،2009،ص127).وبعد إنتخاب أعضاء المجلس الأمة شهد المجلس أول مرة في تاريخه دخول أربع نساء في عضويته عن طريق الإنتخاب.

كما قدم إستجوابات لبعض الوزراء، كانت أبرزمحاورها المال العام، كما تعد الإستجوابات البرلمانية إستخدام إحدى وسائل الرقابة و هي نوع من المشاركة السياسية.

وفي 16نوفمبر 2011 أقيمت إحتجاجات أمام مجلس الأمة و تلى هذه المظاهرة وإقتحام المجلس من قبل بعض المحتجين و النواب فيما عرف بالأربعاء الأسود.

.(www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=296301)

وتلى هذه الإحتجاج تصعيد سياسي حتى قدم رئيس مجلس الوزراء إستقلته يوم 28نوفمبر 2011.وتم حل مجلس الأمة و الدعوة لإنتخابات و السبب تعثر مسيرة الإنجازات.(وكالة فرانس برس 21نوفمبر 2011،يوم الأسود).وفي يونيو 2012 حكمت المحكمة الدستورية ببطلان حل المجلس و إجراءات الدعوة لإنتخابات مجلس 2012 وبذلك يعود المجلس 2009 و النواب الممثلين فيه للإنعقاد وفق الأطر الدستورية.ويعتبر مجلس 2012 لاغيا مع إبقاء القوانين الصادرة في تلك الفترة.ويعتبر حكم المحكمة الدستورية بإعادة مجلس منحل الأول من نوعه في الحاية البرلمانية الكويتية.وفي 3أكتوبر 2012 رفع مجلس الوزراء مشروع مرسوم بحل مجلس الأمة لتعذر إقامة جلسات مجلس الأمة. وفي 7أكتوبر تم إصدار مرسوم حل مجلس الأمة للمرة الثانية وبذلك يكون أول مجلس يتم حله مرتين.(جريدة القبس الكويتية 21يونيو2012).مجلس الأمة 2013 كانت نسبت التغيير في أعضاء مجلس 2013 عن مجلس السابق 52%وهي ثاني إنتخابات تجرى في نظام الصوت الواحد، وأول إنتخابات تجرى في شهر رمضان في تاريخ الإنتخابات في دولة الكويت.(موقع جريدة الوطن الكويتية 2013/7/28).

فلابد للإصلاح السياسي ليتمكن المواطن من المشاركة السياسية بكل حرية،أي إيجاد نظم تحفظ الحقوق الأساسية للأفراد المجتمع كحرية التعبير و التجمع، وشفافية الحكومة و خضوعها لمساءلة المجتمع من خلال مجلس منتخب و له الحق في التشريع و الرقابة بأنواعها.(اليوسف،مركز الدراسات الوحدة العربية،فبراير 2011،ص 329). ونلاحظ مما سبق تنوع إستخدام النواب صلاحياتهم الدستورية في الرقابة و التشريع، و إستخدام أساليب الرقابة، من مسائلة و إستجواب وطرح الثقة بالوزراء. كما أستخدم المواطن بعض أدوات المشاركة السياسية، بالترشح و التصويت للإنتخابات و كذلك التعبير عن رأيه في مختلف الوسائل، سواء الصحافة و الإعلام،أو الإنضمام لتيارات سياسية.

ونجح مجلس الأمة في أن في أن يكون الأداة الديمقراطية التي أتاحت للمجميع فرصة التعبير و المشاركة في صنع القرارات، كما نجح كمؤسسة تشريعية حقيقية أفرزت للمجتمع الكويتي المؤسسات و اليات السياسية التي أسهمت في دفع مسيرة التطور التي شهدتها الكويت.

(www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1909718&language=ar)

ولعل أهم ما يميز الممارسة الديمقراطية الكويتية هو استمرارية روح التلاحم حتى في أشد حالات التوتر و الأزمات التي مرت بها الكويت كدولة ونظام. (مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت،2011،ص21).

ولبداية إنطلاق الإنتخابات لابد من وجود قاعده قانونية تستند عليها إجرآت الإنتخابات، ففي اكتوبر عام 1961 بدأ تقسيم الدوائر الإنتخابية للمرة الأولى في تاريخ الكويت، حيث صدر القانون رقم 25 لسنة 1961 والذي نص على تقسيم الكويت إلى 20 دائرة، إلا أنه سرعان ما تم تعديل

الدوائر إلى 10دوائر، ومنذ ذلك الحين شهدت الكويت اربعة انماط لتعديل الدوائر فعلياً بداية من 10دوائر ومروراً بال25دائرة و إنتهاء بالخمس دوائر، كما كانت أربعة الأصوات للناخب و اصبحت بعد التعديل القانون الإنتخابي صوت واحد لكل ناخب.(موقع جريدة الوطن،الدوائر الإنتخابية).

وشهدت الحياة السياسية في الكويت جدلاً مستمراً و ارتفاع وتيرته بين الحين و الآخر. ووصلت إلى أزمات وصراعات سياسية في كثير من الأحيان بسبب تقسيمات الدوائر الإنتخابية.

ويرجع ذلك إلى تقسيمات الدوائر الإنتخابية في معظم النظم الإنتخابات تعتبر المدخل الأبرز في أي منظومة إنتخابية حيث يتم من خلالها تحديد بنية و تركيبة ديموغرافية الدوائر، بل كامل المجلس المنوط به الرقابة و التشريع.

نظام الدوائر العشر: ان الانتخابات الأولى في تاريخ الكويت أجريت عام 1963 بنظام العشر دوائر و استمرت على هذا التقسيم حتى عام 1976م.حيث اجريت في تلك الفترة أربعة إنتخابات إضافة إلى المجلس التأسيسي عام 1961م.

وقد شهدت ولادت هذا النظام خلافاً حاداً بين رأي الشعب يدعوا إلى جعل الكويت دائرة انتخابية واحدة، و رأي الحكومة يرى أن تكون 20 دائرة. (موقع جريدة الراي الكويتية).

ومع إدراك المشرع الكويتي تفاوتات السكانية بين دوائر الإنتخابية، مما جعلهُ يرى ضرورة إعادة النظر في تقسيم الدوائر.

نظام الخمسة وعشرون دائرة: ويعتبر الأطول عمراً في الحياة السياسية الكويتية حيث امتد قرابة 26عاماً و أجريت بمقتضاه 7 إنتخابات برلمانية، وقد أصدر بمرسوم أميري، في الفصل التشريعي الرابع، مرسوم بقانون 99 بإعادة تحديد الدوائر الإنتخابية في عام 1981م.

وعادة القضية الدوائر الإنتخابية من جديد على الساحة السياسية في المطالبة عام 2003م، استناداً إلى مطالب شعبية بأن نظام 25دائرة بحاجة إلى إصلاح بسبب بعض السلبيات التي رصدتها المعارضة وهي مظاهر الطائفية، والقبلية، و الفئوية، و التلاعب بالجداول الإنتخابية و شراء الأصوات.

ونقلت المعارضة مطالبها إلى الشارع حيث أطلقت حملة "نبيها خمس " التي إتخذت من اللون البرتقالي رمزاً للحملة و انضم لها عدد من النواب مجلس الأمة،وكان هدف الحملة إيصال صوت الشارع الكويتي للحكومة و الضغط السياسي للتعديل، وهذا النوع من التفاعل يعتبر مشاركه سياسية.

كما تقدم ثلاث نواب لطلب استجواب رئيس الوزراء، وتم حل المجلس الأمة لعدم التعاون المجلس مع الحكومة،وفي 29يونيو 2006 انتخب مجلس أمه من جديد.

إن هناك خمسة مجالس أمة انتخبت وفق نظام الخمس دوائر من 2008 حتى الآن ؛ بينهم مجلسين مبطلين بقرار المحكمة الدستورية،أحدهما في الآخر في ديسمبر 2006،و فبراير 2012.(جريدة الشرق الأوسط).

وقد تم إقرار قانون الخمس دوائر بأربع أصوات للمرشح في عام 2006،وأصدر مرسوم أميري رقم 45لسنة 2006، وفي 2008تم تعديل القانون الإنتخاب من أربعة أصوات إلى الصوت الواحد.

تصاعد الإحتقان السياسي في 2009 و إستقالة الحكومة عقب إستجواب قدمه عدد من النواب،وحل المجلس الأمة، ومن ثم تجددت انتخابات مجلس فبراير 2012 مرة أخرى تأزم الوضع الشارع السياسي، حيث حذر عدد من النواب من إجراء أي تعديلات على الدوائر الإنتخابية دون العودة إلى الشارع الكويتي.

وبعد إصدار مرسوم الصوت الواحد، طالبة المعارضة مقاطعة الإنتخابات وهو ما نفذته في ديسمبر 2012. وتعتبر المقاطعة الإنتخابات أحد أشكال المشاركة السياسية.(أبرش، 1998،ص252).

والأمر الذي أثار المعارضة، قرار المحكمة الدستورية لتبطل المجلس الأمة 2012.وتحصن المرسوم الصوت الواحد، و أجريت الإنتخابات 2012وفق هذا النظام الصوت الواحد.

وقد ساهم إرتفاع نسبة المشاركة في الإنتخابات الأخيرة إلى أكثر من 50% على الرغم من حرارة الصيف و شهر رمضان، وهذا إنعكاس حرص الشعب الكويتي الراغب في الإستقرار، كما كانت نسبة المشاركة المرتفعة رسالة قوية للمعارضة من عدم جدوى أسلوب المقاطعة. (سجل الأحداث الجارية، العدد66، 2013، ص 63).

ثالثاً: المشاركة السياسية في الكويت:

شهدة دولة الكويت العديد من المشاركات السياسية، فمن مقابلات الشعب لكبار مسؤولين بالدولة، مروراً بتقديم العرائض، إلى مرحلة الإنتخابات، و المشاركة بالترشح والتصويت،وإيصال النواب للبرلمان، و زيادة نسبة المشاركة بالإنتخابات، و إبداء الرأي و التعبير بحرية عن أمور

تخص قضايا السياسية،والكتابات بالصحف و المجلات و المواقع التواصل (تويتر) والتعبير عبر الإعلام الخاص، و بروز التيارات السياسية و نشاط المعارضة. دلالة المشاركة السياسية تتضح من خلال نسبة عدد المرشحين و نسبة التصويت في كل دائرة و على مستوى الدولة بين

سنوات الماضية والحالية ، والفآت المشاركة (الشباب و المرأة و فآت جديدة حصلة على حقوقها مثل أبناء المجنسين) .

ووصلة خلال السنوات الماضية 2003 إلى 2013من مقاطعة الإنتخابات و النزول إلى الشارع،و تجمهر في ساحة الإرادة المقابلة لمجلس الأمة و الخطابات الجماهيرية في فترة الإنتخابات، ولبس الشارات ذات لون موحد. وإن كان أمر التظاهرات والشغب قد وقع، الا انه مستهجن من عامة الشعب.

ومن وسائل الحديثة للمشاركة السياسية و التصويت الإلكتروني من خلال موقع المجلس الأمة لمشروعات القوانين المقدمة من النواب لمجلس الأمة، ومناقشة القوانين بين مجاميع المجتمع سواء بالديوانيات أو عبر تواصل الإجتماعي،وتحديد الأولويات و قياس الرأي العام من خلال الدراسات.

كما شهدت دولة الكويت العديد من الإضرابات العمالية المطالبة برفع الرواتب، وتعديل السلم الوظيفي، و الترقيات والعلاوات مساواتها مع وزارات الدولة المختلفة.

ولقد وضع دستور الكويتي الضوابط لضمان المشاركة السياسية الواسعة في أمور الحكم و الرقابة على السلطة التنفيذية و ضمان الحريات الأساسية للمواطنين وحدد الأدوار و المهام بما يكفل التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية و تعاونها.

وتوجد دوافع للمشاركة السياسية:

للمشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع قد يكون المواطن لا مباليا سياسيا إلا أن أحداثاً تمر بها البلاد تهدد مصالحه وتدفعه للخروج من حالة اللامبالاة وينخرط في الحياة السياسية لمواجهة الخطر الداهم (أبرش،1998،ص 249)، مثل تهديد حاكم العراق السابق عبد الكريم قاسم لضم الكويت للعراق، فكان رد الشعب الكويتي عليه من خلال الخروجه في مظاهرات تؤيد أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، وشعورهم بأهمية المشاركة بالإنتخابات مجلس الأمة في عام 1963. (الهاجري،2007،ص 361).

وهناك مثال آخر للمشاركة السياسية كسياسه دفاعية، كانت بعد غزو العراق للكويت عام 1990، فكانت المظاهرات الرافظة للغزو العراق للكويت ومأيدة لشرعية الحكومة الكويتية سواء من الداخل أو من أبناء الكويت في الخارج.

وتزايد التفاعل مع إنتخابات 1992،تزايد نسبة المشاركة، و الحوار و النقاش بالأمور السياسية وظهور التيارات جديدة على الساحة المحلية لها توجهاتها الخاصه.

المشاركة السياسية كأدات للتعبير عن مطالب، مثل مشاركة المرأة في الإنتماء لجمعيات نسائية بدافع تلبية مطالبها في أخذ حقوقها السياسية. كما حدث في الكويت عام 2003 حتى تم إقرار هذا الحق عام 2005.

المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي (أبرش،1998،ص 249)،، ونلاحظ ظهور القوى القبلية في مجلس الأمة الكويتي بشكل أكبر من السابق بسبب زيادة الأعضاء الممثلين للقبائل في المجلس.(الهاجري،2007،ص 362).

المشاركة السياسية بدوافع دينية أو عرقية، ويتجلى هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية و الجماعات الدينية، فأراد هذه الجماعات يجدوا في المشاركة أداة فعالة لإظهار فكرهم القومي أو الديني وإقحام حركتهم ضمن السياسة العامة للدولة، والملاحظ أن هذا النوع من المشاركة يخدم ثقافه سياسية فرعية ويعتمد على قنوات خاصة للتنشئة السياسية (أبرش،1998،ص 248)، مثل مشاركة التيارات الدينية في الإنتخابات مجلس الأمة الكويتي و فرض وجودهم من خلال منظمات مجتمع مدني يعملون من خلالها لنشر ثقافتهم.

المشاركة طلباً للمصالح، فالعديد من الشباب يجدوا في السلطة و مؤسساتها مواقع للعمل المريح أو المربح، و يجدو فيها ما يناسب طموحاتهم، فينخرطوا في العمل السياسي بحماسة حتى يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم، إما بالوصول إلى البرلمان أو قيادة منظمات المجتمع المدني وحتى الوصول إلى الوزارة. ونلاحظ الشباب الكويتي بدء يندفع للمشاركة السياسية، أما بالترشح أو بالتصويت لمرشحين لهم برامج إنتخابية تخدم مطالبهم. مثل المطالبة بحل المشكله الإسكانية.

وهناك مشاركة تعبير عن وعي سياسي: خاصة مع تزايد التعليم، فالعديد من المشاركين السياسيين يتعاملون مع المشاركة كنوع من الواجب الوطني و كمسؤولية وطنية يجب أن لا يتقاعس المواطن الحقيقي عن القيام بها، فالمشاركة هنا يرتبط بين الحقوق التي يحصل عليها لكونه جزءاً من المجتمع، وواجباته إتجاه هذا المجتمع. وهذا نلاحظه في فترة الثمانينات في الكويت من خلال دوافع المواطنين في المشاركة السياسية. (أبرش،1998،ص 249).

ويمكن تقسيم المشاركة إلى مشاركة ظرفية و مشاركة دائمة مستمرة:

المشاركة الظرفية أي فعل آلي يمارسه الفرد لمدة واحدة أو عدة مرات في مناسبات محددة ومن مظاهرها التصويت في الإنتخابات. وهذه المشاركة تخص غالباً غير النشطين سياسياً من الجمهور و غير المؤطرين سياسياً.

أما المشاركة السياسية المستمرة أو الدائمة فهي أكثر أهمية بالرغم من أن عدد المنخرطين فيها قد يكون أقل.

ومن مظاهر المشاركة السياسية المستمرة، الإنخراط المواطن بالتيارات و النضال السياسي داخلها، سواء خلال الحملات الإنتخابية أو ما قبلها أو بعدها، و المشاركة في الجمعيات والمنظمات

وتمارس دوراً في التنشئة السياسية و في محاولة طبع الثقافة السياسية بطابعها، ومنها الانتماء إلى الجمعيات النسوية و المنظمات الشبابية، والجمعيات الدينية المسيسة، والنقابات و الحركات الطلابية، وحركات الدفاع عن البيئة، وحتى جماعات المصالح. (أبرش،1998،ص 249)

أن المشاركة السياسية من خلال هذا النوع من التنظيمات المجتمع المدني هي أكثر بروزاً في المجتمعات الديمقراطية التي تعتبر ركناً أساسياً في بنيتها السياسية.(مرجع سابق،249).

مظاهر المشاركة السياسية في دولة الكويت، دعم منظمات المجتمع المدني عدد من المرشحين بطريقه غير مباشرة، من خلال إيصال مطالب هذه المنظمات للمرشحين و إبراز هذه القضايا من ضمن برامجهم الانتخابية، فيحفز المواطنين ذو الإهتمامات بهذه المطالب، بتوجه لصناديق الإنتخاب و إدلاء بالصوت للمرشحين، الذين يتوقعون منهم مناقشة قضاياهم في المجلس و تصويت على القوانين التي تخدم مصالحهم.

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في التطور الديمقراطي في دولة الكويت

لاشك أن عملية المشاركة السياسية لا تتأتى من فراغ، ولكن هناك ظروفاً خاصة بكل مجتمع تدفع، وتعجل بالمشاركة السياسية وترتبط بشكل كبير بالتركيبة السياسية والإجتماعية في تلك المجتمعات، ولا شك أن تجربة المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي تجربة جديرة بالبحث خاصة في معرفة العوامل المؤثرة في التطور الديمقراطي.

تعد العوامل الداخلية التي دفعت المجتمع الكويتي حكاما، وشعباً نحو المشاركة السياسية والتي منها العوامل الإجتماعية الثقافية، والعوامل السياسية والعوامل الإقتصادية (العجمي 2009، ص:217).

1. العوامل الإجتماعية الثقافية:

تربط العوامل الإجتماعية الثقافية بشكل كبير بظروف نشأة الكويت، وطريقة الحكم منذ بداية الحكم آل الصباح، والاعتماد على الطريقة العشائرية البدوية المستمدة من الشريعة الإسلامية بالشورى وإحترام الكبير، بالإضافة إلى أن المجتمع الكويتي يتميز بوجود النظام القبلي الذي يدفع تلك القبائل إلى البحث عن دورها في المجتمع، والمشاركة في رسم شكل المجتمع الكويتي، ويتضح ذلك بالنظر إلى الفترة التاريخية الأولى لدولة الكويت عندما تم توزيع السلطات لتشمل مشاركة قادة القبائل على النحو التالي: حيث تولى السلطة السياسية آل الصباح (صباح بن جابر)، بينما آلت أعمال التجارة البرية لآل خليفة (خليفة بن محمد) وأعمال تجارة البحر والغوص والميناء لآل جلاهمة (جابر بن رحمة العتيبي) (أسيري 1993، ص: 31). وهذا يكشف عن أن فكر المشاركة السياسية في الحكم هو مرتبط ببداية نشأة الحكم في دولة الكويت.

كما ساعدت العوامل الثقافية في دفع الشعب الكويتي نحو المشاركة السياسية فمبدأ الحكم المشترك بين الحكام، والشعب الكويتي يعود إلى وجود خلفية ثقافية متنوعة، ومنسجمة مع قيم المجتمع المستمدة من الشريعة الإسلامية، ومما يكشف عن الانسجام الثقافي لدى الشعب الكويتي هو الثقافة السياسية الكويتية التي اكتسبها من خلال معايشته مع الشعوب المجاورة، واطلاعه على ما يحدث في المجتمعات العربية، فكانت النهضة القومية العربية، وكانت الثقافة الكويتية دائماً كانت تكبح دور الإيديولوجيات في العمل السياسي، وخطر الاستقطاب النزاعي وهي كذلك مدينة حيث تكرس الثقافة

الإجتماعية والحس التعاوني، والالتزامات الرئيسية بالنظام والأمة والمجتمع، وتشكل روابط عمودية بين النخب وجماهيرها، وهي كذلك متغيرة حيث تتأثر بالتطور الاقتصادي، والحراك الإجتماعي، والمدني، والممارسة المنظماتية (الشطي،2003، ص: 12).

وبالنسبة للعوامل الثقافية التي ساعدت على المشاركة السياسية يرى معظم الباحثين أن الثقافة السياسية شرط أساسي يسبق الدعوة للديمقراطية وأن الثقافة السياسية شرط تصنف إلى أنماط ثلاثة: توجيه معرفي يشمل على معرفة النظام السياسي والمعتقدات الخاصة به، وتوجيه عاطفي يتضمن إثارة العواطف حول النظام السياسي، وتوجيه قيمي يتضمن التزامات بالقيم والأحكام السياسية المتعلقة بأداء النظام السياسي ومدى صلته بهذه القيم (الشطي،2003، ص: 12).

هكذا نضجت الثقافة السياسية الكويتية في ظل خلفية غنية من القضايا المحورية التي تولدت من العلاقات المتبادلة بين تلك المنظمات والفئات الإجتماعية (ربيع، 2005، ص154)، مما ساهم في دفع المواطن الكويتي راغباً متطوعاً مشاركاً في رسم سياسات دولته من خلال المشاركة السياسية بمختلف صورها (العجمي،2009، ص217).

وكان من الملاحظ أن العلاقات بين الشعب، والحاكم، والتفاعل بينهما تتفاوت من فترة إلى أخرى وفقاً لاقتناع الحاكم بمبدأ المشاركة ورغم ذلك فإن الديمقراطية في الكويت جاءت نتيجة الاقتناع المشترك من كافة الأطراف وأصبحت سمه المجتمع الكويتي، ومن هنا أكتسب الكويتيون مقدرة ملحوظة في الحوار، والاستماع إلى الآراء المختلفة، والمخالفة فضلاً عن قبول النقد، والرد على الرأي بالرأي والحجة وانعكس ذلك في سلوكهم الذي يحكم العلاقات بين المواطنين (يوسف،2004، ص121).

2. العوامل السياسية:

يتحقق الاستقرار في أي مجتمع نتيجة عدة عوامل من بينها وجود توازن بين النظام السياسي، وبيئة الإجتماعية، والسياسية، ولقد دفعت بعض العوامل والمتغيرات السياسية النظام في الكويت نحو تفعيل عملية المشاركة السياسية، كما لعبة العوامل السياسية أيضا دوراً محورياً في دفع عملية المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي إلى الأمام حيث اتخذها بعض الحكام نتيجة لضغط النخب الكويتية مثلما حدث عام 1921 بينما اتخذها البعض الآخر سلاح في وجه التدخل الخارجي مثل فترة حكم الشيخ عبدالله السالم 1950 –1961م (العجمي،2009، ص217).

وفي ضوء ذلك يتم تقسيم العوامل الداخلية إلى عوامل سياسية مرتبطة بالنخب والشعب وعوامل مرتبطة بالحاكم، والنظام السياسي (العجمي،2009، ص 218).

تكوين دستور في البلاد حيث مثل دستور الكويت الصادر في 1962 الدعامة الأساسية في دعم المشاركة حيث أكدت المواد 6، 36، 37، 43، 163 على أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي كما أكد على حرية الرأي، والتعبير الصحافة وحرية تكوين الجمعيات، والنقابات كما نصت على استقلال القضاء (من دستور دولة الكويت، 1962).

3. العوامل الإقتصادية:

تعروف دول مجلس التعاون الخليجي بالدول الريعية، توفر لمواطنيها الخدمات المتنوعة، من خلال زيادة الصرف على منشآت الخدمية،أهمها التعليم و الصحة.

ومع تدفق النفط في دول مجلس التعاون الخليجي و إنتعاش الإقتصاد فيها، وتزايد الحاجة للأيدي العاملة، لبناء المشاريع الضخمة، جلبت معها أفكار متعددة، وقوميات متعدد، وجرت عمليات تمدن واضح قي وتوسع لحدود المناطق الحضرية، وتوجهات الإقتصادية الحديثة كلها لها ذات أثر في التنمية (مركز البحوث و الدراسات الكويتية،2011،ص 85).و التوجه لإستثما المال العام و طرق الحمايته، من خلال المشاركة النيابية في الرقابةعلى المؤسسات التنفيذية و تفعيل القوانين التي تخص المحاسبة.

دور المرأة الكويتية في المشاركة السياسية:

لقد أولت دولة الكويت المرأة الاهتمام، والرعاية، ومنحتها حقوق أكثر مما هو ملقى على عاتقها من واجبات، والتزامات، وذلك تقديرا لدورها الفعال في صيانة المجتمع واستقراره، وفي الوقت نفسه تتمتع المرأة بحقوق تعادل حقوق الرجال في كثير من نواحي الحياة دون تمييز بينهما،وبشكل خاص في شؤون الحريات والحقوق المدنية، والسياسية والنقابات، والحق في التعليم، والرعاية الصحية، وحق الملكية، وحرية التعبير، وتأسيس جمعيات النفع العام. وحصلت المرأة على حقها في التصويت بالانتخابات النيابية في العام 2005، الذي توج بفوز أربع نائبات بعضوية مجلس الأمة في العام. 2009 ونجحت المرأة في شغل منصب عضو مجلس الأمة مثل معصومة المبارك، وكان ذلك تطورا كبيرا على طريق الديمقراطية في الكويت، تماما مثلما حدث في دول خليجية أخرى مثل قطر والبحرين وعمان2014 (جريدة السياسة 19-2-2014)

فالمرأة تتمتع بشخصية قانونية مستقلة وأهلية كاملة، سواء بسواء مع الرجل دون تمييز وذلك تأكيدا لما جاء في المادة (29) من الدستور التي تنص على " إن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية

وهم متساوون لدى القانون"، ولقد جسد هذه الحقوق من خلال الممارسات الفعلية من قبل مؤسسات الدولة المختلفة على سبيل المثال لا الحصر:

إرساء أول بعثة من الطالبات إلى جمهورية مصر العربية للدراسة فيها وذلك عام 1956. أعطى المشرع للمرأة الحق بمباشرة حقوقها السياسية وذلك بموجب القانون رقم (35) لسنة 1962 بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة حيث تمت مشاركتها في العملية الانتخابية لأول مرة عام 2005، وفي عام 2009 فازت أربع مرشحات في الانتخابات البرلمانية إضافة لتوليها حقائب وزارية وتعيين بعضهن أعضاء في المجالس البلدية وهو أحد المجالس النيابية في الدولة. كما فازت في أول تجربة إنتخابية أربع نساء دفعة واحدة كعضوات في مجلس الأمة، وهذا دليل على الناخب الكويتي الذي وضع ثقته بالمرأة المرشحة، إن ذلك الحدث بدون اللجوء إلى "الكوتا"، أو إعطاء المرأة المرشحة ميزة إضافية عن المرشح الرجل (جريدة الوطن الكويتية، الكاتب حسن علي كرم، كتب تحت عنوان " المرأة الكويتية" 2012/03/19).

تقلدت المرأة الكويتية عدة مناصب قيادية في الدولة كوكيلة وزارة وسفيرة والعديد من الوظائف في جميع المجالات منها العمل في السلك الدبلوماسي، وبعض الوظائف العسكرية والوظائف المعاونة للقضاء ومدعي عام ومحام دولة إضافة للمجال الأكاديمي، والإعلامي، والاقتصادي، والتجاري، والعمل الإجتماعي.

وكذلك دخلت المرأة المعترك السياسي من خلال حملها الحقيبة الوزارية، أثبتت المرأة الكويتية قدرتها على حمل حقيبة وزارية رغم ما بها من ثقل وهموم، وذلك بعد اعتلائها المنصة وتفنيد بنود الإستجواب.

إن إخفاق المرأة في الوصول إلى سدة البرلمان في الإنتخابات الأخيرة أو المنصب الوزاري؛ هي ردة مؤقتة انسجاماً مع الأجواء السياسية التي عصفت بالبلاد خلال الفترة الماضية ما قبل حل المجلس (إنسان، السنة الأولى، العدد الرابع، ديسمبر، 2012، ص13).

تسري أحكام القانون رقم (38) لسنة 1964 بشأن العمل في القطاع الأهلي على العامل ذكرا أم أنثى فلم ينتقص المشرع من حقوق العاملة بسبب جنسها بل وفر لها حماية وضمانات وحقوق لم تمنح للعامل الذكر، ومنها على سبيل المثال حظر تشغيلها ليلا أو في الصناعات الخطرة والضارة واستحقاقها لمكافأة نهاية الخدمة كاملة عند تركها العمل بمحض إرادتها خلال أشهر من زواجها.

صادقت دولة الكويت على الاتفاقية المتعلقة بمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (cedaw) سنة 1994 (العجمين، 2009، ص232-233)، تولي الدولة اهتماما بالغا في توفير الرعاية الإجتماعية للمرأة من خلال الآتي:

تقدم المساعدة الإجتماعية للعاجزات عن العمل، أو من تعذر حصولهن عليه وكذلك من كان من دخلها لا يفي لمواجهة أعباء المعيشة الكريمة والفئات المستحقة للمساعدات تشمل شريحة كبيرة من النساء كالمطلقات، والأرامل، وغير المتزوجات بالإضافة لأبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي إذا كانت هي المعيلة لهم.

تنظيم دورات تدريبية، وورش عمل للمرأة بهدف صقل مواهبها، وتنمية قدراتها لتمكينها من الاعتماد على نفسها في تأمين مصدر عيشها ويتم تشجيعها على ذلك.

تقدم المشورة الإجتماعية، والنفسية لها من قبل اختصاصيين لمساعدتها في التغلب على مشكلاتها الأسرية والإجتماعية لأن الإستقرار الإجتماعي والنفسي هو المنطلق لتنمية الفرد والمجتمع.

أفرد القانون المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية عدة مميزات خاصة بالمرأة العاملة من حيث الخدمة والسن، وتقليص هذه المدة ما إذا كانت ترعى زوجاً، أو ولداً معاقاً، وأيضاً تقدم المؤسسة للإناث في حالة وفاة الوالد (منحة زواج) للمساهمة في مصاريف الزواج، كما للأرملة الحق في الجمع بين مرتبها وبين نصيبها من راتب الزوج، وغيرها من المزايا.

تخصص المؤسسة العامة للرعاية السكنية مساكن حكومية للفئات من النساء (المطلقات والأرامل المتزوجات من غير كويتي وغير المتزوجة من المواطنات) كما تعطي المؤسسة المرأة المعاقة أو الأسرة التي لديها معاق الأولوية في الرعاية السكنية.

أبرز قضايا السياسية التي تواجه المجتمع الخليجي، قضية المشاركة السياسية تربط بعديد من القضايا الأخرى ذات الطبيعة الخاصة لكل دوله خليجية على حدة، وترتبط بقضايا أخرى ذات الطبيعة الخاصة المرتبطة بنظام الحكم، ومساحة الديمقراطية الموجودة في نظم الحكم الخليجية، والتنمية السياسية، وعلاقتها بالتنمية الإجتماعية، وارتباط المشاركة السياسية بالعديد من المتغيرات الإجتماعية، والاقتصادية، والسياسية كل ذلك يجعل من موضوع المشاركة السياسية في الدول النامية قضية غاية في الأهمية إلى الدرجة التي ينظر فيها البعض إلى إن مفتاح التنمية المتكاملة في هذه المجتمعات يتمثل في المشاركة السياسية وفاعليتها، ذلك المرأة في بعض البلاد العربية الأخرى قد حققت حركاً اجتماعياً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كانت أستاذة في الجامعة منذ بداية الخمسينات، أما المجتمعات الخليجية فإن تغيير المكانة الإجتماعية للمرأة يرجع فقط إلى الربع الأخير من القرن

المنصرم، هذا إلى غلبة الدور التقليدي للمرأة في المجتمعات الخليجية ومن ثم فإن إثارة موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الكويت كان يعد موضوعاً محاطاً بالكثير من المحاذير الإجتماعية والرؤى الدينية المحافظة التي تصل في رؤيتها الدينية إلى درجة عدم الموافقة على خروج المرأة للعمل أو المشاركة السياسية (العجمي، 2009، ص232–233).

ولمعرفة دور المرأة الخليجية وبالتحديد الكويتية في المشاركة السياسية علينا معرفة أهم التحديات التي كانت تواجهها، والدور المطلوب منها، وأهم إنجازاتها في المشاركة السياسية.

لقد كسرة المرأة الخليجية القيود الإجتماعية المحيطة بها، وسعت لإثبات ذاتها من خلال، توليها المناصب القيادية ومطالبتها المتواصلة لحقوقها السياسية حتى تحققت، أزداد درجة نمو وعي السياسي للمرأة الخليجية تكمن بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية، وذلك من خلال ازدياد فرص التعليم بالنسبة للمرأة، وازدياد قدرتها على الدخول في مجال العمل، وتوليها مناصب اقتصادية هامة إلى جانب بروز سيدات أعمال كويتيات.

أثبتت الدراسات مدى قدرة المرأة في دولة الكويت على تنظيم نفسها في بناء مؤسسي يدافع عن قضاياها وحقوقها، فكلما ازدادت هذه القدرة كلما أتاح لها ذلك فرص إحداث التغيير من أجل حصولهم علي حقوقها السياسية وممارستها لهذه الحقوق.

دور المرأة لا يقتصر على تبوء النساء لمناصب سياسية فقط بل تنظيم بهدف التأثير في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات، وكذلك من خلال وجود دهن كقوة بناء في كافة مجالات الحياة الاقتصادية، والتعليمية، والمهنية، وكذلك لارتباط مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الخليجيةبمفاهيم أخرى من الوعي السياسي،والتضامن،والمساواة، والتمكين، وتتميز أوضاع المرأة في دولة الكويت في تطور مستمر، وإن تفاوت ذلك من دولة خليجية إلى أخرى، غير أنه من المهم معالجة قضايا المرأة دون إخراجها عن سياقها بشكل يزيد من تعقيدها. (مجلة إنسان مجلة، السنة الأولى، العدد الرابع، 2012، ص13).

ولقد مارست المرأة أنواع من المشاركة السياسية حتى نالت حقوقها الدستوريةبالانتخاب والترشح، فكانت وقفتها في ساحة الإرادة التي تقع مقابل مجلس الأمة مطالبه بحقوقها السياسية،لقد اعتبر البعض المشاركة السياسيةبمثابة التعبير العملي عن العقد الإجتماعي الطوعي لا من قبيل المفهوم فحسب، بل في واقع العملي أيضا، لأن في ذلك تتحقق صيرورة الفرد كعضو متساو مع نظرائه في جميع الحقوق، والواجبات،والحريات الأساسية في جسم الدولة التي ينتمي إليها، إلا أن ما يتم على أرض الواقع أحياناً،

ونتيجة لتداخل، المصالح، وتشابكها بين الأفراد، هو تخطي هذه المساواة المفترضة، وبالتالي الحد من المشاركة (شبار ،1999، ص17)، وتعد المشاركة السياسية من أهم مظاهر الديمقراطية،ويستطيع من خلالها المواطن التعبير عن إرادته، من هنا نجد الكثير من الأنظمة الديمقراطية،في العالم تسعى لتوسيع نطاق المشاركة للمواطنين لدعم شرعيتها وإتاحة الفرصة للمواطنين لاختيار ممثليهم بحرية لان مفهوم الديمقراطية السليمة يرتكز إلى إسهام المواطنين،وبهذا يتولد شعور لدى الأفراد بأهمية مشاركتهم،فتعزز بذلك ثقافتهم وسلوكهم السياسي (شبار 1999، ص17).

تكمن تزايد حجم الدور الذي لعبته المرأة الخليجية والكويتية خاصة من خلال مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والإجتماعية، عزز القناعة بأهمية هذا الدور لدى القيادة وصناع القرار، حيث أن تنمية المرأة يعتبر جزء لا يتجزأ من تنمية الشاملة المستدامة للدولة وجانبا مهما من جوانب مرحلة التمكين وهذا ما أكدته الحكومات في الخليج من خلال حرصها على دمج المرأة ضمن برامج التنموية ومن خلال تطوير التشريعات والقوانين التي تخص المرأة.

ولقد ساهمة المرأة الكويتية بالمشاركة السياسية من خلال الانتساب إلى منظمات المجتمع المدني التي تعالج قضايا المجتمع مثل النقابات وأنظمة مع جماعات المصالح، وكذلك عضوية في جمعيات النسائية والمشاركة في مظاهرات عدة في البلاد أثناء فترة الاحتلال، وبعده بساحة الإرادة تطالب بحقوقها السياسية، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية وكذلك شاركت بالاعتصامات العمالية بزيادة الرواتب والبدلات. (الدويلة ،2009، ص41).

كما أقر مجلس الأمة الكويتي تعديل (قانون المجلس البلدي) بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية بأكملها بما فيها حق الانتخابات، والترشيح في الانتخابات البلدية في 16 أيار 2005، أي تعديل المادة الثالثة من قانون بلدية الكويت، وهذا يعني ضمان حق مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية التي ستجري خلال العام 2009، بعد أن أُجرى انتخاب أعضاء المجلس البلدي العشرة في حزيران 2005 (يتكون المجلس البلدي الكويتي من (10) أعضاء منتخبين عن الدوائر العشر في الكويت، و(6) أعضاء معينين لمدة أربع سنوات، وقد أجريت انتخابات لهذا المجلس في حزيران 2005، وفاز بها مرشحي ممثلي القبائل والإسلاميين، وهذه هي الانتخابات الأولى منذ العام 1999، وبعد تعليق الانتخابات عاميين فيما كان مجلس الأمة يقر على قانون جديد لانتخابات المجالس البلدية، والتي كانت آخر انتخابات لهذا المجلس بدون مشاركة المرأة، إلا أن خلو منصب رئيس المجلس البلدي بعد تعيينه وزيراً في الحكومة الكويتية التي كونت الثاني 2006، أتاح المجال للمرأة لترشيح نفسها للانتخابات الجزئية لشغل هذا المقعد، والتي أجريت في 4 نيسان 2006 (إذ بموجب القانون الكويتي يجب تنظيم

الانتخابات جزئية لملء المقعد الشاغر خلال 60 يوماً من خلوه)، ورغم أن نسبة مشاركة النساء كانت ضعيفة، إذ بلغت 28.7% من مجموع النساء اللاتي رشحت لهذه الانتخابات إلا أن المراقبون أعدوا النسبة التي حققتها هذه السيدة مقابل منافسها جيدة قياساً بحجم التكتل القبلي في الدائرة الانتخابية الخامسة التي أجريت فيها الانتخابات (المشاركة والانتخابات، الكويت، ar.wikipedia.org/wiki/)، وفي المقابل وبعد موافقة المجلس على إقرار (قانون المجلس البلدي)، والسماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية بالترشيح والتصويت عينت الحكومة الكويتية لأول مرة كويتيتين في المجلس البلدي الكويتي ضمن المقاعد الست المعينة.

وجدير بالذكر ظهور التحرك الشبابي الضاغط أول مرة في قضية الحقوق السياسية للمرأة خلال عام (2005م).(موقع جريدة الرأي العام الكويتية).

ثم تحوّل التحرك الشبابي المبادر والضاغط إلى تحرك موحّد في قضية محل توافق وطني واسع هي قضية إصلاح النظام الإنتخابي، فيما عرفت بحركة (نبيها خمس) وهو تحرك شاركت فيه مختلف القوى الشبابية والطلابية.

الحركات الإصلاحية الشبابية:

لقد لعب الشباب دور مهم في الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية، وكان من أهم آثارها دخول الشباب كأعضاء في البرلمان الكويتي مما أعطى روح جديدة للتنمية البلاد، وبالنظر لمتطلباتهم، ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأت بوادر النهضة بالوعي السياسي والثقافي في دول مجلس التعاون وكانت هناك عوامل عدة حفزت على النهضة العلمية والثقافية والفكرية التي قادها شباب الخليج، آن ذاك، ومن هذه العوامل الإرساليات التبشيرية حيث أسهمت بصوره غير مباشرة في التعليم، والتثقيف وتبصر بفكر الأوربي والأمريكي، وكان من وسائل تحرير المعلومات التي أتبعتها الإرساليات هي تعليم المواطنين اللغات الأجنبية، وفتح المدارس والمستوصفات، وكذلك تطور الوعي السياسي والثقافي جاء بعض المفكرين الرواد العرب الذين حملوا أفكار سياسية وثقافية متقدمة تحمل في طياتها الإصلاح السياسي وتدعو إليهما.(الهاجري،2007، 331) وقد جرى حوار فكري واتصال سياسي بينهم وبين الكثير من الشباب في مختلف دول الخليج، كما زادة عدد المكتبات والصحف العربية الاطلاع عليها وبدأت الأندية الثقافية والنشاطات الثقافية في مختلف دول الخليج، وبدأت الأفكار السياسية بالتغلغل في عقول المثقفين وشاعت مفاهيم الديمقراطية والليبرالية والإصلاح والوحدة والتحرر والاستقلال والمساواة والعدالة (حبيب، 20013،ص235-236).

وعلى أيدي الشباب تتحقق أهدافه وطموحاته في عالم متطور تسوده تحولات وتحديات سريعة ومتباينة ويعتمد ذلك على ما يوجه للشباب في رعاية تنمي مهاراتهم القيادية وتدريبهم على صناعة واتخاذ القرار في الوقت المناسب.

فانخرط الشباب بالعديد من الحركات القومية، وبالتنظيمات الفكرية والسياسية التي ظهرت في ذلك الوقت وأخذت هذه النخب الشابة مدى أهمية لمشاركتها الحقيقية في عملية الإصلاح والتغيير وفي عملية اتخاذ القرار، ومع احتكاك المباشر بين المجتمع الخليجي والمنطقة العربية أدى لظهور أفكار جديدة شبابية ولا يمكن للحكومات تجاهلهم لنقص الأيدي العاملة في قطاعات الحكومة ففتحة قنوات الحوار وأدى إلى قيام الحراك الإصلاحي (الدويش، 2010، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الإجتماعية والسياسية في دولة الكويت: دراسة اجتماعية).

جدير بلذكر أن دولة الكويت شهدت في الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الدور السياسي للشباب، بحيث أصبح دوراه موازياً لدور القوى والتكتلات السياسية، وشكل مساراً في الحراك السياسي، والذي ارتبط باستخدام تقنية الإتصالات الحديثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشبكة الإنترنت (سجل الأحداث الجارية، العدد 66، إبريل، مايو، يونيو، 2013، ص75).

ومن خلال حرص الحكومة الكويتية برعاية الشباب وتنظيم العمل التطوعي، كانت بداية وجود إدارة العمل التطوعي في وزارة الدولة لشئون الشباب.

وفي عام (2011) تأسس بعض التجمعات الشبابية بأهداف وأطروحات جديدة تجاه بعض القضايا المتداولة في الشارع السياسي، ومن هذه الحركات تحت أسماء مختلفة منها (حركة كافي، وحركة شباب السور الخامس)، وحملة (يزيد) تأسست في عام (2012)، وكتلة (نهج) خلال عام (2011) التي تطالب بحكومة جديدة. ولقد استفاد من هذه الحركات التيار الإسلامي السياسي (سجل الأحداث الجارية، العدد 66، إبريل، مايو، يونيو، 2013، ص76).

إنجازات العمل التطوعي: الفريق الاستشاري الخاص بإدارة العمل التطوعي وهذا المشروع يهدف إلى العمل التطوعي ووضع التصور العام لما سيكون عليه العمل التطوعي في المستقبل بالعمل التطوعي في دولة الكويت، وقد تم تشكيل الفريق المكون من 12عضوا من مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية. (موقع وزارة الدولة لشئون الشباب).

والمشروع يهدف إلى تعزيز ثقافة العمل التطوعي بين الشباب الكويتي وتسليط الضوء على التجارب الناجحة في هذا المجال، واحتضان المتطوعين والمجاميع التطوعية الشبابية تحت مظلة وزارة لشؤون الشباب وإضفاء شرعية للمبادرات الشبابية من خلال تسجيلها في وزارة الشؤون والعمل ، وتقديم مبادرات فعاله في جميع المجالات لتجاوز بعض مشكلات مثل حملات توعية و البلدية و الإسكان .

و عرض تجارب رائدة بالعمل التطوعي الشبابي الكويتي ليستفيد منها المتطوعين، و عرض فلم وثائقي من إعداد إدارة العمل التطوعي بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة والإعلام.

وفيه يبين كيفية تقديم مبادرة بشكل صحيح للمجاميع التطوعية، كما تم تشغيل نظام متكامل عبارة عن موقع الكتروني (رابط من موقع الوزارة) بالإضافة إلى تطبيق بيانات تضم أفراد، مؤسسات، وفرق تطوعية بكل تصنيفاتها، كما أن الموقع يعمل على ربط المتطوعين الأفراد بالمؤسسات، والفرق التي تحتاج لمتطوعين. وسوف تفتح بصفه دائمة (موقع وزارة الدولة لشؤون الشباب، تابعة لديوان الأميري).

برنامج التدريب يهدف إلى تعزيز ثقافة العمل التطوعي، وتشجيع الشباب على الانخراط في المسؤولية المجتمعية، من خلال التعاون وعقد الشراكة مع منظمات الدولة، وجمعيات النفع العام والفرق التطوعية. يعد البرنامج على نظام الهوية التطوعية والذي بموجبه يتم تقسيم المتطوعين في فئات تبعا لعدد ساعات التطوع وشهادة التدريب المتخصصة . وهذا يعطي بيئة للشباب للتفاعل و المشاركة السياسية وفق أسس علمية بنائه للمواطن الشاب و للمجتمع.

وهو مشروع مستمر سنويا، ومدته 4 أيام تدريبية، ويتكرر ثلاث مرات على مدار السنة.

ومن المشاريع المرتقبة للعمل التطوعي هي:

1. انطلاق حملة أيادينا
2. جائزة الكويت للعمل التطوعي: مشروع يهدف إلى دعم الأفكار التطوعية الإبداعية، ودعم المبادر الشاب لتشجيعه على تقديم المزيد من العطاء في خدمة المجتمع. ومدة الفعالية يوم واحد.
3. الملتقى الوطني للعمل التطوعي، وهو ملتقى يجمع الشباب الراغب بالتطوع بالمراكز، والفرق التطوعية بالإضافة إلى جمعيات النفع العام، ومنظمات المجتمع المدني، والسفارات، لخلق فرص تطوعية هادفة للشباب، وتبادل الخبرات التطوعية اللازمة.

اللجان التطوعية المساندة: لجنة تكوين بمثابة حلقة الوصل بين وزارة الدولة لشؤون الشباب، وبين جميع العاملين في الحقل التطوعي، لمعرفة ردود أفعال المتطوعين، وآرائهم، وتطلعاتهم حول

العمل التطوعي في دولة الكويت، وتقديم المقترحات والتوصيات لإدارة العمل التطوعي لتحويلها إلى مشاريع يستفيد منها الشباب.

وقد شارك بفريق العمل من وزارة الدولة لشئون الشباب وزارة التربية وزارة الشئون الإجتماعية والعمل، والحرس الوطني، وقسم الاجتماع، والخدمة الإجتماعية –جامعة الكويت، والهيئة العامة للشباب والرياضة، وجمعية الهلال الأحمر الكويتي، ومركز العمل التطوعي، ومركز لوياك، وجمعية حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني (موقع وزارة الدولة لشيؤون الشباب).

كما لا ننسى تجمع الشباب المطالب بأولويات، واتفقوا على المطلب الأساسي وهو القضية الإسكانية في دولة الكويت، وكان تجمع ديوانية الإثنين أما وزارة الإسكان، وتم تعجيل المجلس وضغط على الحكومة بتنفيذ المطلب الإسكاني، وقد كان دوراً فاعلاً في طرح الحلول للمشكلة الإسكانية وعرض البدائل ومتابعة الإنجاز وتقديم المقترحات (قناة المجلس).

وقد أولت دولة الكويت فئة الشباب اهتماماً بالغاً، حيث نصت المادة العاشرة من الدستور على أن " ترعى الدولة النشء، وتحميه من الاستغلال وتقية الإهمال الأدبي، والجسماني والروحي". (من دستور الكويتي)

ولذلك قامت الدولة برعاية وتنمية الشباب عبر المؤسسات التعليمية، والتربوية، والرياضية والتي تهتم بالتنمية الفكرية، والمعرفية، والصحية، والبدنية لإعداده ليكونوا عناصر منتجة وفعالة في المجتمع.

ولأن الظروف دائمة التغيير، ومتسارعة التطوير، وبالتالي فإن القيم تتغير مما يؤثر في تكوين شخصية الشباب، ونسق المعرفة، واتجاهاته، ورغباته، واهتماماته ولتفهم قضايا الشباب والمتغيرات التي طرأت في المجتمع نتيجة لتطور حركة العصر الذي نعيش فيه، وتأثير وسائل الاتصال السريعة مع فضائيات، وانترنت وظهور أنواع جديدة من المعرفة، كل هذا يحتم على المختصين احتواء فئة الشباب، وتوجيههم التوجيه الصحيح عبر منظمات المجتمع المدني.

ومن أبرز هذه المشكلات التشبث بالرأي، والإصرار عليه بصرف النظر عن التناقضات مع معطيات العقل والمنطق والقيم الإجتماعية وإن كانت تتعارض مع الثوابت. ودخول سلوكيات غير مقبولة على المجتمع الكويتي. وفي ذات السياق يعد الشباب أكثر فئات المجتمع استهلاكاً للاتصالات، وتعتبر مرحلة الشباب مرحلة التشكل الثقافي لدى الفرد، وفئة الشباب الجامعي أكثر الفئات تهيئا للتأثير بالعولمة خاصة في ظل تطور وسائل الاتصال السريع، وهذا يمثل أهم التحديات التي تواجه الشباب، حيث خلقت العولمة تغيرات ثقافية واسعة أدت إلى ظهور توجهات جديدة واختفاء أخرى(آل الشيخ، 2007)، وفي معرض مواجهة التحركات الشبابية المطالبة بالإصلاح، قامت الحكومات الخليجية بإتباع

أسلوب الاحتواء، وذلك على النحو التالي:

أسلوب الاحتواء:

انطلق أنصار هذه الأسلوب من أهمية احتواء الشباب، والحيلولة دون امتداد تأثيرات الربيع العربي إليهم خاصة في ظل ارتفاع نسبتهم من إجمالي عدد المواطنين في 2013 ليمثلوا في الشريحة العمرية 15–29 سنة ما يقرب من ثلث عدد المواطنين في البحرين وعُمان وقطر، وربع العدد في الكويت والإمارات، و17.2% في الشريحة العمرية 15–24 سنة في السعودية في 2010، وكونهم لا يمثلون كتلة متجانسة من حيث التفاوتات القبلية والمذهبية والمناطقية وتفاوت الطبقات الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، عملت الحكومات الخليجية على ثلاثة اتجاهات متوازية، شملت: تبني خطاب استيعابي لمطالب الشباب، وتقديم حوافز اقتصادية واجتماعية لهم، والاستجابة الجزئية لمطالب الشباب السياسية.

استيعاب الشباب:تبنت حكومات دول مجلس التعاون خطابًا مشجعًا لقضايا الشباب سواء على مستوى الحكومات، أو على مستوى تحسين الأطر المؤسسية الخاصة بتمكينهم في المجتمع.

ففي الكويت، دعا الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد في افتتاح دور الانعقاد العادي للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة في فبراير 2012 الحكومة ومجلس الأمة إلي " التركيز على رعاية الشباب، وتوفير فرص العمل، وأسباب الحياة الكريمة لهم، وتفعيل مشاركتهم الايجابية ودورهم البناء في خدمة المجتمع وتنميته"، ووجه الديوان الأميري " لعقد مؤتمر وطني للشباب يتوج مساعي الشباب وهم يعدون وثيقة وطنية لتمكينهم من تسخير طاقاتهم والاستفادة منها في خدمة وطنهم". وإعمالًا لذلك التوجيه، قام الديوان الأميري بإطلاق المشروع الوطني للشباب تحت شعار "الكويت تسمع"، وتمثلت الأهداف الإستراتيجية للمشروع في: خلق قنوات تواصل بين القيادة السياسية، وفئة الشباب، وتطوير أساليب المشاركة الايجابية للشباب في قضايا المجتمع، ورفع قدرات ومهارات الشباب، والتعرف على طموحات الشباب والهموم والتحديات التي يواجهونها، وإشراك الشباب، والأخذ بآرائهم في البرامج الحكومية والخطط التنموية، وإعداد وتأهيل قيادات شبابية واعدة، وترسيخ الهوية الكويتية، والمواطنة الصالحة ومكافحة التطرف والتعصب ونبذ التفرقة الفئوية، والطائفية، والقبلية في أوساط الشباب. وتمثل الهدف النهائي للمشروع في تشكيل "مجلس الشباب الدائم" الذي يتم من خلاله فتح باب التسجيل لكل شاب كويتي ليساهم في إبداء الرأي حول البرنامج التنفيذي للوثيقة الوطنية للشباب، وتوصيات، ومقترحات المؤتمر الوطني للشباب، وإظهارًا للدعم السياسي الواضح الذي يحظى به المشروع، ضمت اللجنة العليا الإشرافية عليه ستة أعضاء من كبار المسئولين في الدولة، هم: وزير

الإعلام، وأربعة من المستشارين والوكلاء بالديوان الأميري، ونائب رئيس الجهاز الفني، والاستشاري في ديوان رئيس مجلس الوزراء. وعينت اللجنة 6 شباب في عضوية المكتب التنفيذي وثلاثة شباب في عضوية المكتب المُسند له إدارة المشروع، كما وضعت آلية لاختيار، وتعيين أعضاء مجلس الشباب التحضيري الذين بلغ عددهم 37 شابًا، وفتاة تم ترشيحهم من الديوان الأميري ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات والإتحادات الشبابية والطلابية (موقع وزارة الشباب لدولة الكويت).

وفي نفس الإطار، وجه رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح وزير المواصلات والشئون الإجتماعية في سبتمبر 2012 إلي عقد عدة لقاءات مع مجموعات من الشباب الكويتي بغرض وضع أفكارهموتطلعاتهم على أرض الواقع، وإلي التنسيق مع الهيئة العامة للشباب والرياضة، ووزارة التربية، واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لتقديم التسهيلات اللازمة للشباب، وذلك مع التركيز على مجال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقامت وزارة المواصلات والشئون الإجتماعية بتجهيز إدارة عمل محافظة مبارك الكبير لاستقبال أصحاب هذه المشاريع والتيسير عليهم باعتبارهم من القطاعات المستثناة والمسموح لها بإصدار تصاريح عمل (*www.acrseg.org/16345*).

وفي كلمته في افتتاح دور الانعقاد الأول لهذا الفصل التشريعي في 16 ديسمبر من العام نفسه، وجه أمير الكويت أربعة رسائل خص الشباب برسالةمنها طالبهم فيهابأن يكونوا "أشد وعيا ونضجا وبصيرة" في تكوين قناعاتهم ومواقفهم وأن يدركوا "أن كل مسألة يتسع فيها الأمر لأكثر من رأي واجتهاد وأن حق التعبير وحق الاختلاف أدوات أساسية في أي نظام ديمقراطي" مشيرًا إلي أن "القوانين، والأنظمة تسمح بمساحة واسعة وأساليب متعددة للتعبير.. دون مخالفة القانون أو الإساءة للغير". وحذر الأمير الشباب من الحماسة الزائدة التي " إذا غاب عنها الوعي، والحكمة وحسن التقدير تحيد عن مبتغاها تفقد جدواها" (جريدة الوطن، 2012، ص8).

الفصل الثاني

أثر منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام والكويت بوجه خاص

المبحث الأول: أثر منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: أثر منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في دولة الكويت.

المبحث الثالث: التحديات التي تحد من مسيرة منظمات المجتمع المدني الكويتية وتقييم أداء منظمات المجتمع المدني في الكويت.

الفصل الثاني

أثر منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي، والمشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام والكويت بوجه خاص

من ابرز العوامل الداخلية التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية حجم المجتمع و نسبة الشباب فيه ومدى اهتمام و تطلعات المجتمع مع وجود وعي تام لديه بضرورة المشاركة السياسية من خلال آلية عمل منظمة ومن هنا يبرز دور منظمات المجتمع المدني في إبراز قضايا التي من شأنها أن تعزز حجم المشاركة و توجيهها التوجيه الصحيحة و بالتالي اختيار الوسائل المناسبة لتوعية المجتمع بها و بأهميتها بعيداً عن أساليب التحريض التي قد تعود بنتائج سلبية على عملية الإصلاح.

ومن أبرز الأثر لمنظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية هي دورها في إنتخابات رؤساء مجالس الإدارة لتلك المنظمات،والتي تهيئهم لخوض إنتخابات مجلس الأمة، من خلال القاعدة الإجتماعية التي يمتلكها العضو في المنظمة، وخاصه بعد توليه مجلس إحدا إداراتها،ولقد إهتمة دول مجلس التعاون بتنظيم العمل التطوعي بإصدار التشريعات و القوانين المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني،فكانت القوانين سبباً في الحد من دورها ونشاطها،التي تلزم منظمات المجتمع المدني بإخضاعها الرقابه المالية عليها وعدم التدخل بالشؤون السياسية بالدولة، فكانت القوانين سببا لإغلاق بعض منظمات المجتمع المدني، ومن هنا نتطرق لأثر منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي في المشاركة السياسية من خلال المحاور التالية:

المبحث الأول: أثر منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: أثر منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في دولة الكويت.

المبحث الأول
أثر منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

إن لمنظمات المجتمع المدني أثر كبير في تغيير أفكار واتجاهات المجتمع من خلال الأنشطة والفعاليات والدورات التدريبية لتوعية وتثقيف المجتمع، وكل منظمه من منظمات المجتمع المدني لها اختصاصاتها ودورها في التوعية حسب المجال الذي تتبعه.

ولقد أدت منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي أدوار فاعله من خلال حملاتها التي كانت تعملها سواء بالتوعية بمسائل الصحة، أو بأهمية التعليم، ومطالبة الحكومة بإصلاح بعض فقرات القوانين التي يمكن وصفها بأنها تشتمل على الكثير من الثغرات السلبية.

وإذا كانت الديمقراطية بناءً تراكمياً طويل الأمد، وتطوراً تدرجياً سلمياً، فهي بحاجة إلى منظمات، مثلما هي بحاجة إلى قوانين وآليات، وقبل كل ذلك هي بحاجة إلى توفر إرادة في الإصلاح والتغيير (شعبان، 2009، ص: 273).

ويلاحظ الأثر المباشر لمنظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي،و المتلخص في النقاط التالية:

1. تعمل منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، بعمل توعية مجتمعية كلاً حسب إختصاصاتها و بالمجالات التي تعمل بها.
2. منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي تعمل على رفع كتب للمسؤولين تحتوي على بعض المطالب المجتمعية و ما يحتاجه كل قطاع من القطاعات الخدمية التي تهمها لسد النقص وعمل التطوير الذي يسهل الخدمة للمواطنين وذلك من خلال الإستفادة من إختصاصات كل منظمة من منظمات المجتمع المدني بدول مجلس التعاون الخليجي.
3. تقدم مراكز البحث و الدراسات التابعة لمنظمات المجتمع المدني الحقائق والإحصائيات التي تبين آثار بعض الظواهر الإجتماعية الحديثة ومشكلات تلوث البيئة،وكذلك تقدم نسبة الأولويات الأساسية للدولة،والعديد من الأبحاث في مختلف المجالات تخدم الدولة.

وعليه سيناقش هذا المبحث الموضوعات التالية:

المطلب الأول: منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الثالث: أسباب ضعف منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول

منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي

كانت المنظمات غير الحكومية في الماضي خيرية الطابع. وكان أبناء الطبقات الميسورة يحتلون قياداتها كنوع من المنزلة الاجتماعية، وأيضاً كنوع من تأكيد الرابطة الأهلية التي تربط المجتمع بعضه ببعض الآخر في غياب منظومة واضحة من الحقوق والواجبات، وفي غياب سياسة رفاه اجتماعي رغم انقسام المجتمع إلى طبقات بالمعنى الاقتصادي الحديث للطبقة.

أما المنظمات غير الحكومية المعاصرة فيشغل قياداتها أبناء الطبقة الوسطى والعليا، وتطمح إلى تجاوز العمل الخيري باتجاه التأثير في سياسات الدولة في مجالات جزئية. ويختلف العمل الغير حكومي بأن هدفه هو التأثير في السياسة والتخطيط، في حين يختلف عن العمل السياسي في تعامله مع الجزئيات دون تقديم تصور عام بديل في الحياة السياسية، أي دون أن يهدف إلى تغيير السياسات القائمة ونظام الحكم (بشارة، 2008، ص269).

أن المجتمع المدني يسعى لكي يؤدي دوراً توافقياً، ومتوائماً، وإن هناك تكامل بين الأدوار والمهام وخصوصاً من خلال العمل، والنشاط، والظرف التاريخي، والمهمات المطروحة. ومن أهم تحديات الإصلاح: تحديات خارجية مثل الإرث الاستعماري. والتحديات الداخلية، وأهمها ضعف البنى، وضعف التجربة الديمقراطية، وخصوصا بحكم الإرث، والتقاليد البالية، والعتيقة، وتوظيف الدين بصوره سلبية، وتقسيم المجتمعات إضافة إلى بروز دور العشيرة، والقبيلة على حساب مؤسسة الدولة الحديثة التكوين (شعبان، 2009، ص: 278).

ومن الملاحظ أن النشأة الأولى لمنظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون أخذت الطابع الأدبي الثقافي، أو الرياضي إلا انه سرعان ما اتسعت دائرة نشاطها لتشمل مجالات عدة. (الغانم، 2005،ص26).

ولابد من الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني الخليجية استطاعت خلال مسيرتها التطوعية أن تترك أثر واضحا في دفع التجربة الديمقراطية وإثراء الحياة الإجتماعية والثقافية، من خلال أنشطتها وفعالياتها التي كانت تطرحها ضمن برامج المتنوعة.

وقد اهتمت دول مجلس التعاون منذ مدة طويلة بتنظيم العمل التطوعي وإصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بذلك. وتشترك القوانين الخليجية الخاصة بجمعيات النفع العام في نظم وأحكام عامة.

وتقع على عاتق منظمات المجتمع المدني أدوار عدة، وخاصة أن هدفها التنمية، والتطوير وحقوق الإنسان في مختلف جوانبه، وبما أنها عملها تطوعي صادر عن الذات، ومن الشعب الذي هو مصدر السلطات الشرعية للبلاد.

ويدل تزايد أعداد جمعيات النفع العام، ومنظمات المجتمع المدني على اعتراف السلطات بأهمية دور منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون.

ولا يمكن في هذا الصدد إغفال الحديث عن جملة من التحديات التي تحول دون تفعيل الديمقراطية والوصول إلى التغيير المنشود، ويمكن وصفها بأنها تحمل طابعين معيقات داخلية وأخرى خارجية، وهذه التحديات الداخلية والخارجية تتداخل بترابط عضوي بين ثنائية الشراكة، والقطيعة، وبخاصة بعلاقة المجتمع المدني بالدولة، وإشكالية الحدود غير قليلة علاقات السلطة والمعارضة والفاعلية المدنية. الأمر الذي عمق الكوابح التي ما تزال تعرقل التنمية الديمقراطية والإصلاح في مجتمعاتنا. وهذا يقتضي، وبخاصة من النخب الفكرية، والثقافية، والسياسية، والاحتكام إلى العقلانية والموضوعية والمسؤولية، لحشد الطاقات باتجاه إحداث نوع من التراكم، والتطور التدريجي الطويل الأمد لتحقيق الإصلاح، والديمقراطية، بدلا من الوصول إلى طريق اللاعودة المفضي إلى المزيد من التوترات، والاحتقانات الداخلية (شعبان، 2009، ص: 268.).

وعندما نتحدث عن منظمات المجتمع المدني الحديثة فهي تسعى لأيصال الحقوق المهمة للمواطن، والمصلحة العليا للشعب ولكل الأمة. (شعبان، 2009، ص260).

ومنظمات المجتمع المدني تسعى إلى الإقرار بالمساوات بين المواطنين، وبمبادئ المواطنة الكاملة، الأساسان في الدولة العصرية، وهذان الأمران يتطلبان إقرار، واعتماد التعددية الفكرية، والتنوع السياسي، والقومي، والديني في مجتمعاتنا، وضمان الحريات للأفراد، والجماعات، وبخاصة حرية التعبير، وحرية التنظيم السياسي، والنقابي، والمهني، وحرية الاعتقاد، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية باعتبارها حقاً أساسياً ويضمن حق تولي المناصب العليا والوظائف العامة دون تمييز لأي سبب.فإن كما تسعى لتأمين حقوق النساء ومساواتهن مع الرجل طبقاً للوثائق الدولية. (شعبان، 2009، ص: 268).

المطلب الثاني

الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون

تختلف دول مجلس التعاون في تشريعاتها، وقوانينها الوطنية المنظمة لمنظمات المجتمع المدني، وتعد الكويت رائدة هذه التشريعات، وتليها البحرين وتتبعها باقي دول مجلس التعاون، حيث إن بعضها مثل السعودية وعمان لم تصدر قوانين منظمة للمجتمع المدني سوى في الأعوام الأخيرة.

كما أن هذه التشريعات تتباين تبايناً قوياً في مضمونها من حيث الضوابط والقيود التي تضعها على التراخيص، وعمل منظمات المجتمع المدني، وبشكل عام فإن هذه التشريعات تتطلب التراخيص المسبق لهذه المنظمات، وتضعها تحت رقابة جهة حكومية المختصه، وهي عادة وزارة التنمية الإجتماعية، أو وزارة العمل، أو غيرها (العكري وآخرون، ص23- 24).

تؤكد جميع القوانين المنظمة لعمل هذه المنظمات، وأنظمتها الداخلية عدم الاشتغال بالنشاط السياسي، ولكن بعض المنظمات مثل المنظمات الحقوقية والشفافية تتعامل مع الشأن السياسي مباشره، مثل مراقبة الانتخابات العامة، وإصدار التقارير، والبيانات عن الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان والشفافية. وإن كان بعضها يستمد شرعيته القانونية لوجوده من المواثيق الدوليه وإلتزام الدوله بهذه المواثيق.

ورغم هذه السمات التشريعية العامة في دول المجلس، إلا أن هناك تباينات كبيرة في التطبيق بين دولة وأخرى وفقاً لطبيعة النظام السياسي والظروف السياسية، والتطور الإجتماعي، والسياق التاريخي وغيره.

وسنورد فيما يلي بيان بالصورة العامة لنشأة الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون:

1)مملكة البحرين:

صدر قانون الجمعيات الأهلية، والأندية في عام 1989 وهو القانون الذي تعمل بموجبه منظمات المجتمع المدني حتى الوقت الحاضر، وأغلب منظمات المجتمع المدني ترفضه باعتباره امتدادًا لروح قانون أمن الدولة الذي تم إلغاؤه بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني 2001،والذي على أساسه تأسست العشرات من الجمعيات الأهلية، و في مارس من العام 1999فإن مرحلة جديدة قد دشنت هذه المرحلة تغير سياسي، ومن أبرز معالمها الحرية الواسعة لتشكيل منظمات المجتمع المدني خصوصا المنظمات الحديثة. (الشراري،2015، ص: 101)و (الغانم2005،ص27).

وفي عام 2000م، واستند إلى ميثاق العمل الوطني والذي يعتبر الوثيقة الأساسية للمشروع الإصلاحي، حيث جاء التأكيد على أهمية المجتمع المدني، ودوره في التنمية في ميثاق العمل الوطني، وكما جاء في الميثاق التأكيد على الحريات العامة والمشاركة المجتمعية وتأسيس الجمعيات والنقابات وقيمة العمل التطوعي، ودور المجتمع المدني في التنمية. (الشراري،2015، ص: 101)..

لقد خلقت ومناخا إيجابية لتأسيس وعمل ونشاط منظمات المجتمع المدني، حيث جرى إنشاء العديد من هذه المنظمات من مختلف التخصصات والتي جرى الترخيص لها بتساهل حسب القانون (الشراري،2015، ص: 100-102).

وفي عام 2002 صدر مرسوم بقانون يعدل من القانون االسابق بحيث يسمح بقيام الإتحادات في ما بين منظمات المجتمع المدني، وانضمامها إلى المنظمات الدولية، كما جاء إنشاء وزارة التنمية الإجتماعية كوزارة مستقلة والتي أسند إليها مسؤولية منظمات المجتمع المدني ليؤكد اهتمام الدولة المتزايد بهذه المنظمات. (موقع وزارة التنمية الاجتماعية، الاستراتيجة الاجتماعية، المنامة، مملكة البحرين 2004).

أصدرت وزارة التنمية الإجتماعية الإستراتيجية أواخر عام 2004 م، وساهم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وفيها أحد أهم محاورها (تطوير وتوسيع خيارات المشاركة عبر تفعيل منظمات المجتمع المدني والعمل التعاوني وتحفيز الدور الإجتماعي للقطاع الخاص)، بجانب محاور أخرى منها مفهوم العمل الإجتماعي والفرص الأساسية لتطوير العمل الإجتماعي، ومواجهة فجوة النوع الإجتماعي وتمكين المرأة، وتمكين الشباب، تطوير شبكات الحماية، الأمن الإجتماعي، واستدامة البيئة والعمل التعاوني (موقع وزارة التنمية، الإستراتيجية الإجتماعية، مملكة البحرين، 2004).

وقد ذكرالشراري (2015،ص102): أنه في مملكة البحرين أكثر من (450) جمعية أهلية متنوعة الأهداف في المجالات الإجتماعية، منها الخيرية، والتنموية، والنسائية، والشبابية، والحقوقية، ولمهنية، والبيئية، والشفافية، وجمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة للمسنين والمعاقين، كما توجد (64) نقابة عمالية في القطاعين الخاص والعام، إضافة إلى اتحاد عام للنقابات، ويمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني التي ظهرت خلال العقدين الماضيين كما يلي:

1 - منظمات مرخصة للمواطنين، وتضم المنظمات الحقوقية، والشبابية، والنسائية، والتخصصية والنقابية وغيرها.

2 - المنضمات الأجنبية والمختلطة وهذه تضم جمعيات مهنية، واجتماعية لعدد من الجاليات وخصوصا الهنود والإنجليز، كما أن بعضها مختلط للمواطنين والأجانب.

3 - لجان المطالبة الخاصة وهذه غير مرخصة، وتهتم بمطالب آنية مثل لجان العاطلين عن العمل، أو البدون جنسية وغيرها. (الشراري،2015، ص: 102).

2) دولة الكويت:

تعتبر دولة الكويت من الدول الخليجية التي سارعت في تشريع العمل النقابي، وتنظيمه وقد تأسس اتحاد عمال الكويت مع الاستقلال في العام 1961 وظل لعمل الاتحاد العمالي المرخص الوحيد في دول مجلس التعاون حتى قيام اتحاد عمال البحرين عام 2002، ونفس الشيء ينطبق على الاتحاد الوطني لطلبة الكويت والذي تأسس في بداية السبعينيات، وبالنسبة إلى الجمعيات الأهلية تعتبر دولة الكويت إلى جانب البحرين سباقة في ترخيص وتشكيل الجمعيات الأهلية بمختلف التخصصات (الموسى، 1997، ص21-23).

ولكن الكويت سباقة في قيام أول جمعية علنية لحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 1980، وهي الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، والتي ظلت تعمل بدون ترخيص لسنوات حتى منح لها الترخيص الرسمي عام 2002، وكما تتميز الكويت أيضاً إلى جانب البحرين بوجود جمعية للشفافية وهي الجمعية الكويتية للشفافية. تتميز الكويت عن سائر دول مجلس التعاون بالدعم السخي الذي تقدمه الدولة الكويت تقدم للقطاع منظمات المجتمع المدني مما يجعل عملها ذا طابع احترافي متقدم، إضافة إلى حرية انضمامها إلى الإتحادات والشبكات والروابط الإقليمية والعربية والدولية، وهو ما ينعكس على حضورها الخارجي، وتعتبر الجمعية الثقافية الإجتماعية النسائية أسبق الجمعيات وجوداً على الساحة النسائية؛ حيث تأسست عام 1963، وتعمل هذه الجمعية في الدفاع عن الحقوق الإجتماعية والاقتصادية للمرأة والنهوض بمستواها العلمي والصحي، بجانب اهتمامها برعاية الأطفال المعاقين والشباب (العكري وآخرون، ص133- 124).

هذا وتأتي جمعية الخريجين، والتي تأسست عام 1964 بعد الجمعية النسائية، حيث تحملت مسؤولية الدفاع عن حق الجنسية للبدون وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة بجانب دفاعها عن القيم الديمقراطية وحق التعليم والتطوير، وعلى الصعيد الإجتماعي تقوم رابطة الإجتماعيين التي تأسست عام 1968 بالاهتمام بقضايا المرأة، والتربية، والتنمية الاقتصادية، والإجتماعية، وقضايا الأسرة والطفولة، كما توجد في الكويت كثرة من الجمعيات الأهلية والمهنية ونقابات عمالية يجمعها اتحاد عام، مع توفير جمعيات للصحفيين والنساء، والشباب، والطفولة، والمعاقين، والاقتصاديين، والحقوقيين، والشفافية، وحماية المستهلك (الشراري،2015، ص 104-105).

3) المملكة العربية السعودية:

أشتهرة المملكة العربية السعودية بالجمعيات الخيرية و الإغاثية ويلاحظ قلة منظمات المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، هذا وقد أصدرت حكومة المملكة العربية السعودية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر بتعاون بين الحكومة، والقطاع الخاص، والجمعيات الأهلية وتم تشكيل الصندوق الخيري لمعالجة الفقر. إضافة إلى شراكة جميع الأطراف في صندوق التنمية البشرية الذي يهدف إلى تأهيل، وتدريب، وتوظيف القوى العاملة الوطنية.(العكري وآخرون، ص 130)، وقد بدأت السعودية مؤخراً بالاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وبالأخص في الألفية الثالثة، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعداد مسودة نظام الجمعيات الأهلية، وبموجب مراسيم ملكية، فإنه جرى الترخيص للمنظمات الأهلية التالية:

- الجمعيات الثقافية في المدن الرئيسية مثل الرياض وجدة، والطائف، والدمام وغيرها.
- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
- جمعيات دعم المرأة مثل مركز خديجة بنت خويلد و جمعيات سيدات الأعمال.
- جمعيات الرعاية الإجتماعية.

وهناك طلبات لازالت تحت الدراسة لجمعيات نسائية و لجمعيات حقوقيه رغم إصرار أصحابها بترخيصها، ونلاحظ القوانين تخص الجمعيات و المؤسسات الخيرية (الشراري2015،ص 103).

ومازالت هناك جمعيات تعمل دون أن تحصل شرعيتها القانونيه بالوجود،رغم ما لها من شعبيه واسعة من المنتمين لها.

4) الإمارات العربية المتحدة:

تتشكل إشكالية الإمارات من كونها دولة اتحادية في ما بين سبع إمارات، كما أن الصلاحيات الحكومية موزعة مابين الحكومات الاتحادية في أبو ظبي وحكومات الإمارات الأخرى، حيث هناك تداخل وتناقض أحياناً بين السياسات الاتحادية والسياسات المحلية، كما هناك تباينا في السياسات فيما بين مختلف الإمارات فيما يتعلق بالترخيص والإشراف وعمل الجمعيات الأهلية ورغم التطور الاقتصادي، والإجتماعي، والثقافي الكبير، وعملية التحديث السريعة في دولة الإمارات إلا أن الدولة الاتحادية متشددة وبطيئة في الترخيص لمنظمات المجتمع المدني، ولكنه على امتداد السنوات العشرين الأخيرة فقد جرى الترخيص لجمعيات عديدة من جمعية الصحفيين، وجمعية الأطباء وجمعية

المهندسين، وجمعية الاقتصاديين، وجمعية حقوق الإنسان، والعديد من الجمعيات النسائية والبيئية (الشراري،2015، ص: 103).

ويتمركز عدد كبير من هذه الجمعيات في إمارة أبو ظبي، وإمارة الشارقة التي تسهل وتدعم عملها ونشاطاتها، ووفرت لها مقر تتوفر فيه مختلف الخدمات مجاناً، وبشكل عام الجمعيات الأهلية تحظى بدعم مالي من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية خصوصا في الشارقة ودبي (الشراري، 2015، ص 106)، هذا ولوحظ في السنوات الأخيرة تدخل متزايد وفرض قيود شديدة على عمل بعض الجمعيات مثل حقوق الإنسان وجمعية الصحفيين(الغانم،2005،ص 27).

4) دولة قطر:

ينظم القانون لسنة 2006 عمل منظمات المجتمع المدني؛ لكنه يلاحظ تشدد كبير في الترخيص لمجموعة من المواطنين تطلب فيها إنشاء جمعيات أهلية، وقد جرى بالسنوات الأخيرة إقامة بعض المنظمات من قبل الدولة مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الدوحة لحرية الإعلام والمؤسسة العربية للديمقراطية، كما جرى الترخيص لجمعية المحامين في حين أن جمعية الصحفيين تعمل كأمر واقع بانتظار الترخيص الرسمي، وصدرت لائحة من وزير العمل بتشكيل نقابات عمالية (قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني، 2006، في دولة قطر). تلعب مؤسسة قطر للتربية والتعليم، وتنمية المجتمع، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة دوراً بارزاً في السياسات الإجتماعية والتنموية، وخاصة تجاه الأسرة، فقد انبثقت عنهما مركز الاستشارات العائلية ومؤسسة حماية المرأة، والطفل والمركز الثقافي للطفولة، والمؤسسة القطرية لرعاية الأيتام والمؤسسة القطرية لرعاية المسنين، بالإضافة إلى وجود منظمات متخصصة في مجال الإعاقة والطفولة، كما توجد بقطر جمعيات ذات طابع رعائي وبعضها تطورت إلى المجالات التنموية كجمعية قطر الخيرية والتي تأسست عام 1994، هذا ولقد تقدمت شخصيات قطرية بطلبات لإنشاء جمعيات تخصصية مثل جمعية للبيئة أو حماية المستهلك، أو الصحفيين، ولكن لم يتم الموافقة على ذلك (الشراري،2015، ص 104).

6) سلطنة عمان:

تشكلت في سلطنة عمان منذ السبعينيات من القرن الماضي بعض المنظمات الأهلية بمراسيم سلطانية مثل الاتحاد النسائي العُماني، وشجعت السلطنة المراكز الثقافية في المدن الأساسية وإثر إصدار المرسوم السلطاني بشأن تنظيم الجمعيات الأهلية في العالم2000، فقد تشكل تجمعات مهنية تخصصية، مثل جمعية الأطباء وجمعية المهندسين وجمعية الاقتصاديين، وهذه الأخيرة تعقد منتدى سنوياً تدعى إليه شخصيات

عربية وخليجية، ويلاحظ أنه في العقدين السابقين فإن هناك تخفيفاً للقيود الموضوعة على تشكيل ونشاط منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في النشاطات الخليجية والعربية والدولية، وهناك اهتمام بتشكيل جمعيات أهلية في القطاعات النسائية،و الطفولة،و المعاقين،و المسنين (الشراري،2015، ص 106).

شبكات منظمات المجتمع المدني وتحدياتها في دول مجلس التعاون:

تواجه منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون عدم وجود شبكات تعاون بسبب القوانين الداخلية لكل دولة المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني،غير أنه تم تشكيل اتحادات لبعض الجمعيات المهنية في الآونة الأخيرة مثل اتحاد الصحافة الخليجية واتحاد الاقتصاديين الخليجيين، مع ملتقيات دورية لجمعيات الإجتماعيين الخليجيين ومنتدى التنمية الخليجي، فضلا عن وجود اتحادات للنقابات العمالية واتحاد نسائي للجمعيات النسائية الوطنية، إضافة إلى انتماء بعض الجمعيات، والمنظمات لشبكات، واتحادات عربية ودولية. (الشراري 2015،ص107).

التحديات الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون:

كشفت إحدى الدراسات حول " الشراكة الإجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون "، عن مجموعة من العقبات، والتحديات التي توجه منظمات المجتمع المدني، هي: (قنديل، 2005، ص130– 131).

أولاً: عدم توافر البيئة المهيأت، وترتبط بالتشريع الملائم وإزالة العوائق البيروقراطية، حيث وجدت الدراسة التي تناقش هذا الجانب من التحديات بأن هناك ضعف ثقة بين المجتمع المدني والدولة، وتخوف الأخيرة من "نوايا " المجتمع المدني بالنظر إليه كعنصر " مهدد لاستمرارية واستقرار النظام السياسي، وفي هذا الشأن يشير بعض الباحثين إلى وجود استراتيجيات متنوعة تتعامل بها الدولة مع المجتمع المدني وتتمثل هذه الإستراتيجيات: بسياسات للاحتواء، وسياسات الإقصاء أو التهميش، وسياسات للإضعاف، وأخيراً سياسات "الدمج الوظيفي"، أي الاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة لقطاعات خدمية ورعائية من منظمات المجتمع المدني لتحقيق وظائف تدمج في إطار الدولة وتغطي المساحات التي تراجعت عنها الدولة (حافظ، 2001، ص 30).

كما تشير بعض التقارير إلى أن هناك سياسة جديدة قد برزت، وبشكل واضح على الساحة الخليجية وتتمثل في خلق منظمات غير حكومية – حكومية، وهي ما تعرفهم بالجانجو (NGOS) وهي عادة ما ترتبط بالنظام الحاكم ويقودها رموز النظام، وتوجه لها موارد كبيرة، وضخمة على حساب منظمات المجتمع المدني الحقيقية (محمود حافظ، 2001، ص31).

ثانياً: عقبات تربط بالبيئة الإجتماعية، وتتمثل في ضعف القدرة على العمل الجماعي والتعامل مع

الآخرين، وهو ما لا يساعد على عملية التنسيق، والتحالف، والتشبيك والنزوع إلى التطوع والمشاركة المجتمعية من ناحية أخرى. وفي هذا الشأن تكشف الدراسات بأن أهم العوامل في ذلك تتمثل في الثقافة المجتمعية السائدة لعقود من الحكم غير الديمقراطي وغير التشاركي (الصبان، 1998، ص 19).

ثالثاً: عقبات ترتبط بالمجتمع المدني ذاته، حيث تبرز إشكالية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، عبر التدريب بالمنهجية التشاركية الحديثة وبناء قواعد البيانات عن المجتمع المدني، والشركاء، واحتياجات المجتمع المدني، والبحوث، والدراسات التي تستهدف التأثير في الفعل، بالإضافة إلى التشبيك، وورش العمل وتدفق المعلومات بشفافية (قنديل، 1988، ص70-72)، وفي هذا الشأن تشير بعض الدراسات لعوام أخرى وهي:

عدم توفير الوعي لدى النخب الخليجية القائدة لمنظمات المجتمع المدني بأولويات التحديات والقضايا التي تواجه المجتمعات، صعوبات الإدارة الرشيدة من ضعف تداول السلطة داخل المنظمات الأهلية، وهيمنة شخص، أو أشخاص محددين، بالإضافة لضعف دور الجمعية العمومية، ومشاركتها المحدودة لصنع السياسات، والبرامج، محدودية التطوع، خاصة لدى الشباب، وقلة الكفاءات والمهارات، مما يعني وجود ضعف في قيم العمل الجماعي. ضعف عمليات الإدارة المالية والمحاسبة، والمساءلة (الشراري، 2015).

التجربة التاريخية العامة في المنطقة العربية لواقع العلاقات الدولية بالمجتمع أوجدت ثلاث خيارات منها الأول: هو خيار المواجهة المباشرة التي تضع المجتمع والقوى، والنخب المدنية في مواجهة مفتوحة مع السلطة وفي هذه الحالة فإن الحكومات غالباً ما تلجأ إلى استخدام العنف، والإرهاب ضد قوى وشخصيات المجتمع المدني ضمن موازين القوى العامة التي هي في صالحها، مما يمهد إلى اندلاع وتصعيد أعمال العنف والإرهاب بين الدولة ومناوئيها ويفسح المجال أمام القوى الخارجية للتدخل وفقاً لأجندتها ومصالحها.

يتمثل هذا الخيار الثاني :ا لتبعية لمنظمات المجتمع المدني والإلحاق بالسلطة بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، وهو ما يؤدي إلى إلغاء مفهوم المجتمع المدني وتفتيته مما يعيق ويفاقم حالة الفراغ والضعف لدى المجتمع ويدفع قوى مختلفة إلى محاولة ملئه بالضرورة، كما سيؤدي إلى إضعاف الدولة، والنظام إزاء مختلف التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية.

الخيار الثالث في اعتماد الحوار، والشراكة الإيجابية بين الدولة والمجتمع المدني وبما يحفظ مهمات، وواجبات الدولة من جهة، واستقلالية المجتمع المدني ودوره الفاعل في الإصلاح (غباش، 2010، ص170).

إن النظم العربي في معظمها لجأت إلى الخيار الأول، والثاني، ومن الاستثناءات القليلة في هذا المجال هي تجربة دولة الكويت التي اعتمدت الخيار الثالث، فهذه الدولة الخليجية تعتبر رائدة في هذا المجال ليس على صعيد بلدان مجلس التعاون فقط، وإنما على الصعيد العربي العام (عبيد، 2004، ص120). إن علاقة المجتمع المدني وقائمة على المصالح المشتركة، وإدراك مشترك لطبيعة الواقع متطلبات منظمات المجتمع المدني، والدولة، رغم دوام الصراع بمسيرة منظمات المجتمع المدني، وقوانين الدولة إلا أنهما كلاهما يدفعان بمسيرة التنمية داخل الدولة.

إن تطور العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة علاقة من الشراكة وتكامل إيجابية.

تشترك دول مجلس التعاون في كونها دولاً ريعية أي دخل الدولة بالأساس هو من عوائد النفط، والذي يرد إلى الدولة مباشرة والتي تتحكم بدورها بتوزيع هذه العوائد. كما أن القطاع النفطي هو المحرك الأول للاقتصاد، ومن هنا تتبع هيمنة الدولة على المجتمع ككل والمجتمع المدني بشكل خاص، وحيث إن غالبية منظمات المجتمع المدني تعتمد على الدولة في دعمها وموافقة الدولة لها بالترخيص والعمل، ولذلك فإن رعاية الدولة أو عدمها قضية مصيرية للمجتمع المدني ومنظماته.

و إذا كان من صميم طبيعة المجتمع المدني استقلالية عن الدولة، ومهمته تمثيل مصالح، وطموح أعضائه، والمجتمع الأوسع، وأن يكون قوة اقتراح وليس اعتراضا فقط، فإن المجتمع المدني في دول مجلس التعاون يجد نفسه في وضع صعب في ظل نظام الدولة الريعية. وهذا يقودنا إلى حقيقة أن من أهم أسباب ضعف المجتمع المدني في دول مجلس التعاون يعود إلى عدة عوامل على النحو التالي:

العامل الأول: هيمنة الدولة، وتسلطها، واتكالية المجتمع المدني عليها، والنزعة الاستهلاكية، والاستعداد للتضحية بالحقوق المدنية والسياسية مقابل الرفاه الإجتماعي (العكري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص19- 20).

أما العمل الثاني: فيرتبط بهامش الحريات العامة حيث يلاحظ أن كلما توسع هذا الهامش فإن منظمات المجتمع المدني تزدهر وتنمو كما في الكويت والبحرين مقارنة بدول المجلس الأخرى، إن من مصلحة منظمات المجتمع المدني النضال من أجل الإصلاحات الديمقراطية وتعزيز الحريات، وإقامة دولة المنظمات، والنظام، والقانون المستمد إلى النموذج الديمقراطي والمشاركة الشعبية، وبالفعل، فإن بعض منظمات المجتمع المدني الطليعية أسهمت بفاعلية في النضال للانتقال من دولة العائلة التسلطية إلى دولة المنظمات الدستورية ومن الاحتكام للأعراف، والتقاليد، والعشيرة إلى الاحتكام إلى النظام، والقانون، والمنظمات، إن درجة تطور المجتمع المدني مرتبطة بوتيرة ودرجة ومدى هذا التحول، ورغم الإنجازات التي حققها المجتمع المدني فإن هناك تحديات جديدة، ومسيرة طويلة تواجه المجتمع المدني.

أما العامل الثالث: المعيق لتطوير المجتمع المدني فهو المد الإسلامي والطائفي الذي اجتاح دول مجلس بدرجات متفاوتة، وتسبب في إضعاف، وانحسار القوى والروابط الوطنية، والديمقراطية،والمدنية والتي هي من دعامات المجتمع المدني ومنظماته الحديثة، ونلاحظ أن العديد من المنظمات الأهلية أضحت ضمن نفوذ هذه القوة، وانتشرت منظمات تسمى مدنية، ولكنها ذات أجندة دينية، أو طائفية.

العامل الرابع: المؤثر في وضعية وفاعلية المجتمع المدني هي التركيبة السكانية الفريدة بدول المجلس حيث يشكل المواطنون الأقلية مقارنة بالأجانب باستثناء المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وحيث تشكل العمالة الأجنبية السكانية النشطين وقوة العمل في جميع دول المجلس، فإن أحد مترتبات ذلك هو الفرقة والتناقضات بين المواطنين، والأجانب بمن فيهم العرب مع بعض الاستثناءات، حيث إنهم ليسوا ضمن نسيج المجتمع المدني، أو منظماته، بل العكس هو الصحيح، فحيث ما السلطات للأجانب بحرية التنظيم كما في البحرين والإمارات، وإلى حد ما في الكويت، فإن بعض الجاليات تقيم منظمات خاصة بها مما يخلق منظمات أهلية متوازية للمواطنين،والأجانب مما يترتب عليه إضعاف الطرفين أمام الدولة، وهناك اليوم العشرات من الجمعيات، والأندية للهنود، والباكستانيين،والفلبينيين في البحرين والإمارات وهي أقل عرضة لضغوط الدولة وبعضها أكثر كفاءة من المنظمات المحلية.

العامل الخامس: المؤثر في المجتمع المدني نابع من العولمة المتسارعة واندماج دول مجلس التعاون في الاقتصاد العالمي ومنظماته مثل منظمة التجارة العالمية ودخولها في اتفاقيات التجارة الحرة مع الكتل الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الأمر باتجاه الاتحاد الأوربي وآسيا (العكري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21).

ولقد ذكرت الدراسة الجامعية تحت عنوان «الوعي السياسي لدى الشباب ودوره في تنمية المجتمع السعودي» من إعداد الطالب عمار علي الحمود في قسم الدراسات الإجتماعية بكلية الآداب بجامعة الملك سعود في الرياض.

أن العمل التطوعي، وأنشطة منظمات المجتمع المدني، فقد جاءت النتائج محايدة فهناك نوع من القبول العام للمشاركة (54%)، لأسباب المشاركة المجتمعية ولكونها أكثر نفعاً للمجتمع وبسبب وجود المحفزات فيها. ورأى 55% من أفراد العينة أن هيئات العمل التطوعي ليست بالمستوى المطلوب. وحول العوامل المؤثرة على ضعف المشاركة السياسية لدى الشباب، رأى الأغلبية أن تحذير الأسرة من التحدث، والمشاركة في الأنشطة السياسية هو العامل الأبرز وبنسبة بلغت (40%)، تليها نسبة التحذير من قبل الأصدقاء (26%)، وعدم امتلاك المهارة والمعرفة (32%)، وأخيراً عدم وجود الوقت الكافي. ويوضح الباحث أنه على الرغم من الإيمان لدى الشباب بأهمية العمل السياسي على الصعيد

الوطني، إلا أن عدم وضوح الرؤية والخوف الناتج من الاحتكاك المباشر مع السلطة مع غياب الرؤية هو من أبرز أسباب ضعف المشاركة. (الشايب، صحيفة الشرق المطبوعة العدد رقم 1001، 2010، ص١٠)

يمكن القول: إن مجلس التعاون هو الأكثر بين المجموعة العربية في الاندماج في العولمة الاقتصادية، وتأثيرات ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وانتشار الإنترنت، وإذا كان لذلك انعكاسات سلبية فإن له انعكاسات إيجابية، خصوصاً فيما يتعلق بالتزامات دول المجلس بمعايير واتفاقيات دولية يترتب عليها وجود مجتمع مدني يتمتع بقدر من الحريات، والحقوق والاطلاع على ما يدور في العالم حيث أضحت قيم الحداثة والديمقراطيةوحقوق الإنسان وحقوق المرأة قيماً عالمية.

تحدد العلاقة بين الجمعيات الأهلية والدولة في دول مجلس التعاون من خلال أن الحكومة هي مصدر التشريعات التي تنظم قواعد العمل، والنشاط الأهلي، وهي أيضا تمثل أحد المصادر الرئيسية إن لم تكن الوحيدة في تمويل الجمعيات الأهلية، وهي كذلك تدخل في علاقة خاصة مع المنظمات الأهلية لتنفيذ مشروعاتها وخططها في مجال الرعاية الإجتماعية وأخيراً فإن الحكومات تقوم بتحديد الجهات الإدارية التي تشرف وتراقب عمل، ونشاط هذه الجمعيات (الشراري،2015، ص: 99).

وتتراوح العلاقة بين الطرفين الجمعيات، والحكومات بالتعاون من جهة والتباعد من جهة أخرى حيث يتمثل التعاون، ومشاركة الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تنفيذ أبعاد مختلفة من السياسات الإجتماعية والاقتصادية، كما هي الحال في السعودية، والبحرين، والكويت، والإمارات وأيضاً عمان ويكون مصدر هذا التعاون متمثلاً في إسهام الحكومة في دعم الجمعيات الأهلية ماديا وفنياً (الملتقى الإجتماعي السادس لجمعيات، وروابط الإجتماعيين في مجلس التعاون، 2001، ص4).

ويمكننا القول بأنه مع التطور الإجتماعي، والسياسي الذي شهده العالمان العربي والإسلامي، شهدت التنظيمات التي تشكل المجتمع المدني في دول الخليج تطورات مماثلة؛ حيث امتد نشاطها إلى مجالات أخرى كثرة وأخذت صور المتعددة مثل حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة.. إلخ، بل وباتت تقوم تلك المنظمات على اختلاف أنواعها بدور الوساطة بين الفرد والدولة، فالفرد لا يستطيع وحده مواجهة الدولة، وتحقيق مصالحه، والتعبير عن آرائه، لكنه يستطيع من خلال عضويته فيها أن يعبر عن رأيه، وأن يحقق الصالح الخاص بشكل أفضل من خلال تحقيق الصالح العام، ومن خلال هذه المنظمات يتحصن الفردمن سطوة الدولة، كما تتحصن الدولة ضد الاضطرابات الإجتماعية، والاحتجاجات العشوائية العنيفة، وفي الحقيقة لقد واجه الباحثون صعوبات الحصول على جميع المصادر، والبحوث في كل دول المجلس التعاون (الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – المملكة العربية السعودية – سلطنة عمان – دولة قطر – دولة الكويت)، وذلك للعديد من الأسباب،

أهمها أنه في معظم دول المجلس مازالت منظمات المجتمع المدني فيها ضعيفة، وعددها قليل، بل إن بهض هذه الدول تنعدم فيها هذه المنظمات ولم تصدر تشريعات خاصة بتأسيسها منظمات المجتمع المدني التي نقصد بها الجمعيات الأهلية والمهنية والحقوقية، والشفافية، والشبابية، والنسائية والنقابية والإتحادات (فياض، 1999، ص55- 57). وعلى الرغم من نمو، وتطور المجتمع المدني في مجلس التعاون الملحوظ مع سبعينيات القرن الماضي إلا أن التحول النوعي على المستويين الكمي والنوعي لمنظمات المجتمع المدني قد شهد النقلة المميزة مع الألفية الثالثة، والتحولات التي شهدتها المنطقة في التحول نحو الديمقراطية والانفتاح على العالم، وتداول مفهوم الشراكة بين الأطراف الثلاثة القطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص (العكري، آخرون، 2009، ص2-5).

ومما تجدر الإشارة إليه أن العمل الخليجي الرسمي يشكل في توجهاته، وسياساته على مختلف الأصعدة الاندماج في العولمة، واستحقاقاتها كدول، ومنظمات، بحيث تم التخلي عن مفهوم دولة الراعية لكل شيء في المجتمع الخليجي خاصة فيما يتعلق بتوجيه الاقتصاد، وإعلاء دور القطاع الخاص، واعتماد اقتصاد السوق في سياسات، وتوجهات دول مجلس التعاون المستقبلية، الأمر الذي دفع دول المنطقة لاشتراك منظمات المجتمع المدني في المسؤولية المجتمعية (النجار، 2009).

على الرغم من نمو وتطوير المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الملحوظ مع سبعينيات القرن الماضي إلا أن التحول النوعي على المستويين الكمي، والنوعي لمنظمات المجتمع المدني الأهلي قد شهد النقلة المميزة مع الألفية الثالثة والتحولات التي شهدتها المنطقة في التحول نحو الديمقراطية، والانفتاح على العالم وتداول مفهوم الشراكة بين الأطراف الثلاثة القطاع الحكومي، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص (حافظ، 1997، ص34). وقد شكل العمل الخليجي الرسمي توجهاته وسياسته على مختلف الأصعدة بالاندماج في العولمة واستحقاقاتها كدول ومنظمات، بحيث تم التخلي عن مفهوم دور الدولة الراعية لكل شيء في المجتمع الخليجي خاص فيما يتعلق بتوجيه الاقتصاد، وإعلاء دور القطاع الخاص واعتماد اقتصاد السوق في سياسات وتوجهات، دول مجلس التعاون المستقبلية، الأمر الذي دفع دول المنطقة لإشراك منظمات المجتمع المدني في المسؤولية المجتمعية.

كما أن مصادقة دول مجلس التعاون على عدد من الاتفاقيات، والعهود الدولية الحقوقية، والعمالية، ومنها العهدان الدوليان، ووثيقة إعلان الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والمتمثلة في مكافحة الفقر وتطوير التعليم وتمكين النساء، وتعزيز المساواة، وتطوير الخدمات الصحية، والشراكة، بالإضافة إلى تصديقها على الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل، واتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) والاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية مكافحة الاتجار بالبشر، والحقوق

العمالية والنقابية،وما ترتب عليه من جراء هذه المصادقة من ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني الأهلي في هذه المسؤوليات بجانب الجهود الحكومية (ناجي،2002، ص35).

لهذا فإن صيغة الخطاب الرسمي الخليجي التنموي الذي بدأ مع مطلع الألفية يؤكد على قيمة المشاركة في المسؤولية الإجتماعية،وتمكين المرأة، ويطالب بتمكين، وإشراك، وتفعيل الجمعيات الأهلية واعتبارها شريكاً في مواجهة تحديات التنمية البشرية مع حكوماتها (شهاب،2007، ص12- 14).

المبحث الثاني

أثر منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في دولة الكويت

ارتبط سكان الكويت بدين واحد هو الإسلام الذي بني على حب الخير والحث على التعاون والإيثار والثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع، كما أن طبيعة الكويت تحتم على جميع سكانها أن يتعاونوا لضمان استقرار بلادهم ونمائها لاسيما أنها كانت في بداياتها، وكانت أولى لبنات إنشاء منظمات المجتمع المدني تقوم أساسا على التعاون والرغبة في نماء البلاد.

أمتاز الكويتيون الأوائل بإنشاء منظمات مجتمع مدني غير معلنة تتكون عند الحاجة إليها وتزول بزوال الحاجة إليها، وبهذا فإن المجتمع الكويتي كان من أوائل المجتمعات العربية التي نشأت فيها (منظمات المجتمع المدني الطارئة). ورغم أن التجمعات التي تشكل المنظمات الطارئة لم تكن تمتلك مقومات إنشاء منظمات مجتمع مدني دائمة ورغم ذلك فإنها ساهمت بشكل لا يستهان به في بروز منظمات المجتمع المدني الدائمة، وقانونيه معترف بها، والموجودة حاليا في الكويت (الغانم، 2005، ص: 30).

إن الأثر الملاحظ لمنظمات المجتمع المدني في دولة الكويت و الذي نلخصه بالنقاط التالية:

1. يتضح أثر منظمات المجتمع المدني بما تقوم به من عقد دورات تدريبية لمنتسبيها لتقبل الفكر و الفكر اخر و ترسيخ أسلوب الحوار لرفع ثقافة أعضاؤها بالمنظمة وكل ذلك ينصب في التثقيف و التطوير لمنتسبيها مما يساعد على نشر الوعي الثقافي في المجتمع.
2. عمل منظمات المجتع المدني على دعم منتسبيها القائمين بإدارة مجالسها و هذا يظهر بجلاء من خلال زيادة نسبة التصويت الناتج عن ذلك الدعم.
3. إن الافت للنظر أن منظمات المجتمع المدني بجمعياتها تعمل وبصورة غير مباشرة على دعمها لتيارات سياسية من خلال ممثلي مجالس إدارتها.
4. نسبة عدد الأعضاء في منظمات المجتمع المدني يأثر طردياً بقوة الضغط على الحكومة لتحقيق مطالبها.

المطلب الأول: أثر منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية والإصلاح السياسي في دولة الكويت.

المطلب الثاني: نظرة المجتمع لمنظمات المجتمع المدني في دولة الكويت.

المطلب الثالث: التحديات التي تحد من مسيرة عمل منظمات المجتمع المدني الكويتية.

المطلب الأول

أثر منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في دولة الكويت

نشير إلى وجود تنظيمات مدنية بالكويت خلال الثلاثينيات مثل نقابة سائقي السيارات والتي كانت ترفع المطالب للسلطة الحاكمة بما يتوازى بالمطالب النقابية في الوقت الحاضر، أيضا برزت مجموعة شبابية في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي تدعو إلى إصلاحات سياسية دفعت إلى قيام المجلس التشريعي الأول في عام 1938 وصياغة دستور للبلاد، وعلى الرغم من أن هذه التوجهات الإصلاحية لم يكتب لها النجاح لأسباب عديدة منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي، يتعلق بالقائمين على الحركة الإصلاحية، إلا أن ذلك يؤكد حيوية المجتمع الكويتي في ظل ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة (عبيد، 2004، ص: 121).

يجب الإشارة إلى العقود الممتدة من 1920 إلى 1950 والتي تمثلت بصراع مستمر بين السلطة والفئات المتعلمة وأبناء الطبقة التجارية؛وأسست للحركة الطلابية في البلاد وعززت النزعات لحكم الدستور، وتلك الفترة، كما هو معلوم، كانت من الفترات الصعبة اقتصاديا ومعيشيا (الشراري، 2015، ص110).

فقد كانت فترة الأربعينيات من القرن العشرين فترة صعبة في الكويت تراجعت مستويات المعيشية بفعل مشكلات مهمة واجهت عناصر النشاط الإقتصادي والسياسي، الغوص والسفر، حيث ضعفت تجارة اللؤلؤ بفعل منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني، وانقطاع سبل التجارة لأسباب تتعلق بالعوامل الناتجة عن الحرب العالمية الثانية، وذلك كانت مستويات المعيشة صعبة لدرجة كبيرة. (المديريس2000،ص119).

في ذات الوقت، وبعد إيقاف عمل المجلس التشريعي في عام 1939 فإن العمل السياسي، والمدني توقف، لكن في ذلك الوقت كان لقيام مجلس البلدي ومجلس المعارف في 1936، وحضور عدد من المدرسين من فلسطين، ثم من مصر، إنعاشاً للحركة التعليمية (المديرس، 2000، ص120).

لكن التطور لدور المجتمع المدني في خمسينيات القرن الماضي كان واضحاً، وفعالًا وبدأت تكوينات نقابية العمال، خصوصا عمال النفط، وانخراط الطلاب الكويتيون في الجامعة خارج البلاد في تنظيمات طلابية وتفاعل عدد منهم مع قوى سياسية عربية، وزاد اهتمام الطلبة والشباب داخل الكويت

بالعمل السياسي، والمطلبي، وربما ارتفعت، وتيرة هذه الأنشطة والفعاليات، وتأجج الخطاب السياسي وبلغت مستويات دفعت السلطات الأمنية في البلاد إلى التعامل معهم بتوجس وخشية حتى جاء 1959 لتقرر هذه السلطات وقف كافة الأنشطة الأهلية وتلغي تراخيص الأندية الرياضية، والأندية الثقافية والجمعيات (غانم، 2005، ص95).

أعطا دستور دولة الكويت المجال واسعا لقيام وتفعيل منظمات، ومنظمات المجتمع المدني المهنية والنقابية والثقافية والخيرية (علي، 2005، ص65).

قامت وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل بالترخيص للعديد من الأندية الرياضية، والمنظمات الثقافية والنقابات العمالية، وجمعيات النفع العام، وبذلك انطلقت حركة المجتمع المدني في الكويت بشكل مهم بالرغم من صغر القاعدة السكانية حيث لم يكن عدد سكان الكويت في ذلك الوقت يزيد على 362 ألف نسمة منهم ما يقارب من 160 ألف كويتي، وقد ساعد على تأسيس هذه المنظمات المدنية عودة الكويتيين من الخارج الحاملين شهادات جامعية، والذين كانوا تواقين لتطوير الحياة في الكويت على أسس عصرية وتعزيز العمل المهني والنقابي في البلاد مقابل ذلك قررت الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة إصدار قوانين منظمة لهذه الأنشطة، وصدر قانون الأندية الرياضية وقانون النقابات العمالية، وكذلك الجمعيات التعاونية وأيضاً القانون 24لسنة 1962 الخاص بجمعيات النفع العام (مدعج، 1997، ص190).

التطورات التشريعية، والتنظيمية مكنت هذه المنظمات المدنية من تعزيز مكانتها في المجتمع وتؤهلها للقيام بأنشطة عديدة ساهمت في تأصيل المشاركة المجتمعية في مختلف مجالات العمل العام، كما أن تقدم الدولة الدعم المالي لهذه المنظمات المدنية، وتوفير المقار المناسبة لها عزز من أدوارها (ربيعان، 1995، ص30).

وغني عن البيانات أن رحلة عمل منظمات المجتمع المدني في الكويت لم تكن سلسة فيكافة الأوقات، فقد شاب الفتور علاقات عدد من هذه الجمعيات مع الحكومة في فترات محددة، وعندما تم حل مجلس الأمة عام 1976، وعطلت الحياة الدستورية حتى عام 1981 قامت الحكومة بحل مجالس إدارات عدد من جمعيات النفع العام التي اتخذت مواقف ضد حل مجلس الأمة وإيقاف العمل بعدد من مواد الدستور، كما تم وقف ترخيص نادي الاستقلال، وهو نادي ثقافي جذب الكثير من الكويتيين من ذوي النزعات القومية، والتقليدية خلال سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بيد أن عودة الحياة البرلمانية في الثمانينيات مكنت من استعادة العلاقات الحميمة مع القيادة السياسية، وانتعشت أنشطة هذه الجمعيات مثل جمعية الخريجين والمحامين، والمعلمين، والإجتماعيين، بالرغم من استمرار

تعطيل نادي الاستقلال (التميمي، العدد 273، 2006).كما كان لها الأثر بإبراز قضايا المجتمع الذي تعمل من أجله و تتخصص به. من خلال المؤتمرات و الحلقات النقاشية.

تعمل منظمات المجتمع المدني كغطاء لتيارات سياسية، وتمارس عملها بحرية، ولكل تيار قواعده الانتخابية، وتختلف قوته من دائرة لأخرى حسب المكون الاجتماعي للدوائر (سجل الأحداث الجارية، العدد 66، السنة السابعة عشرة، 2013، ص63) و (جريدة الوطن الكويتية 26-2013/5/28 الأعداد 1345-13452).

كما نلاحظ المنبر الديمقراطي الكويتي أحد التيارات الليبرالية في الكويت وهو امتداد لنادي لاستقلال وله صحيفة شبه رسمية هي (الطليعة). وقاعدتهم الوسط الديمقراطي بجامعة الكويت، ومنهم نسبة كبيرة من التجار (سجل الأحداث الجارية، العدد 66، السنة السابعة عشرة، 2013، ص67).

أما بالنسبة للتيار الإسلامي السياسي فكانت جمعية الإرشاد الإسلامي الغطاء لعمل الإخوان المسلمين في الكويت ومن ثم جمعية الإصلاح.

ولا شك أن عمل مثل هذه المنظمات يتطلب تسامحاً من السلطات وقبولاً لدور مهم للعمل التطوعي، وترسيخ مفاهيم العمل المدني تحت مظلة الحياة الديمقراطية، وتكررت المشاركة بين جمعيات النفع العام خلال عام 1986 وتوترت العلاقة مرة أخرى عام 1989 لاستعادة العمل الدستوري، وأدت إلى مشاركة مهمة من أعضاء في جمعيات النفع العام في تلك الحركة أدت إلى وقف عدد محدود من هذه الجمعيات، ومساءلة عدد محدود الأعضاء، أو النقابيين (محمد، العدد 1944، http://www.Taleea.Com.2012).

و إجمالا يمكن القول أنه يعتبر العمل التطوعي في الكويت من العلامات البارزة والمضيئة في المجتمع الكويتي فكانت له بصمات واضحة في التاريخ الكويتي فمثلا حب أهل الكويت للخير، وعمله جعلهم متطوعين لبناء أسوار الكويت دون أي اعتبارات نفعية وامتدت مثل هذه الأعمال إلى وقتنا الحالي الذي تطورت فيه الأحداث والأفعال فظهرت لنا الجمعيات، والتجمعات التطوعية ترفع شعار العمل من أجل الكويت، وقد أصبح العمل التطوعي، ومنظماته علماً يدرس في الجامعات والمعاهد والدورات التدريبية للمنظمات التطوعية، وازداد الاهتمام به في الآونة الأخيرة في المجتمعات المدنية رغم ما يحيط به من ضبابية في استيعاب المفهوم، وتنفيذ الأهداف (منتدى مجلس الأمة الكويتي: العمل التطوعي.. سواعد تبني بلا ثمن، 2010).

ومن الجدير بالذكر هنا أن أحد أهم مصادر تطوير المجتمعات هو الدور الذي يلعبه المجتمع المدني، ولقد كان هذا المجتمع منذ بداية نشأة الكويت الحديثة في عشرينيات القرن الماضي هو المنارة التي أشعلت التطور، والتقدم لهذا المجتمع الصغير، ولم يكن للثروة النفطية دور كبير في تقدم المجتمع الكويتي، كما كان لهذا المجتمع المدني من سحر تطويري حتى باتت تحركاته تدفع بكل قوة لتشكيل الإدارة الحديثة، والقضاء على الفساد في ذلك الوقت، ومن ثم المطالبة بالمشاركة الشعبية التي ابتدأت في المجالس البلدية ومن ثم النيابية.

كانت النقابات، والمجتمعات منارة حقيقية للمجتمع وساهمت بصورة كبيرة فيما وصل إليه النضج الإجتماعي، والسياسي، والإقتصادي حتى بداية الستينات عندما قنن الدستور تلك الهيئات الإجتماعية من منظمات المجتمع المدني ليضعها تحت وصايا الحكومة ودعمه المادي واللوجستي (الأرض مقابل الخضوع) مما أثر بصورة كبيرة في قراراتها وفاعليتها، وبالتالي تحويلها إلى الرغبات الحكومية أكثر من الرغبات التي شرعت من أجلها في خدمة المصلحة العامة ومحاربة التخلف والفساد وتطوير المجتمع (عبد الله، 2000، ص160).

وبغض النظر عن العثرات، والممارسات، والتجاوزات الرسمية (اللجوء إلى حل المجلس في مرات سابقة والتدخل في سير الانتخابات لصالح بعض المرشحين، وتشجيع، ودعم العناصر القبلية، والإسلامية، واستخدام المال العام في مراحل معينة)، والأهلية (الانتخابات الفرعية الداخلية قبليا وطائفياً واستخدام الدين في الدعاية الانتخابية) الخاطئة التي شهدتها التجربة الديمقراطية في الكويت إلا أنها تظل في طليعة التجارب العربية والخليجية الناجحة.

أن عدد منظمات المجتمع المدني داخل الكويت هي أكبر بكثير من العدد المسجل رسمي 69 جمعية ومؤسسة مشهرة رسميا، فهناك العديد من الجمعيات، والمنظمات، والمنظمات غير المشهرة رسميا ولكنها في الواقع الأمر تمارس دورها الإجتماعي، والسياسي، والثقافي العام داخل المجتمع، فهذه المنظمات تجمع في واقعها فئات وشرائح المجتمع المختلفة بمختلف اتجاهاتهم، وأفكارهم وآرائهم ومعتقداتهم وميولهم (الكندري، 2008، ص16).

ومما تجدر الإشارة إليه أن البعض قد يتصور أن العمل التطوعي في الكويت حديث العهد، أو هو لاحق على اكتشاف النفط، ووفرة المال لكن الحقيقة هي أن العمل التطوعي في الكويت قديم قدم هذا البلد، ومتأصل في نفوس أبنائه الذين عملوا على تطويره حتى أصبحت الكويت منارة العمل التطوعي بين العالم، حتى أصبح لا يذكر العمل التطوعي في أرجاء الأرض إلا ويسبقه اسم الكويت.

وقد مر العمل التطوعي في دولة الكويت بثلاث مراحل عبر تاريخها نوجزها فيما يلي:

أولاً: العمل التطوعي الفردي: يعتبر العمل التطوعي الفردي في الدولة الكويت، أولى المرحل نظراً لصغر المجتمع وبساطة تكوينه، فلم يكن آنذاك منظمات حكومية تدير شؤونه، أو منظمات أهلية تسهم في بنائه المجتمع، وكان العمل التطوعي جهوداً ذاتية كل حسب طاقته وقدراته.

ثانيا: العمل التطوعي: مع وجود العمل التطوعي الفردي في الكويت قديما، وجد كذلك العمل التطوعي الجماعي الذي كان يأخذ صورة العفوية والبساطة وتكاتف أبناء المجتمع وتلاحمهم وتعاونهم، ولم يأخذ الجانب المؤسسي آنذاك لصغر المجتمع وقلة إمكاناته، مشهداً من مشاهد التواد، والتراحم والعطف الذي امتاز به الكويتيون في ذلك الزمان وتتذكر الأجيال الذي سبقتنا.

ثالثا: العمل التطوعي المؤسسي: بدأت ملامح العمل التطوعي الجماعي المؤسسي في الظهور في الكويت مع مطلع القرن العشرين. وقد قامت منظمات المجتمع المدني في الكويت في تكملة الدور الحكومي ليس على نطاق، أو الدور الداخلي فحسب، إنما امتد إلى الدور الخارجي أيضاً. فتعددت أدوار المجتمع المدني الخارجية، فقد بلغت على سبيل المثال عدد المشاركات الخارجية للجمعيات داخل الكويت خلال فترة أربعة سنوات (من عام 1999–2003) إلى ما يقارب من 485 مشاركة خارجية، وكان هناك دور خيري إغاثي، للمساعدة الخاصة لمنكوبي الزلازل، والمساعدات التي تقوم للبلاد الفقيرة، والرعاية الصحية الخارجية وغيرها، وكذلك الدور الثقافي الإجتماعي والعلمي، والذي ميز هذه المنظمات بمشاركات علمية فاعلة ومن خلال إسهامات علمية مميزة، بالإضافة إلى الدور الإقتصادي بهذه المنظمات ونقل الخبرات الاقتصادية، وكذلك إلى إسهامها في دعم قضايا الكويت العادلة في المحافل المختلفة. (الغانم2005،ص30).

كما قامت منظمات المجتمع المدني المحلي بإسهامات واضحة داخلية وخارجية كملت الإسهام المؤسسي للحكومة في خدمة القضايا الإجتماعية العامة؛ فهذه المنظمات لها الدور الرئيسي في خدمة المجتمع وقضاياه، ولها الدور المساند والمكمل والمتعاون أيضا مع الجهات الحكومية المتعددة (الكندري، 2008، ص17).

التشريعات، والقوانين الحاكمة لعمل المجتمع المدني في دولة الكويت، وفيما يتعلق بالإطار القانوني الذي ينظم عمل المنظمات المدنية في الكويت، فالقانون رقم 24لسنة 1962 ينظم الإطار السياسي والقانوني الذي تعمل في إطاره المنظمات المدنية في الكويت، ووفقاً لهذا القانون تراقب وزارة الشؤون الإجتماعية عمل الجمعيات الأهلية التي تتلقى مساعداتحكومية، ومنعت التعديلات التي أدخلت سنة 1965على هذا القانون الجمعيات الأهلية من ممارسة النشاط السياسي ولا تخضع غرفة التجارة

والصناعة الكويتية لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1962، ومن الملاحظ لم يتم اية تعديلات على هذا القانون منذ ان صدر في 1962. (الغانم،2005، 156).

يمكن القول إن هناك أثراً مباشراً وآخر غير مباشر لأثر تلك المنظمات في المشاركة السياسية، إن معظم أعضاء مجلس الأمة الكويتي هم من أعضاء سابقين في منظمات المجتمع المدني، ولقد أكتسبوا شهرتهم من خلال ترشحهم في مجلس إدارة هذه المنظمات المجتمعية، والتي من خلال دورهم في هذه المنظمات أصبح لهم قاعدة إجتماعية رشحتهم للوصول لقبة البرلمان الكويتي، كما تقدم منظمات المجتمع المدني الدعم المادي لمرشحين للإنتخابات سواء النيابية، أو البلدية.

وقد ظهرت شخصيات متعددة تسلمت مناصب عُليا انطلاقاً من أدوار اجتماعية مارستها في حياتها فكان هذه الأدوار بمثابة الأمر الإيجابي في حياة تلك الشخصية ويؤهلها دون غيرها لتسلم زمام الأمور في مجال ما.

كما وتقدم الدعم المعنوي من خلال إتفاق منظمة على تأييد شخص بإبراز نشاطه، وخدماته للمجتمع وتسخير الجهود الإعلامية المختلفة لذلك.

كما أن في الغالب منظمات المجتمع المدني في الكويت تجري إنتخابات لإختيار أعضاء مجالس إدارتها، وهذه الإنتخابات تعطي روح المنافسة الشريفة، وتبين قوى الموجودة في المناطق السكنية، ومدى الثقل القبلي، أو الطائفي، أو تيارات في هذه المناطق السكنية، وخاصة في إنتخابات رؤساء جمعيات التعاونية (الجمعيات الأهلية) وهي متوفرة في كل منطقه سكنية في الكويت (سعيد، 2008، جريدة القبس، ص6).

وتدخل انتخابات مجلس إدارة الأندية الرياضية الشاملة والمتخصصة في مفترق حاسم، في الوقت الذي تبدأ فيه العد التنازلي لإقامتها. واللافت إن الغموض يكتنف الموقف أحيانا في عدد من الأندية الرياضية التي لم يعلن كبار أقطابها عن لوائح إلا في وقت متأخر وبعض مازال ينتظر أن "يدجج" قائمته بأسماء لها ثقلها، وكل ذلك يأتي من منطلق "تكتيكات ومراوغات انتخابية". ومن المعروف أن العدد الكلي للأندية أربعة وعشرون، منها 14 شامل و9 متخصصة. وتختلف المواقف من نادي إلى آخر، وهو ما يعكس على قوة الإنتخابات فيها من عدمها خصوصاً أن الرؤية غير واضحة إجمالاً على صعيد الأندية المحتدمة في ظل معطيات يحاول كل طرف تجييرها لمصلحته ويصورها أن كفته هي الأرجح وهو ما يعكس قراءات عديدة مسبقة وحالية تستند على الأرقام(سعيد، 2008، جريدة القبس، ص6).

وتتصدر انتخابات الأندية الرياضيةالسالمية، والعربي، واليرموك، والساحل، والجهراء واجهة التنافس، وهي تنتمي إلى "العيار الثقيل "غير الواضح المعالم، كون الغموض يكتنف الموقف وتتداخل الحسابات، وتأتي انتخابات القادسية وخيطان بالدرجة الثانية من ناحية القوة. أما التنافس في أندية الكويت وكاظمة والفحيحيل والصليبخات والشباب، هو بين لائحة واحدة وبعض المرشحين المستقلين، فيبدو محسوماً للوائح التي تتمتع بثقل في عدد الأصوات وهو ما ينبئ بكل تأكيد بأن فوزها مضمون إجمالاً.كما يتم تزكية بعض الأندية للائحة تمثل مجلسالإدارة (سعيد، 2008، جريدة القبس، ص6 www.alqabas.com.kw/articlesbyAuthor)

أما الأثر غير المباشر فيتمثل في الدعمالمعنوي من خلال إبراز دور أعضائها السابقين، والمرشحين للمجالس المنتخبة بمجمل إنجازاتهم في خدمة المجتمع وأنهم قادرين على تحمل المسؤولية بتمثيل الشعب أمام البرلمان.

ومن خلال عقد الدورات الدورية لأعضائها، فإن ذلك ساهم في بناء شخصية المرشح، وطريقة الحوار، وتقبل الرأي، والرأي الآخر، والعمل الجماعي المنظم القائم على أسس من الإحترام، والتعاون، ومشاركة الآخرين، وتبني قضاياهم، كما تسهم الدورات بإعطاء مفهوم القيادي الذي يسعى لتحقيق الأهداف، والمصلحة العامة للمجموعة التي يعمل معها.

العلاقة بين منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت

عملت دولة الكويت على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتقليل الاحتكاك السلبي بينها، وبين الجهات الحكومية لتحاشي أزمات تقوض مسيرة التنمية التي هي مطلب الجميع، لاسيما أن الدستور كفل الحريات، والحقوق الأساسية للمجتمع، حيث ينص في مادته الثالثة، والأربعين من الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) على مايلي: "حرية تكوين الجمعيات، والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط، والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة".(الغانم2005،124).

وجاء تفسير، وتوضيح هذه المادة في المذكرة التفسيرية للدستور بما يلي (تقر هذه المادة حرية تكوين الجمعيات، والنقابات دون النص على الهيئات التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية، وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الالتزام بإباحة إنشاء هذه الأحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الالتزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد المستقبل لأجل غير مسمى، ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى محلا لذلك، وعليه فالنص الدستوري

المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب، ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه)، وارتبط تشكيل المجتمع المدني في دولة الكويت بالديمقراطية إذ إن هناك علاقة طردية بين نشاط المجتمع المدني، والديمقراطية فكلما اتسعت الممارسة الديمقراطية عبرت عنها أنشطة وفعاليات المنظمات الشعبية وكلما ضاق الهامش الديمقراطي همشت تلك المنظمات وما تقوم به من أنشطة وفعاليات. (الغانم،2005، 124).

وقد حدد القانون رقم (24) لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام الإطار السياسي والقانوني الذي تعمل من خلاله منظمات المجتمع المدني، كما حدد أهدافها، وليس ذلك فقط، فمنظمات المجتمع المدني التي تم إشهارها وفقا لهذا القانون حظيت بالدعم المادي، والمقر الدائم والعديد من الميزات التي ساعدتها على تحقيق أهدافها إلى أن تم تعديل القانون لإشهار جمعيات النفع العام الجديدة والذي ينص على عدم المطالبة بتوفير مقر، أو دفع بدل إيجار. (الغانم،2005، 124).

وتعد منظمات المجتمع المدني جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العام وتكمل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية.

وعليه فمن الواضح أن الكويت استطاعت وفي وقت مبكر أن تسبق دول المنطقة في تحديد وتطوير أطر، وأساليب عمل منظمات المجتمع المدني، وتسهيل وتذليل العوائق التي تواجهها، لعلمها الأكيد بأهمية وجود مثل هذه المنظمات التي لا شك أنها تساهم في نقل المجتمع نقلة نوعية تفيدة كثيرا في مسيرة التنمية والتطور ومواكبة العصر. (الغانم،2005، 126).

منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت:

إيمانا من دولة الكويت بدور منظمات المجتمع المدني بالشراكة الإجتماعية في جميع الفعاليات والتي من شأنها تعزيز، واحترام حريات التعبير، والرأي، ونشر الثقافي، والوعي وحقوق المواطن والترابط الإجتماعي صدر القانون رقم (24) لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام مما يؤكد إيمان الدولة بأهمية هذه الجمعيات في تعزيز حقوق الإنسان وتوعية المجتمع بأسس المشاركة السياسية.

ويبلغ عدد الجمعيات المشهرة حتى نهاية تشرين الأول / أكتوبر 2009 (140) جمعية نفع عام لها شخصية اعتبارية مستقلة وذات أهداف متنوعة، ويمكن تقسيم الجمعيات نفع العام التي يتم الانتخاب بها على النحو التالي (الغانم، 2005، ص 38):

- جمعيات مهنية

- جمعيات تعنى بالمرأة.
- الإتحادات
- مبرات خيرية لأهداف محددة.
- جمعيات اجتماعية ثقافية.
- جمعيات فنية.
- الأندية الرياضية
- النقابات

شرح مثال عليها التي يكون إنخابات لرآسة إدارتها0:

الجمعيات الدينية:

يمكن تقسيم الجمعيات الدينية في دولة الكويت إلى جمعيات سنية، وأخرى شيعية، وتنقسم الأولى بدورها إلى جمعيات ذات توجه إخواني، وهي تلك التي تتبع، أو يشكل تيار الإخوان المسلمين قوة مؤثرة فيها، وبالطبع تشغل المضامين السياسية حيزا كبيراً من خطاب تلك الجمعيات، بل، ويجري توظيف الخطاب الوعظي على نحو قسري أحيانا، وإضفاء طابع قدسي على رؤى وأطروحات سياسية، مثل جمعية " الإصلاح " الكويتية، وجمعيات دينية سلفية كجمعية " إحياء التراث الإسلامية "، والتي تشغل المضامين الوعظية الدعوية الحيز الأكبر من خطابها، أما الجمعيات الدينية الشيعية، فمن الأمثلة البارزة لها جمعية " الثقافية الاجتماعية" ، والتي رغم بدايتها الدعوية الإرشادية، إلا أن المضامين السياسية والاجتماعية سرعان ما خيمت على سلوكياتها، وأفكارها، متمثلة في خطابها الديني، وبالتحديد في نهاية السبعينيات، وعقد الثمانينيات، حتى باتت تمثل المحرك الرئيسي للشارع الشيعي في الكويت، كما أن بعض رموزها قد عينوا نوابا بمجلس الأمة الكويتي، وتتسم هذه الجمعيات بخصائص مشتركة، أهمها ما يلي:

أنها على قنوات اتصال مستمر مع مؤسسة الدولة، أو مع بعض رموزها على الأقل، حتى أن بعض هذه الجمعيات يتصدر قيادتها عدد من كبار المسئولين بالدولة، هذه الجمعيات تهدف من بين أمور أخرى، إلى المحافظة على القيم الإسلامية، والتراث والتأكيد من التزام المجتمع ككل بالتعاليم الإسلامية. تشجيع أعمال البر، والخير، ومناصرة الحق، والعدل في ظل المثل الإسلامية. مكافحة

الأنواع المختلفة للرذيلة، ومقاومتها بالقول، والفعل (الغانم، 2005، ص: 135).

الجمعيات المهنية:

تعتبر الكويت أولى الدول مجلس التعاون التي شهدت هذا النوع من الجمعيات الأهلية، وذلك في ستينيات القرن الماضي تلهيا البحرين في السبعينات ثم الإمارات في الثمانينيات،فقد تأسس اتحاد عمال الكويت مع بزوغ فجر الاستقلال في عام 1961 م، وظل لعقود الاتحاد العمالي المرخص الوحيد في دول المجلس حتى قيام اتحاد عمال البحرين عام 2002 م، ويذكر أن الكويت تضم أكبر عدد من هذه الجمعيات في المنطقة،حيث توجد نحو 16 جمعية مهنية من أصل 40 جمعية مسجلة في دول مجلس التعاون،تليها كل من البحرين و الإمارات (10 جمعيات لكل منهما). ومن أهم الجمعيات النقابات: جمعية المهندسين التي تأسست عام 1962، وجمعية المحامين التي تأسست عام 1963، وجمعية المعلمين 1963، الجمعية الطبية 1964 وجمعية الصحفيين 1964. (الغانم، 2005،ص44).

ومن أمثلة النشاطات التي تقيمها منظمات المجتمع المدني ومنها جمعيات النفع العام و التي تعمل لتأهيل أعضؤها ليصبحوا قياديين للمشاركة في العمل السياسي في دولة الكويت.

إن جمعية المعلمين الكويتية و التي تحصل على دعم كامل من السلطتين التشريعية و التنفيذية لمالها من دور مؤثر في الإرتقاء بالمسيرة التربوية و معالجة قضايا المعلمين، أقامت دورة تدريبية لإعداد الأكاديميي القيادي و كانت أهم محاورها:

1 - القيادة ليست عملاً إنما سلوكيات لصناعة التعاون.

2 - التحرير من الخوف و إشاعة الأمن من مواصفات القيادة الناجحة.

لقد جندة الجمعية كافة طاقاتها و إمكانياتها لإصدار القرار رقم 20لسنة 2006لكادر المعلمين و الذي يعد أكبر إنجاز قدمته جمعية المعلمين الكويتية لمنتسبيها إذ طالبة برفع الرواتب و منح مكافأة نهاية الخدمة براتب كامل بعد التقاعد للمعلمين ورفع مكانتهم الإجتماعية و إعطائهم المزيد من الحقوق لما يوازيها من واجبات،ملقات على عاتقهم.(مجلة المعلم،2006)

وكما أقامة جمعية الخريجين احتفالية بمناسبة مرور أربعين عاماً على وضع دستور دولة الكويت وفاءً بالدستور، ومن نشاطات اليوم الإحتفالي ما يلي:

1. عقد مهرجان خطابي ألقيت فيه كلمات تعبر عن أهمية الدستور.
2. أقيمت ندوة بعنوان أزمة الدستور...انحراف و تطبيق.

3. أقيم معرض للرسومات الكاركتيرية تبين صور التلاحمبين الحكم و الشعب و التي تجلت بصدور هذه الوثيقة.

4. عقد ندوة أثر الإنتخابات الفرعية على التطور الديمقراطي أثيرة فيها أهمية دور هيئة تنظيم الإنتخابات و طالبوا بإنشاء هيئة مستقلة تقوم بالإشراف على الإنتخابات المتبعة لتنظيم عملية الإقتراع إستدلالاً بعدد الإحتجاجات القانونيةالمرفوعة على نتائج الفرز.

5. عقد ندوة سبقها عرض فيلم تعرض لذكرى حياة أحد المؤثرين من السياسيين في دولة الكويت (أحمد الربعي)والذي كان وزيراً في التربية بدولة الكويت،تلاها ندوة ناقشة مدى الحاجة لإلى تنظيم تشريعي للحياة الحزبية، كان عنوانها إشهارالأحزاب السياسية إيجابيات و سلبياته.

6. ولقد عقدة جمعية الخريجين إحتفالاًبمناسبة إقرار الحقوق السياسية للمرأة وقد تم عرض مسرحية ذوبان الجليد التي تطرقة الى الأسلوب العلاجي لإعادة العلاقات بالشعب العراقي بعد الآثار التاريخية لأحداث الغزو العراقي تلاها ندوة لمستقبل العلاقات الكويتية العراقية، وتم كذلك تأسيس لجنة للدفاع عن حرية التعبير في دولة الكويت (من منشورات جمعية الخريجين الكويتية).

الجمعيات النسائية:

كان للمرأة الكويتية دور كبير في تحقيق العديد من الأهداف التي تفعل دورها في المجتمع الكويتي فحققت غايتها المتمثلة في المشاركة السياسية في المنطقة، بالإضافة إلى نشاطها الاجتماعي، إزدياد النشاط النسائي في الكويت على المستويات السياسية والاجتماعية كافة، وبدءاً من العام 2005 زادت نسبة النساء في المنظمات التعليمية وفي قطاع العمل، وحصلت على حقها في التصويت بالانتخابات العامة، وفي الترشح.

وحصلت المرأة على حقها في التصويت بالانتخابات العامة وفي الترشح، عام 2009 دخلت أربع سيدات مجلس الأمة.(الصباح، المرأة في الحياة السياسية الكويتية"...،جريدة السياسة 19-2-2014)

انعكست تلك الأنشطة النسائية على مختلف أطياف المجتمع الكويتي وبالإضافة إلى الصراع من أجل السلطة والنفوذ بين الليبراليين والمحافظين التقليديين.

إن أول جمعية نسائية في الكويت تم تأسيسها عام 1962، وهي " جمعية النهضة النسائية " والتي

تم إشهارها في العام التالي، كما تعتبر الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية أسبق الجمعيات وجوداً على الساحة النسائية في الكويت حيث تأسست في فبراير عام 1963م، وتعمل هذه الجمعية في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية للمرأة، والنهوض بمستواها التعليمي، والصحي بجانب اهتمامها برعاية الأطفال المعاقين والشباب، في عام 1975 تم تأسيس "نادي الفتاة، وإشهاره ديسمبر من عام 1975، والذي ركز جل نشاطه بداية على الجانب الرياضي، إلا أنه قد طعم أنشطته بالجوانب الثقافية مع مطلع الثمانينيات، وخصوصاً مع عودة العمل بمجلس الأمة في الكويت عام 1981وما بعدها؛ إذ أقام العديد من الندوات، واللقاءات الثقافية المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة، إضافة إلى جمعية "بيادر السلام " التي تم إنشاؤها في 27 ديسمبر من عام 1981، وجمعية " الرعاية الإسلامية التي أنشئت في 3يناير من عام 1982، التي تتنوع أنشطتها لتشمل الجوانب الثقافية العامة، والدينية، والتعليمية فضلاً عن الأنشطة الترفيهية والإجتماعية للنساء، والأطفال (المغيري، العدد 114، 1993)، واللافت في سنوات الأخيرة للانتخابات هو مشاركة النساء، بكثافة وممارستهن لأول مرة حقهن في الترشيح، والتصويت، والذي تحقق بفضل نضالهن الدؤوب، والطويل، والمفعم بالتضحيات على هذا الصعيد، والذي تكلل بتبني القيادة السياسية لهذه المطالب على رغم رفض ممثلي التيارات الإسلامية، والقبائل لهذا التوجه، والأمر الثاني هو نجاح المعارضة الإسلامية / الليبرالية الإصلاحية في توحيد جهودهما، وتحقيق فوز مهم بالانتخابات الأخيرة من خلال تركيزهما على مكافحة الفساد، وتعميق خطوات الإصلاح وإعادة النظر في توزيع الدوائر الانتخابية (الشراري،2015، ص122).

وجهود الجمعيات الاجتماعية مثل "الجمعية الثقافية" و"الإجتماعية النسائية" و"نادي الفتاة" وغير ذلك من الهيئات والمنظمات السياسية، والإجتماعية المدنية النسائية، تطور حركة حقوق المرأة في الكويت وعلاقتها بعملية التحديث، والجماعات النسائية، ولتكوين الحركة النسائية المطالبة بمشاركة المرأة في الحركة الديمقراطية، وتفاعل هذه الحركة مع الصراع الديني، والطائفي في البلاد، وبدأ اهتمام المرأة الكويتية يتزايد بجدول الأعمال السياسي، وحظيت بالمزيد من احترام الرجال وارتفع صوت المسؤولات بتلك الجمعيات مكتسباً مزيداً من الثقة والقوة، تأخير الحركة الإصلاحية في تلك الفترة خاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة.، ولاحظ المراقبون أن الكويت أصبحت أبرز دولة منادية بحقوق المرأة في منطقة الخليج. (مجلةالملتقى،العددالتاسع عشر /يوليو 2006،ص19).

هناك نقطة ايجابية ملحوظة تنفرد بها الكويت بين دول المنطقة التي تتبع نظم حكم أوتوقراطية (حكم الفرد المطلق)، وهي أن أسرة الصباح الحاكمة مسؤولة أمام البرلمان (مجلس الأمة). وهذا النظام يمنع التجاوزات التي قد توجد في نظم حكم أخرى مطلقة، ويجعل القرارات السياسية الكبرى خاضعة

لبنود الدستور، وأحكام القضاء، إلا انه في الوقت ذاته يمثل قيوداً، وكوابح تعرقل مسيرة التقدم السريع المطلوب، ولهذا تظل هناك حاجة ماسة إلى إيجاد توازن بين الاتجاهات المتعارضة (كالإسلاميين والمحافظين، والليبراليين، وأصحاب المذاهب المختلفة وغيرهم)، وهناك فريقان تقليديان متعارضان، الفريق التقليدي المتمسك بالنظم، والقوانين التراثية، والفريق الليبرالي الحر المنفتح، فيما يتعلق بحقوق المرأة في الكويت نجد أن الحوار لم يجر في فراغ، فقد شاركت وسائل إعلامية كثيرة في الجدل الدائر بهذا الخصوص، وظل أفراد الشعب على وعي كامل بما يجري بين الأطراف المختلفة من حوار وخلاف وصراع، ويمكن القول بأن وسائل الإعلام الكويتية اكتسبت الحرية الكافية لتغطية أخبار تلك الحوارات على طبيعتها، كما اتسع المجال أمام المناقشات، والمناوشات، والانتقادات، وغيرها على مختلف الأصعدة، والجوانب (الدولة – القطاع الخاص – التيارات المتباينة – وسائل الإعلام – المواطنون الكويتيون العاديون – الطبقات المختلفة... الخ). وأصبح بمقدور الكويتي العادي الاطلاع المستمر عليها عن طريق الانترنت وغيرها من وسائل الإعلام الفورية، وشاركت الصحف في تلك المساجلات والانخراط في تلك المناقشات، واستجاب بعضها لقوى السوق، وتيارات الانتماء لهذا الطرف أو ذاك، فهناك صحف تساند التيار الإسلامي، وأخرى تؤيد التيار الليبرالي، وثالثة تطالب بالمزيد من حقوق المرأة، والعجيب أن السياسيين المحترفين من ذوي الخبرة دخلوا في مناورات نشطة (الشراري،2015، ص122).

ودخل عدد من السيدات الليبراليات مجال المناورات مطالبات بالمزيد من الحرية السياسية للمرأة، ووضعن جداول أعمال بهذا الخصوص، كما أن الآراء تتغير بمرور الزمن، وتغير الأحوال، فالإسلاميون على سبيل المثال كانوا يعارضون حقوق المرأة في أوائل التسعينات. ومع دخول الكويت قرنا جديدا بعد ذلك عدل كثير من الإسلاميين من مواقفهم، وراحوا يؤيدون حقوق المرأة بالكلام فقط باعتبار ذلك وسيلة لكسب المزيد من الأصوات لاسيما أن المرأة لها حق الانتخاب (الشراري، 2015، ص122).

في الوقت الذي احتفلت به الكويت بحصول المرأة على حقوقها السياسية عام (2005) وتحتفل فيه بنجاح أربعة نساء في لبرلمان عام (2009) فإن هذا لا يعني تحسناً في أوضاع المرأة واكتمال ما تنادي به من مطالب لتحقيق المواطنة الكاملة في المجتمع. (مجلةالملتقى،العدد التاسع عشر / يوليو 2006،ص10).

فما زالت المرأة الكويتية تعاني العديد من الإشكاليات في منظومة الوعي المجتمعي، وفي التشريعات القانونية والواقع الذي تعيشه أيضاً، إذ تحتاج لكثير من الجهد المتواصل لتحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية للمرأة على الصعيد الرسمي والشعبي.

وغالباً ما تقوم الرؤية المجتمعية المتعلقة بالمرأة الكويتية على قواعد تفكير تخلو من التنظيم والمنهجية، إذ تخلط بها التقاليد والأعراف والقيم الإجتماعية بالنصوص والأحكام العقائدية الدينية والتشريعية القانونية أيضا ً، الأمر الذي يعوق تقديم مراجعات مدنية عصرية، كما أنها تعرقل مسيرة العديد من التشريعات والبرامج الهادفة لتمكين المرأة ومنحها المواطنة الكاملة، ومشاركتها الفعلية في عملية التنمية المستدامة.

هناك العديد من الإنفراجات الإيجابية الخاصة بأوضاع المرأة إنما تحصل بناءً على ردات فعل حكومية وبرلمانية بسبب الضغوطات الدولية الناتجة عن المنظمات واللجان الخاصة بشأن المرأة.

ومن ثم فإنها لا تنتج عن مبادرات مخطط لها وفق مشاريع وبرامج إستراتيجية بعيدة المدى، ومما يدل على ذلك بقاء العديد من إشكاليات المرأة الكويتية دون حلول واهتمام رسمي لأنها ليست محل اهتمام إعلامي محلي وإقليمي، مثل إشكالية الرعاية السكنية والمساعدات العامة وقوانين الجنسية وقوانين الأحوال الشخصية، وغيرها...

إن أوضاع المرأة في الكويت لايمكن لها أن تستقيم وتأخذ سبيلها في التقدم لترى النور على أرض الواقع مالم يتم تحرير المجتمع من إشكالياته المعيقة لتطوير وإصلاحه العميق، فإن إشكاليات المرأة ترتبط بعلاقة عضوية متشابكة مع إشكاليات المجتمع.

على سبيل المثال: غياب مفهوم مدني حيوي وفاعل للمواطنة، وضآلة التفكير والإهتمام بالكونية مثل دولة القانون، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، واحترام التعددية الثقافية، والمجتمعية، وسيادة قيم الفئوية والمذهبية والطبقية والقبلية التي تغلب المصلحة الضيقة والخاصة على المصلحة الوطنية العامة، كما لا يمكن أن يحصل حراك مجتمعي، متغير وفاعل بخصوص قضايا المرأة ما لم يتغير الجمود الحاصل في الملكية الإقتصادية التي تميز ما بين الشرائح، والطبقات التي تملك والتي لا تملك.

نجد ما يحدث في المجتمع الكويتي من تصارع قيم الماضي مع قيم الحاضر، وبين التقاليد المحلية، والمتغيرات الكونية الطارئة عليها، وما بين الطابع السكوني، والجامد للموروث الثقافي، والمجتمعي، والطابع المتحرك، والمتغير لقيم الحداثة، والتجديد (الشراري، 2015، ص122).

وما بين مجتمع محلي كويتي يقبل التغيير في شكلياته ومظاهره الخارجية بخصوص التعاطي مع المرأة، وما بين مخيلة مجتمعية جماعية، وغير رافضة للتغيير الفعلي في مكوناته الثقافية، والمجتمعية

بمعناها العميق، وما بين ذهنية مجتمعية ذكورية ماضوية مهيمنة، وما بين حركة نسوية مبادرة تريد تصفية حساباتها مع واقع الحال التاريخي، والراهن المعيشي، ولابد أن ينتج عن هذا التنازع القيمي، والثقافي سدّ من التعقيدات المجتمعية، والثقافية، والنفسية بشأن مكانة المرأة وعلاقتها بالرجل في المجتمع (الشراري،2015، ص122).

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع جامعة الكويت:

لقد كانت بداية الانطلاقة العمل الطلابي الكويتي عبر ما يسمى " الاتحاد المحلي لطلبة الكويت " والذي تشكل من تجمع طلبة المدارس الثانوية حينذاك، لتكون البذرة الأولى للعمل الطلابي المنظم في الكويت. فعلى الرغم من إعلان " الاتحاد الوطني لطلبة الكويت " للطلبة الجامعيين، إلا أنه نشأ ونما على غير أرض الكويت (مصر) وذلك نظراً لعدم وجود جامعة كويتية في ذلك الحين، " ومع بوادر عمل الإتحادات الطلابية في أوائل الستينات في الأماكن التي ذهب إليها الطلبة الكويتيون للدراسة في القاهرة وبيروت والإسكندرية ولندن وموسكو، مما كون العديد من الروابط التي انضمت إلى الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الذين كان يتخذ من القاهرة مقرا للهيئة التنفيذية، والتي انتقلت إلى الكويت بعد افتتاح الجامعة عام 1968، وتم العديد من الفروع له. وحتى الآن، فإن هذا الاتحاد لم يحصل على الإشهار."

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فعمل على وضع دستور لاتحاد الكويت، وكان هذا الدستور المرجع الأول لدستور الاتحاد المحلي الجديد عندما قام الطلبة بإعلان في الستينات، وعندما نضجت فكرة العمل الجماعي الطلابي بدأ العمل المنظم، فتشكلت هيئة لإدارة الأنشطة الطلابية والانتخابات الطلابية داخل الجامعة. (من موقع الاتحاد الوطني لطلبة جامعة الكويت).

محطات هامة في تاريخ الحركة الطلابية الكويتية، انتقال الاتحاد إلى الكويت، ومنذ أن أنشئت جامعة الكويت عمل الاتحاد بجد ونشاط على أن يساهم في دعمها، فقد قام بتنظيم ندوة عالمية تحت عنوان " دور الجامعة في تطوير المجتمع " وذلك بالتعاون مع اتحاد الطلاب العالمي (I.U.S) وبالتعاون مع جميع الإتحادات الطلابية العربية، وقام بدعوة مندوب عن منظمة اليونسكو ومندوبين عن الجامعات العربية. وقد أعد كافة الدراسات حول الجامعة في مكافحة الأمية وعن دور الجامعة كمنبر إشعاعي للعلم، وشتى المواضيع المختلفة التي تتعلق بالجامعة، ألا أن هذه الندوة لم يقدر لها الظهور إلى الوجود (من موقع الاتحاد الوطني لطلبة جامعة الكويت).

وبعد توقف نشاط طلابي بأمر من إدارة الجامعة، عاد من جديد ليقيم نشاطات الندوات و المؤتمرات والإصدارات، فكان له الأثر في توعية المجتمع الطلابي، بالديمقراطية،بإحترام الرأي و

الرأي اخر، وتقبل نتائج الإنتخابات الطلابية لرآسة الإتحاد،ومناقشة قضايا تهم المجتمع الطلابي وتبنيها، وتحمل المسؤولية. رغم الحصار الذي تواجهه نشاطات الطلابية من قبل القوانين لتنظيم عمله.

التيارات السياسية في دولة الكويت:

يسمح الدستور الكويتي بحرية الاجتماع، ولكن هذا الحق مقيد تقييداً شديدً على أرض الواقع، خصوصاً بعد صدور قانون التجمعات العامة لعام 1979بمرسوم أميري خلال فترة تعليق مجلس الأمة الذي صادق على القانون بعد انتهاء فترة عمله في العام 1981، وألغت المحكمة الدستورية الكويتية في 1/مايو 2006 هذا القانون الذي كان ينص على وجوب حصول المواطنين على ترخيص مسبق من السلطات قبل تنظيم أي تجمع، أو اجتماع عام، وبهذا لم يعد على المواطنين الراغبين في تنظيم تجمعات، أو مسيرات عامة سوى إخطار السلطات بما ينوون القيام به من دون حاجتهم إلى موافقتها المسبقة ومن ناحية أخرى لاتوجد أحزاب سياسية مشهرة في الكويت رسمية، ولكن توجد جماعات شبه سياسية من القبائل، والتجار، والناشطين المعتدلين من السنة والشيعة، ومن الليبراليين العلمانيين، والقوميين تتخذ لنفسها شكلاً منظماً، فالأحزاب السياسية محظورة في الكويت مع أن أعضاء مجلس الأمة يتجمعون لتشكيل تكتلات سياسية غير رسمية، وتتألف منظمات المجتمع المدني الكويتي من جمعيات النفع العام، والنقابات العمالية، والعديد من الجماعات غير الرسمية، وتقدم الحكومة دعماً مالياً جزئيا لبعض منظمات المجتمع المدني ذات التوجه السياسي وتحتفظ بحق حل هذه المنظمات في أي وقت تشاء، ولكن لا يمكن حل النقابات العمالية من غير حكم من المحكمة، وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد العام لعمال الكويت، واتحاد عمال شركة النفط الكويتية،واتحاد عمال البترول والبتروكيماوياتهي أهم الاتحادات العمالية في البلاد (المجلس الوطني للثقافة والأدب،2002، ص65).

تتلقى جميع الجمعيات الأهلية تقريبا المسجلة كجمعيات نفع عام دعماً مالياً من الحكومة الكويتية، وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى هذه الجمعيات منافع أخرى من الحكومة مثل تكاليف السفر لحضور بعض المؤتمرات، أو لأداء مهمات أخرى، وإعطاء عدد محدود من الموظفين الحكوميين إجازة بمرتب للعمل في بعض الجمعيات الأهلية، وتقديم المنح لمشروعات محددة تضطلع بها هذه الجمعيات، لكن هذه الأموال الحكومية لا تكفي بالضرورة لتسيير عمل جمعية أهلية، فهذا يعتمد على نوع وحجم نشاط الجمعية المعنية، ولهذا السبب تعتمد العديد من المنظمات النشطة إلى جمع التبرعات بنفسها، وعادة مل تستطيع تحصيله دخل يفوق بكثير الأموال التي تتلقاها من الحكومة (عبد الله، 2000، ص90).

الجمعيات الأهلية والاتحادات:

تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى الجمعيات التعاونية التي تؤدي مهمات مدنية، واقتصادية بشكل غير رسمي، والوظيفة الرئيسية لهذه الجمعيات شراء المواد الإستهلاكية الغذائية، والأواني المنزلية)، وتوزيعها من خلال مراكز بيع بالتجزئة، وتسيطر التعاونيات على أكثر من 80% من سوق التجزئة في مجال الأغذية، ويحق لكل كويتي مقيم في البلاد ويتجاوز 18 سنة الاكتتاب في الجمعيات التعاونية الموجودة في منطقة السكنية، وللمكتتبين الحق في حصة من أرباح الجمعيات التعاونية السنوية، كما أن لجميع المكتتبين بمن فيهم النساء الحق في التصويت في انتخابات مجلس الإدارة التعاونيات، وتمثل الخدمة في مجلس الإدارة تعاونية ما إحدى طرق بناء العضو المعني لقاعدة من المؤيدين، والأنصار في منطقة سكنية ما، وهي خطوة عامة نحو تنظيم حملة انتخابية للوصول إلى مجلس الأمة، ولوزارة الشؤون الإجتماعية سلطات رقابية كبيرة على نشاط هذه الجمعيات، ويمكن لوزير الشؤون الإجتماعية مثلاً أن يحل مجلس إدارة الجمعية المنتخبة إذا رأى أنه يقوم بنشاط غير ملائم، أو أسيء استعمال أموال الجمعية للعمال حق الانضمام إلى الاتحادات، ولكن الحكومة قيدت هذا الحق عبر سماحها بتأسيس اتحاد، واحد لكل مهنة.(عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص95).

ومن الجدير بالذكر هنا أنه عدم الاستقلالية والوصاية الحكومية أثرا سلباً في منظمات المجتمع المدني الذي كان مميزا، والذين تعرضوا وما زالوا إلى كافة أنواع الضغوط مما أجبر البعض منهم على المغادرة، أو ترك مناصبهم القيادية (الجنحاني، مرجع سبق ذكره، ص36)، وفي ظل القرارات الأخيرة في عدم دعم الهيئات الجديدة لهيئات المجتمع المدني من الحكومة ربما يشكل إعادة بناء لمنظمات المجتمع المدني حديثة النشأة وربما سيكون لها دور، ولكن ليس العاجل فسنحتاج إلى وقت حتى تظهر بوادر الاستقلالية في اتخاذ ما من شأنه أن يطور المجتمع المدني، وبالتالي يرفع من كفاءة المجتمع بشكل عام (الجنحاني، مرجع سبق ذكره، ص36).

المطلب الثاني

نظرة المجتمع لمنظمات المجتمع المدني في دولة الكويت

واقع منظمات المجتمع المدني الكويتي نجد أن هناك بعض الآراء، والملاحظات حول أدائها، وتقوم به تجاه المجتمع، حيث هناك من الآراء، أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا مهما في تطوير وتقدم البلاد ولها أثرفي الدفع لإصلاح الأوضاع وتحقيق المصلحة العامة والتنمية المنشودة، إذ لعبت دورها في جميع المجالات الدينية والثقافية الإجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وهناك من ينتقد عدم وجود الأحزاب السياسية في البلاد، ولكن رغم من (عدم وجود الأحزاب السياسية) فإن منظمات المجتمع المدني لعبة دوراً مهما في هذا المجال، وكانت ولا تزال تمتلك رؤى سياسية وتصورات وأفكارا أيديولوجية تطرحها بشكل مباشر وغير مباشر على المجتمع بجميع الشرائح، كما تشارك في العديد من القضايا والفعاليات السياسية وتكون لها رأيا مستقلا خاصا بالمواضيع السياسية، سواء كانت داخلية أو خارجية.

وأوضح الدكتور يعقوب يوسف الكندري أن للجمعيات دورا اجتماعيا مميزا، إذ تقيم العديد من الأنشطة الإجتماعية، والثقافية، والتوعية على مدار العام بالإضافة إلى الأنشطة الثابتة لها، كما أن هناك من الجمعيات من يستقطبفئات عمرية متنوعة وذلك إلى لغرس المفاهيم والأخلاقيات المستمدة من ديننا الحنيف، وشريعتنا السمحة بالإضافة إلى الدور الثقافي الذي تقوم به من خلال إقامة وتنظيم العديد من الندوات، والمؤتمرات، والملتقيات العلمية التي أثرت المعرفة، وناقشت العديد من الندوات والمؤتمرات، والملتقيات العلمية، والعملية التي أثرت المعرفة، وناقشت العديد من المواضيع العلمية التخصصية الدقيقة في كثير من الأحيان إضافة إلى المواضيع العلمية والحياتية المختلفة. (الغانم2005،ص134).

في حين هناك من أساتذة العلوم السياسية بجامعة الكويت، مثل الدكتور فلاح المديرس يرون أن هناك عددا من جمعيات النفع العام تلعب دوراً فعالا في المجتمع من خلال إقامتها للمهرجانات الخطابية والندوات والمحاضرات والتفاعل مع قضايا الوطن العربي والإسلامي، ولم يعد هناك جمعيات نفع عام بل تحولت إلى واجهات لا أحزاب سياسية غير معلنة بسبب القانون الكويتي، يعبرون عن قوى سياسية موجودة في المجتمع، فان الجمعيات تقوم مقام الأحزاب بهذا الدور بشكل غير قانوني عن طريق التلاعب مع القانون، من خلال طرح نفسها كجمعية عمل اجتماعي، أو ثقافي، أو ديني إلا أنها في الحقيقة غير ذلك، في حين إن هناك جمعيات على هامش قضايا المجتمع ومقصرة في عطائها ويقتصر

وجودها أسما دون أي فاعليه في المجتمع، ويقتصر وجود أعضائها في الجمعيات على قراءة الصحف، وشرب الشاي، واعتبار أعضائها أنها واجهة اجتماعية لهم أو استخدامها للوصول إلى مجلس إدارة الجمعية؛ لأن وجودهم في هذه الجمعية سيتيح لهم صعود السلم الإجتماعي بالإضافة إلى اعتقاد البعض أن وجودهم في الجمعية أصبح إرثا لهم وهي مقتصره عليهم لا يريدون أن ينافسهم الآخرون في هذه الجمعية،بعض الجمعيات تحولت إلى قبائل، كل قبيلة تسعى للسيطرة على جمعية، وكل طائفة تسعى للسيطرة على جمعية، ولم يعد الأمر خدمة المجتمع بل مصالح، وقوى طائفية، وعائلية، وقبلية تسعى للسيطرة على منظمات المجتمع المدني (الغانم، 2005، ص134).

وبين الدكتور فلاح بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت، إن جمعيات النفع العام في الستينات والسبعينات كان لها مواقف فاعله ومميزة في المجتمع، أما في الوقت الحالي فتقلص دورها بحكم المصالح، وأصبحت تنتظر النتائج من السلطة ولا تسعى لها (الغانم، 2005، ص134).

وأضاف إن دور ومهمة منظمات المجتمع المدني تتركز في إظهار رأي الشعب بشكل عام والدافع عن حقوقه وعن مكتسباته بمختلف الأشكال (الغانم، 2005، ص 135).

وهذه النظرة عن منظمات المجتمع المدني في السابق، أما الآن فالشباب لهم دور كبير في منظمات مجتمع مدني ذات نظرة مستقبلية ومستخدمي التكنولوجيا المعلومات في إبراز دورهم ونشاطاتهم المؤثرة في عملية الإصلاح والمشاركة السياسية في تشريعات القوانين وأخذ الرأي على اقتراحات المقدمة من قبل أعضاء مجلس الأمة.

المطلب الثالث

التحديات التي تحد من مسيرة منظمات المجتمع المدني الكويتية

أولاً: التحديات التي تحد من مسيرة منظمات المجتمع المدني الكويتية

رغم الحيز الكبير الذي تشغله منظمات المجتمع المدني، ورغم الأهمية الكبيرة للدور الذي تلعبه فإن هذه المنظمات تعاني مشكلات، وتحديات تؤثر سلبا على عملية، وتطوير أدائها، والخدمات التي تقدمها للمجتمع كغيرها من المنظمات الحكومية والقطاع الخاص.

ومن أبرز المشكلات التي تواجهها جمعيات النفع العام الكويتية في العهد القريب وفقا لوجهة نظر العاملين فيها، قلة العناصر البشرية الذي يعد أساس العملية التطوعية إذ إن هناك ضعف في إقبال الشباب على التطوع والانضمام إلى عضوية الجمعيات، وذلك لعدم وعي المواطنين بضرورة التطوع في مثل هذه المجالات مما يؤثر سلبا على جودة عملها وسرعة انجازها للعمل المطلوب.

ورأىالبعض أن تعاني بعض الجمعيات ضعف التنسيق، والتكامل فيها بينما مع عدم وضوح الأهداف، وغياب الرؤية المستقبلية إضافة إلى عدم وجود لقاءات دورية لمجالس إدارة جمعيات النفع العام تكون تحت مظلة وزارة الشؤون الإجتماعية، والعمل للاجتماع بالوزارة، وعرض البرامج، والأهداف المرجو تنفيذها، وكذلك استعراض المشكلات التي تعترض الجمعيات بصفه عامة وكيفية الاستفادة، والتعاون بين هذه الجمعيات بصفة عامة، وكيفية الاستفادة، والتعاون بين هذه الجمعيات لإنجاز البرامج وأخذ الرأي، والمشورة فيما بينها في أمور تخص أي جمعية (الغانم، 2005، ص136).

ومن أبرز المشكلات التي تواجهها جمعيات النفع العام الكويتية، القوانين لوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، وهي التي تحدد الأسس والضوابط المنظمات المجتمع المدني، والتي حددت عام 2004، منها الالتزام والتعهد على عدم التدخل بالشؤون السياسية. "أن لا تسعى إلى التدخل في السياسة " (الغانم، 2005، ص179).فهناك جمعيات طبيعة عملها تلزمها بالتدخل بالشؤون السياسية مثل (جمعية الشفافية،وجمعيةحقوق الإنسان ،جمعية الصحفيين).

وأشارت بعض الجمعيات إلى وجود فجوه بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإعلامية مما يؤثر على التغطية الإعلامية للبرامج والأنشطة، وهذا يكون له الأثر السلبي في مشاركة المواطنين بأنشطة الجمعيات، وعدم تعاون وزارت الدولة المختصة معها واعتبارها منافسة لها وليست مكملة، فعندما تطرح برامج خاصة بالجمعيات ويكون لدى أي وزارة التوجه نفسه لا يحدث أي تنسيق بين الجهتين.

ومن المعضلات أيضاً قلة الدعم المادي المقدم الذي لا يفي بمتطلبات الجمعيات خاصة التي يشهد لها بالنشاط، والانجازات على صعيد المجتمع. وإجراءات البنوك المشددة التي تتخذها، وبعض منظمات الدولة التي تؤدي إلى عرقلة، وتعطيل تنفيذ المشروعات.

عدم توفر قاعدة معلومات تخدم منتسبين لمنظمات المجتمع المدني عن الأنشطة، والمواسم الثقافية، وكل نشاط ماذا يتخلله من برامج وتوضيح أهمية وأهداف هذا النشاط، والأعمار المستفيدة منه، أو التخصصات التي يجذبها هذا الموضوع. وعدم وجود الخبرة الميدانية المختلفة لمنظمات المجتمع المدني، والتي يتطلبها مجال العمل التطوعي الميداني، وأيام السنة وأيام الشدائد، وقد يكون عدم إصرار الحكومة على إشهار الاتحاد الوطني لطلبة الكويت احد أهم العوائق التي تحد من انتشار، واتساع رقعة منظمات المجتمع المدني، وقدرتها على أن يكون لها دور فاعل. والتجاوز القانوني الذي يقوم به الاتحاد الوطني لطلبة جامعة الكويت، والذي استمر لأربعة عقود، وسلسلة دعاوى تمهيدا لإشهار اتحاد نظامي يخضع لرقابة الدولة، هو وزارة الشؤون وفقا للقانون (جريدة الوطن الكويتية، 2012).

ثانياً: تقييم أداء منظمات المجتمع المدني بدولة الكويت:

الإيجابيات: الكويت لا تختلف عن الوضع العالمي، وزادت فيها أيضاً حركة التنافس في إنشاء العديد من المنظمات، وجمعيات النفع العام، وترى أن هذه المنظمات الكثيرة لديها ايجابيات، وعليها أيضاً سلبيات، فالإيجابيات تتمثل في أن تلك المؤسسات ساهمت في إيجاد الخبرات المتنوعة بين هذه المنظمات، حيث تتكامل، وتتنافس في تقديم الخدمات المجتمعية، وتعمل جميعها على الارتقاء بتنمية المجتمع بجميع شرائحه، كما أنها تقدم صورة مشرقة للمجتمع الدولي، الذي أصبح يقيم أداء الدول تبعاً لعدة معايير، منها انطباعات المؤسسات الشعبية وغيرها (محمد،2012،العدد 1944،http://www.taleea.com).

السلبيات: على الرغم من بعض الإيجابيات للمجتمع المدني، فإن سلبياته أكثر، وهي تتمثل فيما يلي:

1. التفاف بعض المنظمات حول شخص، أو أشخاص، أكثر من التفافها حول المبادئ، كما أن كثيراً من تلك المنظمات تتمحور حول أشخاص معروفين، وليس هناك صف، أو كادر آخر، حيث تسير

المنظمة وفق رؤية فردية لشخص مرموق في المجتمع، وأحياناً هو شخص عاشق للبروز، من دون رصيد فكري، أو عطاء ثقافي متميز، ويؤدي ذلك في النهاية إلى إدارة المؤسسة بشكل شخصي، لا يمت إلى العمل المؤسسي بصلة.

2. استغلال البعض لها كغطاء رسمي، التسويق أفكار شخصية، وتطلعات فردية.

3. أما ضعف التنسيق بين هذه المنظمات، وهي أكبر مشكلة يعانيها المجتمع المدني حالياً في الكويت، فقد جعلها قليلة الجدوى، وليس ذات نفع كبير.

4. هذا إلى جانب استغلال بعض هذه المنظمات في الصراع السياسي بصورة ضمنية وأحياناً علنية، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن العمل السياسي يعاني الكثير من الاضطرابات ومتقلب، وفيه الهدنة والمداهنة، وخبايا وخفايا، وتنازلات تكتيكية، ولا سيما في الآونة الأخيرة، حيث زادت الصراعات في داخل الدولة، وأن هذه الصفات لا ينبغي أن تسري في جسد منظمات المجتمع المدني (غانم، 2005، ص73).

5. طغيان الشكليات والبهرجة على بعض هذه المنظمات، وتدني مستوى الأنشطة الفاعلة، وافتقار الكثير منها إلى الفكر المجتمعي المنفتح، والمتجدد، ومعظمها قليلة العناية بالجانب الفكري، وينقصها تقديم رؤى جديدة تتسم بالعمق، والأصالة، والمعاصرة.

6. داء التفرقة والمحسوبية، والذي بدأ يدخل في بعض هذه المنظمات.

7. تزايد المشاكل مما أدى إلى هبوط مستوى أداء منظمات المجتمع المدني وسبب مشاكل فيه ينقسم إلى شقين، الأول هو عدم فاعلية بعض المنظمات، وسيطرة البعض عليها منذ سنوات، لدرجة أنها أصبحت مجرد اسم فقط، ولكن فعلياً لا تؤدي أي عمل مفيد يرتبط بطبيعة عملها، إضافة إلى أن عدم رقابة الشؤون عليها زاد من تلك المشكلة، أما الشق الثاني، فيرتبط بعدم التعاون في ما بينها، وهذا يعتبر فشلاً كبيراً في العمل التطوعي، خصوصاً أن نجاح تلك المنظمات مرتبط ارتباطاً كبيراً بالتعاون في ما بينها في العمل، هذا إلى جانب وجود بعض القيود على حريات المجتمع المدني.

8. ومن أبرز التحديات لهذه المنظمات هو قانون إنشائها، الذي يعتبر قديماً، إذ يعود لخمسين سنة مضت تقريباً، ومع التطورات التي حدثت في بعض القوانين، وفي المجتمعات، أصبح هذا القانون بحاجة إلى تعديل.

كما أن تلك المنظمات تعني أيضاً مشكلة كبرى، وهي مشكلة التمويل والدعم الحكومي، حيث تتلقى

تلك المنظمات دعماً حكومياً يعتبر ضعيفاً جداً، وهي بحاجة لزيادة الدعم أولاً، حيث يعاني معظم العاملين على المنظمات الإنفاق عليها من حسابهم الشخصي، وثانيا: أن تعمل الحكومة على المساواة بين تلك المنظمات في الدعم، لأن هناك البعض منها يأخذ دعما أكثر، وهذا غير مقبول.

وبناء على هذا ساهمت هذه المنظمات، أو الجمعيات في تأصيل روح المقاومة بين الكويتيين في الداخل والخارج، وعملت خارج البلاد على إقامة فعاليات في بلدان عديدة عززت الاهتمام بمسألة تحرير الكويت من الاحتلال، كما أقام عدد من النشطاء في هذه الجمعيات في عقد ندوات، ومؤتمرات في الخارج حول المشكلات التي واجهها الكويتيون في الداخل، ومعاناة المقيمين في الخارج والتعرف بالحقوق التاريخية للكويت مقابل مزاعم النظام العراقي آن ذاك، يضاف إلى ذلك أن أعضاء جمعيات النفع العام شاركوا بصفتهم في مؤتمر جدة من 13 إلى 15 أكتوبر 1990 وشاركوا في صياغة وثيقة المؤتمر، كذلك تم اختيار العديد منهم ضمن الوفود التي طافت على بلدان عربية وأجنبية للتعريف بقضية الكويت وتعزيز الدعم العربي والدولي لعملية تحرير البلاد، وقد كان لاختيار هؤلاء الأفراد منقبل الحكومة في الطائف أهمية للتأكيد لشعوب وحكومات مختلفة بلدان العالم بأن الكويت دولة ديمقراطية يلعب فيها العاملون في منظمات المجتمع المدني دوراً محورياً في صياغة العمل السياسي (التميمي، العدد 273، 2006)، وإجمالاً يمكن القول أنه قد أصبح الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في الكويت أساسياً خلال العقدين الماضيين، وبالرغم من أن الحكومة تباطأت، في إصدار تراخيص جديدة لجمعيات نفع عام فإن عدداً منها نشط تحت مظلة جمعيات أخرى قائمة، كما هي الحال مع الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، وقد تزايد الضغط الشعبي والنيابي على الحكومة لتقرر في عام 2004 حق تأسيس جمعيات جديدة إلا أنها اشترطت عدم مطالبة هذه الجمعيات الجديدة بأي شكل من أشكال الدعم المالي أو المطالبة بتوفير مقار لها من قبل الدولة (التميمي، 2006، العدد273).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايلي: -

أولاً: شهدت المدة الزمنية 2003-2013تطوراً ونشاطاً ملحوظاً لمنظّمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة دولة الكويت.متأثرة بالأوضاع الداخلية و الخارجية، وبروز أشكال جديدة منها خاصة بعد تعديلات قانون الجمعيات، مما ساهم بزيادة عدد المنظمات، والجمعيات المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية.

ثانياً: أصبحت منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً ريادياً في العمل السياسي، وأصبحت تعرف بالسلطة الخامسة، والعمل في دولة الكويت، وبدأت تشكّل بيئة جاذبة للشباب للتعبير عن قضاياهم وخاصة حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد العلمية، وأوساط الناشطين الاجتماعيين،والسياسيين في ظل التفاعل السائد مع الحراك الاجتماعي والسياسي.

ثالثاً: لم تحظ منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون بذات المكانة والفاعلية، ويعود ذلك إلى سياسة كل دولة تجاه مجتمعاتها.

رابعاً: إرتقاء المرأة مكانة مرموقة في دول مجلس التعاون بعد تعلمها وارتقاء مطالبها بحقوقها السياسية، الأمر الذي يعكس الصورة الإيجابية لدور تلك المنظمات، ناهيك عن التطور الوظيفي لبعض الشخصيات النسائية في المجتمع الخليجي.

خامساً: وجود مفارقة واضحة في أداء عمل المنظمات إذ لم تكن بنفس الدرجة من حيث الفاعليّة وحجم الأداء.

ثانياً: التوصيات

توصي الباحثة بالآتي:

أولاً: تكثيف الدراسة والبحث في مجال دور منظمات المجتمع المدني في تذليل بعض الصعوبات التي قد تقف عائقاً في طريق الإصلاح السياسي.

ثانياً: تخصيص دراسات علميّة مستقلة هدفها المقارنة بين أداء تلك منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لتكون حافزاً لتحسين الأداء والتأثير.

ثالثاً: يمكن دمج العمل الوظيفي لبعض الجمعيّات ليتطوّر الأداء وتصبح في مكانة يمكن التعويل عليها لتحقيق مطالب أكبر عدد من القاعدة الشعبية.

رابعاً: أن تكون هذه الدراسة قاعدة أساسية للبحث في عمل المنظمات يمكن أن تشكل قاعدة نقد بنّاءة لتلك المنظمات.

خامساً: أن تبتعد عن المصلحة الفردية، والنظرة الشخصية.

سادساً: أن منظمات المجتمع المدني إلى ترسيخ أخلاق وقيم العمل التطوعي لدى كل الأفراد المنتمين إليها.

سابعاً: يجب على تلك المنظمات جذب الشباب، لأن فئة الشباب أصبحت الآن الطاقة، والقوة الكبرى في كل مجتمعات، وعلى منظمات المجتمع المدني جذبهم للعمل فيها، وكسر كل الحواجز التي تمنع دخولهم وانخراطهم في منظمات المجتمع المدنية القانونية.

ثامناً: ضرورة وضع إستراتيجية عملية ذات آليات واضحة لعمل كل قطاع من قطاعات منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون، على أن تكون تلك الإستراتيجية سهلة التطبيق، وعملية، وتحمل نوعاً من التجديد.

الخاتمة

يعتبر التغيير والسير في طريق الإصلاح من أهم مقوّمات قيام مجتمع يتمتع بكل مقوّمات النجاح، وبما أن الإصلاح هو الغاية، فإن هذه الغاية تتطلب المشاركه من قبل كل الأطراف ليؤتي ثماره؛ لذا فإن منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخلجي، ودولة الكويت خصوصاً، يعتبر حالة تستحق الدراسة، لأنها جزء من مكونات الدوله،ورغم أن العديد من الضغوط الداخلية والخارجية مارست دورها بشكل كبير، لكن حاولت دول مجلس التعاون وخصوصاً دولة الكويت جاهدة لتخطي كل العقبات التي من شأنها أن تثبّط عملية الإصلاح السياسي.

ولا يمكن إنكار أن جهود الإصلاح السياسي لا تقع على عاتق الحكومات، فالشعوب ممثلة بمنظمات المجتمع المحلي تساهم من خلال المشاركة السياسية في تقديم العديد من الرؤى والأفكار التي تثري عملية الإصلاح، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتجاوز المسافة بين الإصلاحات الحكومات و متطلبات العصر.وكذلك فإن الإصلاح الدستوري والتشريعي من أبرز مقوّمات الإصلاح، وذلك بوضع دساتير حديثة تتوائم مع الديمقراطية، وحقوق الإنسان. كذلك إصلاح المنظمات والهياكل السياسية، وإلغاء بعض القوانين التي تتناوفى والديمقراطية،وإطلاق الحريات العامة بما لا يضر بالمصالح العامّة، كما أن الحكومات يجب عليها العمل الجاد من خلال القضاء على المشكلات الداخلية والخارجية التي تقف في طريق الإصلاح السياسية، وكل عمليات الإصلاح تدفع المواطن بالمشاركه السياسية،من خلال الضمانات الدستوريةالتيتوفرها عملية الإصلاح السياسي.

كما إن الرغبة الداخلية للمواطنين في المشاركة وإرادة الحكومة الكويتية في تحسين الخدمات و تجاوز المشكلات و سماع لآراء المرشحين ومطالب الشعبية،ولطبيعة العلاقة بين الحاكم و المحكوم في دولة الكويت من خصائص، فالمجتمع السابق القبلي قائم على العقد الإجتماعي الذي قام عليه حكم الكويت من توافق بين الحاكم و المحكوم (الشعب) و التراضي وأساس الشورى، مع وجود مجلس الأمة، وتميزت بزيادة عدد الأعضاء إلى 50 عضواً أبرز الأثر للإصلاحات في دولة الكويت.

وتم إستعراض نشأة الديمقراطية الكويتية و أهم المراحل التي سارت بها حتى وصلت للتحول و التطور الديمقراطي الذي مازال قائم رغم الصعوبات التي واجهتها و العوائق التي كانت خارجية للحد من مسيرة البرلمان.

لكن إصرار الشعب الكويتي على الانتخابات التشريعية والتحول الديمقراطي كان كبيراً رغم العقبات،وبسببما له من فوائد على المجتمع، ويعكس الخطوات الثابتة نحو المشاركة السياسية.

وكان من أبرز ما أستجد في الديمقراطية الكويتية هو إعطاء حقوق المرأة السياسية بالترشح و الانتخاب، وفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، و تقسيم الدوائر الإنتخابية من 25 دائرة إلى 5 دوائر، و تعديل قانون الإنتخاب للصوت الواحد بعد أن كان أربع أصوات كل ذلك إستجابة لمطالبات الإصلاح السياسي في دولة الكويت.

وتعتبر دولة الكويت من أكثر الدول متابعه لسير عملية الانتخاب، وفي هذا تجسيد للسير الجاد نحو طريق الإصلاح من خلال المشاركة السياسية الفاعلة سواء حجم المرشحين و نسبة نسبة التصويت بالإنتخابات أو نسبة التغير في المجلس و حتى نسبة إنجاز المجلس لطموح المواطن.

وكانت القوى السياسية الموجودة في الشارع الكويتي منذ الستينات وحتى الآن، تمثل قوى وطنيه و قوى قومية هي الأكثر سيطرةً في الشارع الكويتي.

أما ما أستجد من قوى سيطرت على الشارع الكويتي الإسلامية على مختلف أنواعها (الشيعة والسلف والإخوان) وقوى الليبرالية.

وكذلك تطورت مطالبهم و آراء المجتمع الكويتي، وكان للحركات الشبابية أثر في تطور الحركة الإصلاحية في دولة الكويت وكذلك دخول البرلمان من الشباب و إدخال بعض الإصلاحات من خلال شبكة التواصل الإلكتروني، مثل برنامج شارك بالتصويت الذي يجمع كل الأطراف التي لم يكن لها حق في التصويت مثل العسكريين.

ومع تطور منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون و دولة الكويت بشكل خاص بعد أن كانت منظمات ذات طابع خيري أصبحت منظمات ذات إختصاصات و تعمل على المشاركة السياسية من خلال القوى المحركة لها من الداخل والإنتخابات التي تجريها أو الندوات التي تعقدها.

ومع ذلك فإن العديد من القوانين الصادرة في دولة الكويت عملت على فرض قيود على عمل منظمات المجتمع المدني، لكنها بقيت أفضل من غيرها في دول مجلس التعاون.

ولكن كل التحديات لم يوقف نشاط منظمات المجتمع المدني من السير في أهدافها و فق القوانين و المساحة التي لديها. فكان لها دورها البارز وخاصة الجمعيات النسائية و نادي الفتاة في دولة الكويت بالمطالبة بحقوق المرأة السياسية مع وجود استجابة حكومية رسمية.

كما إستجابت لتوسيع النشاط الرياضي للشباب والإهتمام الأكبر بهم، مما عكس صورة الاهتمام بتلك الفئة العمرية.و إشراك الشباب بقضاياهم بعرضها على المجلس من خلال النواب الأمه.

ومن هنا كانت مجموعة التوصيات التي توصي ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لتوحيد جهودها بالقضايا المشاركة مثل قضايا الشباب و حقوق المرأة.

وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لتطوير المشاركة السياسية و أخذ دولة الكويت لها من ناحية الحوار والإستماع لكل فئات المجتمع و إختيار الأصلح للمجتمع.

ويبقى الإصلاح عملية لا ترتقي إلى الكمال في دول العالم، ذلك أن الميول والمتطلبات والمستجدات تفرض نوعاً من القيود التي لا يمكن أن يُستجاب لها في لحظتها الآنية إلا بعد دراستها دراسة مستفيضة تتفق ومصلحة الوطن أولاً وليس مصلحة جماعات أو أفراد معينين، يُقاس الإصلاح بهم فقط.

تم بحمد الله وعونه

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية:

1. الجاسور، كاظم عبد الواحد، [2010]، "**موسوعة علم السياسة**".
2. أبرش، إبراهيم [1998]، "**علم الاجتماعي السياسي، دار الشروق**"، ط1، عمان – الأردن.
3. أبو حاكمة، أحمد، [1984]،" **تاريخ الكويت الحديث**"، ذات السلاسل- الكويت.
4. أسكندر بشير، (1982)، **دولة الإمارات العربية المتحدة: مسيرة الاتحاد ومستقبله**، دار الكتاب العربي: بيروت.
5. أسيري، عبد الرضا، [1993]، **الكويت في السياسات الدولية المعاصرة إنجازات إخفاقات.. وتحديات**، الكويت، ط1.
6. البحارنة، حسين محمد (1973)، "**دول الخليج العربي: علاقتها الدولية وتطور الأوضاع القانونية والدستورية فيها شركة التنمية والتطوير**"، بيروت.
7. التميمي، عبد الملك، [1999]، **أبحاث في تاريخ الكويت**، دار قرطاس،الكويت، ط1.
8. التوفيقي، سعيد محمد، **السلطة والمال حكاية الديمقراطية في الكويت.**
9. الشملان، سيف مرزوق، [1986]، **من تاريخ الكويت**، الكويت، ذات السلاسل، ط5.
10. الجابري، محمد عابد (2005)، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
11. الغانم، كوثر (2005)، "**منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت**"، وكالة الأنباء كونا، مركز المعلومات و الأبحاث، الكويت.
12. الشراري،محمد فرحان سند (2015)،**أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**،المكتبه العربية للمعارف،مصر ،ط1.
13. جلبي، ولي عبد الرزاق، [1982]، **الشباب والمشاركة السياسية**، دار المعارف.
14. جمال، عبد المحسن يوسف، [2004]، **المعارضة السياسية في الكويت**، دار قرطاس للنشر، الكويت.
15. جمعية، سعد إبراهيم، [1984]، **الشباب والمشاركة السياسية**، دار الثقافة للنشر.
16. الجميلي، همسة قحطان خلف، [2011]، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع-الخرطوم، السودان.
17. جوزيف أ. كيشيشيان (2002)، **الخلافة في العربية السعودية**، بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر.
18. الحجي، سعد أحمد، [2000]، **الجمعيات النسائية الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليج العربية دراسة توثيقية، ط1.**
19. الحميدي، صبري فالح، [2002]، صفحات من تاريخ الخليج الحديث والمعاصر، لندن، دار الحكمة، ط1.
20. دليل وأهداف جمعيات النفع العام، إدارة الجمعيات الأهلية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دولة الكويت.
21. ديسين، أحمد علي، [1996]، **ولادة دستور الكويت**، الكويت، دار قرطاس، ط1.
22. الديمقراطية والحريات العامة، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول، 2005.
23. ربيع، محمد محمود، [2005]، **النظام السياسي في دولة الكويت، الكويت.**
24. الربيعان، غازي، **مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت بين الواقع والطموح.**

25. الرشيد، عبد العزيز، **تاريخ الكويت**، دار مكتبة الحياة.
26. الرشيدي، أحمد وآخرون، [1993]، **الكويت من الإمارة إلى الدولة**، القاهرة، دار سعاد الصباح، ط1.
27. رضا، محمد جواد (1997)، **صراع الدولة والقبلية في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،.
28. الرميحي، محمد (1979)، **قضايا التغيير السياسي والإجتماعي في البحرين 1920 – 1970**، الكويت:مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع.
29. الرميحي، محمد غانم (1983)، **الخليج ليس نفطاً (دراسة في إشكالية التنمية والوحدة)**، شركة كاظة للنشر والتوزيع، الكويت.
30. الرميحي، محمد غانم (1984)، **الجذور الإجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع.
31. رياض قهوجي، مايكل كريغ (تحرير) (2004)، **الأطر البديلة لأمن الخليج**، ترجمة: عبد العظيم محمد عبد الرحيم، مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري، دبي.
32. الزيدي، مفيد (2000)، **التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938–1971**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
33. السبكتي، نصرة عبد الله (2003)، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق: دراسة للأداء الأمني لمجلس التعاون (1981 – 2000)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
34. سويد، ياسين (2004)، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات: دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج**، مركز دراساتالوحدةالعربية، بيروت.
35. الشراري، د. محمد فرحان سند [2015]، **أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي.**
36. صالح، غانم محمد (1991)، **الخليج العربي: التطورات السياسية والنظم والسياسيات**، بغداد:دار الحكمة.
37. الصبان، ريما، وفخرو، منيرة، والفالح، متروك، [1998]، **قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**، الكويت، دار قرطاس للنشر، ط1.
38. الصرعاوي، عبد العزيز عبد الله، [1998]، **الدستور الكويتي مع تمهيد في نشأة الكويت**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط1.
39. صنيتان، محمد (2004)، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
40. الطبطبائي، عادل (1985)، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها**، الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.
41. الطبطبائي، عادل، **النظام الدستوري في الكويت**، دراسة مقارنة، 2009، الكويت دولة دستور، كونا.
42. العاني، حسان شفيق (1986)، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.**
43. عبد الله، ثناء فؤاد (1997)، **آليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،.
44. عبد المجيد، محمد (1996)، **السعودية بين الاستبداد والديمقراطية**، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع.

45. عبيد، نايف علي (1996)، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
46. عبيدان، يوسف محمد (1979)، **المنظمات السياسية في دولة قطر**، وزارة الإعلام بقطر، بيروت.
47. العبيدي، إبراهيم خلف (1979)، **الحركة الوطنية في البحرين**، بغداد:مطبعة الأندلس.
48. العجمي، محمد منيف (2009)،**المشاركة السياسية في الكويت رصد الواقع واستشراق المستقبل**، الدار العالمية للنشر والتوزيع،الجيزة،مصر،، ط1.
49. العجمي، محمد منيف محمد، **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**، دار الجديد، بيروت، 2000.
50. العجمي، محمد منيف محمد، "**المشاركة السياسية في الكويت**"، الدار العالمية للنشر والتوزيع،2009.
51. الهاجري،عبد الله محمد، محمد نايف العنزي، "**مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث و المعاصر**"،الكويت،ط2،2007.
52. العدساني، خالد سليمان، [1996]، **صراع القبيلة والديمقراطية**، حالة الكويت، الكويت.
53. العقاد، صلاح (1972)، **معالم التغيير في دول الخليج العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
54. العقاد، صلاح (1983)، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
55. الغبرا، د. شفيق ناظم، **الكويت**، مكتبة آفاق.
56. الغبرا، شفيق، **الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع**، من إصدارات مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.
57. الغنيم، يعقوب يوسف، [2004]، الكويت 1950، مكتبة الأمل، الكويت.
58. الفهد، عبد الرزاق (2004)، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، بغداد: دار النشر بلا.
59. القحطاني، فهد (1988)، **صراع الأجنحة في العائلة السعودية: دراسة في النظام السياسي وتأسيس الدولة**، لندن: الصفا للنشر والتوزيع.
60. الكواري، علي خليفة (محرر) (2001)، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،.
61. **الكويت والمجتمع المدني** [مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الرابع والعشرون لرابطة الاجتماعيين]، الكويت، 2–مارس 1997.
62. محارب، عبد الله حمد، ومحفوظ، سعيد عبد الحميد، [2000]، الجمارك الكويتية نشأتها وتطورها، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
63. محمد، جاسم محمد (1984)، **النظم السياسية والدستورية في منظمة الخليج العربي والجزيرة العربية**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة البصرة.
64. محمد، خالد سالم، [2000]، الكويت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حوادث وأخبار، الكويت، دار العروبة، ط1.
65. المديرس، فلاح، [2000]، **المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت**، دار قرطاس للنشر والتوزيع.
66. مشكور، سالم، [1993]، نزاعات الحدود في الخليج.. معضلة السيادة الشرعية، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1.

67. المطيري، فالح ماجد، [2009]، البرلمانات والمجال الإستشارية في دول مجلس التعاون التطور التاريخي والبنية التنظيمية، ط1.
68. **منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت**، وكالة الأنباء الكويتية [كونا] مركز المعلومات والأبحاث، نوفمبر، 2005، إعداد كوثر الغانم.
69. مهنا، محمد نصر، [2001]، "**الكويت " التاريخ – السياسة – التحديث**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
70. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، "**الكويت وجوداً وحدوداً – الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية**"، الكويت، 1995.
71. النجار، باقر سلمان، (2001)، **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
72. النجار، غانم، [2000]، **مدخل ا لتطور السياسي في الكويت**، الكويت، دار قرطاس، ط2.
73. ندوة،(2000)، **واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**، 3، 4 إبريل، الكويت، ط1، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
74. النقيب، خلدون حسن (1989)،" **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**"، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
75. نوري، قيس محمد، الزيدي، مفيد (2001)، **المجتمع والدولة في السعودية: مسيرة نصف قرن**، بغداد:بيت الحكمة.
76. نوفل، سيد، (1972)، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة**، ط2، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.
77. الهاجري، د. عبد الله محمد، والعنزي، محمد نايف، [2007]،" **مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**"، ط2.
78. ياسين، السيد، (2005)، **الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**، القاهرة: دار ميريت.
79. إدريس، محمد السعيد (2000)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. إبراهيم، حسنين توفيق (2005)، "**النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. التميمي، يوسف حسن داود (1989)،" **الكويت: دراسة في تجربة المشاركة السياسية** "(1961 – 1988)، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
3. خلف، همسة قحطان (2001)، "**التطور السياسي لدولة قطر منذ الاستقلال**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
4. دراسة العيد، " **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني** " (الزميع، مؤتمر الفساد من منظور اقتصادي، 2005).
5. دراسة المعتصم بالله داود علوي(2009)، بعنوان " **الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي** من 1970 إلى 2009 "، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

6. دراسة بدر فيصل الدويش(2010)،بعنوان" **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الإجتماعية دولة الكويت: دراسة إجتماعية**".
7. دراسة كوثر الغانم،بعنوان" **منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت** " (وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، 2005)
8. دراسة مريم الكندري، بعنوان" **حقوق المرأة السياسية في مجلس الأمة الكويتي**" دراسة في تحليل مضمون مضابط مجلس الأمة 1971– 2005، العدد: 3).
9. دراسة وزارة التخطيط الكويتية، بعنوان" **تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية بدولة الكويت** " (الزميع، مؤتمر الفساد من منظور اقتصادي، 2005).
10. الصوافي، د. يوسف محمد جمعة، "**اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية**"، مركز دراسات الوحدة العربية.
11. عمران، عصام محمد، "**التحديث والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون في ظل الحقبة النفطية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000.
12. غضنفر، محمد مصطفى، [2013]، **دور وسائل الإعلام في تشكيل إتجاهات الجمهور الكويتي نحو الانتخابات لبرلمانية**، ملخص رسالة ماجستير، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، أكتوبر.
13. الكبيسي، أحمد شحادة، **إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.
14. مجموعة من الباحثين،" **المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية**"، مركز دراسات الوحدة العربية.
15. محمد، عبد الرحمن حسين، "**المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.
16. محمد منيف العجمي،"**المشاركة السياسية للمرأة الكويتية**"، رسالة ماجستير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 1999.

ثالثاً: البحوث والدراسات

1. العكري عبد النبي وآخرون(2009)، "**حالة الادبيات الموضوعية حول المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**"، مركز الوطني للدراسات، المنامة.
2. أبو عامود، محمد سعد (2003)، "**الحرب الأمريكية على العراق والنظام العربي**"، السياسة الدولية، العدد (153)، القاهرة.
3. أسيري، عبد الرضا علي (2007)، "**التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي**"، السياسة الدولية، العدد (167)، القاهرة.
4. آل نهيان، شمة محمد خالد (1998)، "**تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والإجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي**"، المستقبل العربي، العدد (246)، بيروت.
5. **الانتخابات النيابية الكويتية خصوصيات.. ومفاجآت**" (1996)، قضايا دولية، العدد (356)، إسلام أباد، 28/ أكتوبر.
6. البرصان، أحمد سليم (2000)، "**مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية**"، السياسة الدولية، العدد (158)، القاهرة.

7. البشري، طارق (2005)، "**حول الأوضاع الدستورية والسياسية في الوطن العربي**"، المستقبل العربي، العدد (311)، بيوت.
8. البغدادي، أحمد والمديرس، فلاح (1993)، "**دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية**"، السياسة الدولية، العدد (169)، القاهرة.
9. البنخليل،يوسف (2005)، "**تداعيات مجلس التعاون بعد (قمة زايد)**"، مجلة آراء، العدد (5)، دبي.
10. بهجت، جودت وجوهر، حسن (1996)، "**عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينات: ارهاصات الداخل وضغوط الخارج**"، المستقبل العربي، العدد (211)، بيروت.
11. البيج، حسين علوان (1998)، "**الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة**"، المستقبل العربي، العدد (236)، بيروت.
12. التميمي، عبد المالك خلف (1986)، "**بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي**"، المستقبل العربي، العدد (61)، بيروت.
13. جناجي، عبد الله (2003)، "**العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية**"، المستقبل العربي، العدد (288)، بيروت.
14. **حدث دائم على الساحة الكويتية: معركة العلمانيين والإسلاميين** (1996)، قضايا دولية، العدد (365)، إسلام أباد.
15. حرب، أسامة الغزالي (2004)، "**الإصلاح من الداخل**"، السياسة الدولية، العدد (156)، القاهرة.
16. الخطيب، عمر إبراهيم (1982)، "**التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربي**"، المستقبل العربي، العدد (40)، بيروت.
17. الربعي، أحمد (1991)، "**مشكلات حول الثقافة النفطية**"، المستقبل العربي، العدد (144)، بيروت.
18. رضا، محمد جواد (1991)، "**الخليج العربي: المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة**"، المستقبل العربي، العدد (154).
19. الرميحي، سيف الوادي (1981)، "**النظام القبلي والتحديث في شرق الجزيرة العربية**"، ترجمة: وديع ميخائيل حنا، الخليج العربي، العدد (1)، جامعة البصرة.
20. الرميحي، محمد (1983)، "**واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي**"، المستقبل العربي، العدد (49)، بيروت.
21. الرميحي، محمد غانم (1975)، "**حركة 1938 الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي**"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (4)، الكويت.
22. الريس، رياض نجيب (1987)، "**الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية**"، المستقبل العربي، العدد (98)، بيروت.
23. زرنوقة، صلاح سالم (2002)، "**الخليج العربي ضغوط من كل اتجاه**"، السياسة الدولية، العدد (148)، القاهرة.
24. حافظ،محمود(1997)، "**العمل الإجتماعي التطوعي الخليجي**"، الملتقى الاجتماعيين و الروابط الخليجية، الشارقة.
25. الزيدي، مفيد (2001)، "**مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية**"، المستقبل العربي، العدد (270)، بيروت.

26. الزيدي، مفيد (2005)، "**المعارضة السياسية وعلاقتها بالنظام في دول مجلس التعاون**"، المستقبل العربي، العدد (320)، بيروت.

27. السعدون، جاسم خالد (2002)، "**أحداث أيلول/ سبتمبر انعكاساتها على منطقة الخليج**"، المستقبل العربي، العدد (258)، بيروت.

28. السيد، مصطفى كمال (2005)، "**المجتمع المدني: الفاعل الجديد على المسرح السياسي**"، السياسة الدولية، العدد (161)، القاهرة.

29. سيف، أحمد (2005)، "**دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في دعم الإصلاحات في دول (التعاون)**"، مجلة آراء، العدد (5)، دبي.

30. الشاملي، ميثاء سالم (2001)، "**المرأة الخليجية.. إلى أين**"، المستقبل العربي، العدد (273)، بيروت، تشرين الثاني.

31. الشطي، إسماعيل (2002)، "**نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، المستقبل العربي، العدد (276)، بيروت.

32. صالح، غانم محمد (2000)، "**انعكاسات احتلال العراق على الأمن في الخليج**"، مجلس آراء، العدد (1)، دبي.

33. عبد السلام، محمد (1991)، "**مستقبل الكويت بعد التحرير**"، الساسة الدولية، العدد (105)، القاهرة.

34. عبد العظيم، خالد (2003)، "**التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق**"، السياسة الدولية، العدد (154)، القاهرة.

35. عبد الفتاح، معتز بالله (2005)، "**الديمقراطية العربية بين محددات الداخل ومشاريع الخارج**"، المستقبل العربي، العدد (326)، بيروت.

36. عبد الله، عبد الخالق (2003)، "**البعد السياسي للتنمية البشرية: حالة دول مجلس التعاون الخليجي**"، المستقبل العربي، العدد (290)، بيروت.

37. عبد الله، عبد الخالق (2004)، "**الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج**"، المستقبل العربي، العدد (296)، بيروت.

38. عبد الله، عبد الخالق (2005)، "**تطور النظام الاتحادي في الإمارات**"، المستقبل العربي، العدد (311)، بيروت.عبد الله، عبد الخالق (2006)، "**دبي: رحلة مدينة عربية في المحلية إلى العالمية**"، المستقبل العربي، العدد (323)، بيروت.

39. عبد الملك، أحمد (2006)، "**التحديات الجديدة التي تواجه دول مجلس التعاون**"، مجلة آراء، العدد (5)، دبي.

40. عبد الوهاب، أيمن السيد (1999)، "**الانتخابات القطرية خطوة على طريق الديمقراطية**"، السياسة الدولية، العدد (136)، القاهرة.

41. عزام، فاتح سليم (2002)، "**الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية**"، المستقبل العربي، العدد (377)، بيروت.

42. العفيفي، فتحي (2003)، "**الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر**"، المستقبل العربي، العدد (298)، بيروت.

43. علي، مغاوري شلبي (2003)، "**المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط بين الاقتصاد والسياسة**"، السياسة الدولية، العدد (154)، القاهرة.

44. العناني، خليل (2003)، "**إشكالية التغيير في الوطن العربي**"، المستقبل العربي، العدد (296)، بيروت.

45. عوض، هدى راغب (2004)، العلاقات **الأمريكية – السعودية في ضوء أزمة النفط: (عرض كتاب)**، السياسة الدولية، العدد (164)، القاهرة.

46. العيسوي، أشرف (2005)، "**العراق الجديد في الرؤية الخليجية**"، السياسة الدولية، العدد (162)، القاهرة.

47. غلوم، إبراهيم عبد الله (1992)، "**الثقافة بوصفها خطابا ديمقراطيا: نموذج الثقافة في مجتمعات الخليج العربي**"، المستقبل العربي، العدد (156)، بيروت.

48. الفارس، عبد الرزاق فارس (2004)، "**العولمة ودولة الرعايا في أقطار مجلس التعاون**"، المستقبل العربي، العدد (302)، بيروت.

49. الفالح، متروك (2004)، "**العنف والإصلاح الدستوري في السعودية**"، المستقبل العربي، العدد (308).

50. فخرو، علي محمود (2001)، "**واقع ومستقبل العلاقات الخليجية – الخليجية**"، المستقبل العربي، العدد (268)ن بيروت.

51. فرجاني، نادر (2000)، "**الحكم الصالح: رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية**"، المستقبل العربي، العدد (256).

52. فياض، عامر حسن (2001)، "**الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسية الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي**"، المستقبل العربي، العدد (261)، بيروت.

53. القصاب، عبد الوهاب عبد الستار (2005)، "**العراق والسعودية**"، مجلة آراء، العدد (17)، دبي.

54. **قضايا الإصلاح في الوطن العربي**، مؤتمر الإسكندرية (12 – 14 مارس 2004)، السياسة الدولية، العدد (156)، القاهرة، أبريل 2004.

55. مبارك عبد الله الهاجري (2005)، "**دور مجلس الأمة الكويتي في صنع القرار السياسي في الفترة الممتدة من 1963إلى 2004**، الجامعة الأردنية.

.56

57. الكتبي، ابتسام سهيل (2000)، "**التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي**"، المستقبل العربي، العدد (257)، بيروت.

58. كشك، أشرف محمد (2003)، "**تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي**"، السياسة الدولية، العدد (154)، القاهرة.

59. كشك، أشرف محمد (2006)، "**أمن الخليج في السياسة الأمريكية**"، السياسة الدولية، العدد (164)، القاهرة.

60. الكواري، علي خليفة (1995)، "**عودة إلى أسباب الخلل السكاني: حالة قطر**"، المستقبل العربي، العدد (199)، بيروت.

61. الكواري، علي خليفة (2005)، "**متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون**"، المستقبل العربي، العدد (321)، بيروت.

62. محمد، علاء جمعة (2003)، "**مكافحة تمويل الإرهاب: آليات المواجهة**"، السياسة الدولية، العدد (154)، القاهرة.

63. المديرس، فلاح عبد الله (1997)، " **الشيعة في البحرين والاحتجاج السياسي**"، السياسة الدولية، العدد (130)، القاهرة، أكتوبر.

64. **المعارضة الداخلية لنظام الحكم السعودي: الحلقة (1)**، قضايا دولية، العدد (274)، إسلام أباد، 3 نيسان 1995.
65. **المعارضة الداخلية لنظام الحكم السعودي: الحلقة (2)**، قضايا دولية، العدد (327)، إسلام أباد، 4 – 8 نيسان 1996.
66. **موجز يوميات الوحدة العربية**، المستقبل العربي، العدد (290)، بيروت، أيلول 2003.
67. النجار، غانم (2001)، "**واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج**"، المستقبل العربي، العدد (268)، بيروت.
68. **نص (مشروع الشرق الأوسط الكبير) المقدم من واشنطن في قمة الدول الثماني**، السياسة الدولية، العدد (156)، القاهرة، أبريل 2004.
69. النعيمي، عبد الرحمن (2005)، "**الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني في أقطار مجلس التعاون**"، المستقبل العربي، العدد (318)، بيروت.
70. النقيب، خلدون حسن (1994)، **محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية والأصولية وأزمة الحرية**، المستقبل العربي، العدد (184)، بيروت.
71. النقيب، خلدون حسن (2001)، "**واقع ومستقبل الأوضاع الإجتماعية في دول الخليج العربي مع إشارة خاصة إلى العولمة**"، المستقبل العربي، العدد (268)، بيروت.
72. نهرو، فؤاد (2005)، "**عوامل وأسباب الغزو الأمريكي للعراق**"، مجلة آراء، العدد (7)، دبي.
73. **هكذا سقط نموذج الديمقراطية القطري لحساب البحرين**، الوطن العربي، العدد (1452)، 2004/12/31.

رابعاً: الندوات

1. **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
2. **التجارب الوحدوية العربية، (تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة)**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
3. **دور جمعيات النفع العام في بناء المجتمع الحضري في دولة الكويت**، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول ذات النفع العام بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1994م.
4. **دور مؤسسات رعاية الشباب وجمعيات النفع العام في توجيه الأسرة في المجتمع الكويتي**، بحث مقدم إلى مؤتمر الأسرة في التشريعات الكويتية عام 1995، ضمن إصدار رابطة الإجتماعيين.
5. الرميح، محمد، [1984]، **تجربة المشاركة السياسية في الكويت**، المستقبل العربي، العدد 64، يونيو، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
6. علي، ليلى، [2005]، **المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**، لندن، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
7. العيسوي، أشرف سعد، [2006]، الكويت.. صعود المعارضة في مجلة الديمقراطية، العدد 23، مركز الدراسات والإستراتيجية بالأهرام، يوليو.
8. قضايا وهموم المجتمع المدني ف يدول مجلس التعاون، المنتدى التنمية ضمن اللقاء السنوي التاسع عشر عام 1998، في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار قرطاس للنشر.

9. الكواري، علي، [2001]، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي، العدد 264، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير.

10. الكويت والمجتمع المدني، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الرابع والعشرون لرابطة الاجتماعيين عام 1997م.

11. **المجتمع المدني في الوطن العربي، ودوره في تحقيق الديمقراطية:** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

12. مدعج، محصن، [1997]، الكويت والمجتمع المدني: مجموعة محاضرات الموسم الثقافي الرابع والعشرون لرابطة الإجتماعيين: الكويت، 2 –16 مارس 1997، رابطة الإجتماعيين، الناشر مطبوعات رابطة الإجتماعيين.

13. مسيرة التنمية والتحديث في مجلس التعاون لدول الخليج العربية – قمة 24 دولة، الكويت، 2003، إعداد المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، دولة الكويت.

خامساً: النشرات والتقارير

1. الإصلاح في المملكة العربية السعودية، التحديات الراهنة وسبل المواجهة، الناشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ط1، الإمارات العربية المتحدة.

2. **مسيرة الحيتة الديمقراطية في دولة الكويت – مجلس الأمة، يونيو،** 2011.

3. **تقديرات استراتيجية،** الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (7)، القاهرة، تموز – 1997.

4. التقرير الإداري للاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة للعام النقابي [2011–2012]، ص76.

5. التقرير الإداري للاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع جامعة الكويت، [2010–2011] للعام النقابي.

6. **التقرير الإقتصادي العربي الموحد،** أيلول، 2004.

7. القصاب، عبد الوهاب (2005)، "**مبررات الإصلاح السياسي في الوطن العربي: السعودية مثلاً**"، الملف السياسي، العدد (9)، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد.

8. مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999 – 2000**، وحدة الدراسات – جريدة الخليج، أبو ظبي، 2000.

9. مجموعة باحثين، **التقرير الاستراتيجي الخليجي والسنة الاستثنائية 2000 – 2001**، وحدة الدراسات – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، أبو ظبي، 2001.

10. ملف تقارير مؤسسات المجتمع المدني حول الاستعراض الدوري الشامل لدولة الكويت في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة [الدور 21] يناير، فبراير، 2015. الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. الجمعية الوطنية لحماية الطفل. الرابطة الوطنية للأمن الأسري. منظمة الحرية لحقوق الإنسان.

11. وزارة الإعلام، الكويت حقائق وأرقام، الكويت، الإصدار الثامن، 2001.

12. الوقيان، د. فارس مطر، [2010]، الإشكاليات السيوثقافية والتشريعية للمواطنة والتمكين حالة المرأة الكويتية، سلسلة دراسات الفكرية الاجتماعية [4]، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، يونيو.

سادساً: الصحف

1. مجلة إنسان، مجلة تخصصية تصدرها الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، السنة الأولى، العدد الثالث، نوفمبر، 2012.
2. العربي مجلة شهرية ثقافية – تصدرها وزارة الإعلام الكويتية، العدد 672، نوفمبر، 2014.
3. طلاب الكويت في معركة التحرير، 1990-1991، تأليف أ. د. عثمان حمود الخضر، إصدار الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الهيئة التنفيذية.
4. جريدة الكويت اليوم [الكويت] 1961/10/15.
5. جريدة الرأي العام [الكويت] 1973/7/20.
6. جريدة السياسة [الكويت]، 1982/4/6.
7. الاتحاد، أبو ظبي، 1999/3/15.
8. الطليعة،الكويتية2012/10/8
9. الشرق الأوسط، 2003/10/20.
10. الشرق الأوسط، 2004/2/20.
11. صحيفة الوطن 2006/1/29
12. الشرق الأوسط، 2005/5/16.
13. وكالة أنباء الشرق الأوسط، 2005/4/25.
14. الوسط، البحرين، 2005/4/28.
15. جريدة الرأي العام الكويتية 2006/1/29.
16. جريدة القبس الكويتية 2007/9/4.
17. جريدة الأنباء الكويتية 2009/5/16.
18. اجريدة السياسة الكويتية 2011/11/28.
19. الشرق الأوسط 2008/4/14
20. الحياة، لندن، 2006/2/16.
21. جريدة الوطن الكويتية 26-2013/5/28.
22. جريدة الشاهد الكويتية 2006/3/27.
23. آفاق –جامعة الكويت 2006/3/5.
24. الشرق الأوسط، 2006/10/28.
25. الطليعة 2006/5/11.
26. 2007/3/20 الحركات النسائية الكويتي. شلل وجمود وبداية افول
27. صحيفة القبس الكويتية 2007/3/22 ملف العمل النسائي
28. صحيفة القبس الكويتية 2010/7/20
29. صحيفة القبس الكويتية 2010/7/20 – رفض المرأة العسكرية مراهقة سياسية وتجاهل للدستور.
30. صحيفة الوطن الكويتية 2011/3/7

31. صحيفة الأنباء الكويتية 2012/5/21 العنوان (العلمانية الواضحة للحركات النسائية الليبرالية زادت من حدة الجدل
32. صحيفة النهار الكويتية 2014/1/22 المرأة الكويتية ما زالت تعاني.
33. مجلة إنسان، السنة الأولى، العدد الرابع، ديسمبر، 2012. حقوق المرأة العاملة. حرية التعبير عن الرأي. الوطن والمواطن حقوق وواجبات يفرضها الانتماء.
34. مجلة الملتقى، مجله شهرية عن المكتب الإعلامي الكويتي لدى اللمملكة الأردنية الهاشمية،عمان، السنة الثانية، العدد الثامن عشر / يونيو 2006."الانتخابات البرلمانية لمجلس الأمة يونيو 2006.
35. مجلة الملتقى، مجله شهرية عن المكتب الإعلامي الكويتي لدى اللمملكة الأردنية الهاشمية،عمان، السنة الثانية، العدد التاسع عشر / يوليو 2006.المرأة الكويتية وفرحة للوطن.
36. مجلة الجامعية، تصدر عن النادي الصحفي في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، فرع الجامعة، العدد 1، نوفمبر، 2003، ص15.

سابعاً: الانترنيت

1. Arabic CNN.com.200005/12/3
2. President Bush Discusses freedom in Iraq and middle east, www.whitehouse.gov.2003
3. www.alarabiya.net. 2006/11/6
4. www.albayah.com
5. www.aljazeera.net. 2006/5/11
6. www.CNNarabic.com
7. www.ctic.orgsa/comclude.doc
8. www.emasc.com
9. www.islamonline.com
10. www.islamonline.net
11. www.islamonline.net. 2006/10/15
12. www.mepi.state.gov.
13. www.middleeast.online. 2005/6/20
14. www.middleeast.online.2005/6/2
15. www.middleeast.online.com
16. www.middleeast.online.com
17. www.monddiplomatique
18. www.mondiploar.com
19. www.Nasege.com. 2006/12/9
20. ابستام الكتبي، **الانتخابات على طريقة أهل الإمارات**، مركز الدراسات والإعلام،
21. أحمد السيد تركي، انتخاب (الشورى) العماني: التغيير بإرادة المواطنين،

22. أحمد السيد تركي، انتخابات الشورى العمانية: استيعاب جديد للنخب الجديدة،
23. أحمد تركي، السلطان والقبيلة يحددان مصير عُمان، 2000/12/25،
24. أحمد شهاب، خريطة الكتب السياسية الكويتية بعد التحرير، شبكة النبأ المعلوماتي، 2008/9/29.
25. استبعاد النساء من أول انتخابات بلدية، www.raya.com
26. إسلاميو البحرين يرفعون مقاعدهم إلى (30)، مجلة المجتمع الإسلامي،
27. افتتاح منتدى المستقبل في البحرين، www.abawa.com
28. الإمارات تستعد لأول انتخابات نيابية تشهدها، الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات، 2006/11/5، www.intekhabat.org
29. الإمارات تستعد للانتخابات، 2006/11/15، www.intekahbat.org
30. الإمارات تضع خطوطاً عريضة لديمقراطية ناقصة، وكالة أنباء الإمارات، 2006/2/19، www.annabaa.org
31. انتخابات البحرين 2006، Arabic.CNN.com
32. انتخابات البحرين 2006، بدء الانتخابات البحرينية وسط اتهامات متبادلة بالتزوير، www.CNNarabic.com
33. الانتخابات البحرينية: قراءة في أجندة القوى السياسية، www.aljazeera.net
34. أول ممارسة ديمقراطية في السعودية، 2002/2/10، BBCArabic.com
35. أول وزيرة كويتية تصبح أول عضو نسائي في البرلمان، 2005/6/20،
36. برنامج بلا حدود بتاريخ 2002/1/23، قناة الجزيرة الفضائية، www.aljazeera.net
37. برنامج بلا حدود بتاريخ 2000/12/6، قناة الجزيرة الفضائية، www.aljazeera.net
38. تجمع ثوابت الأمة، موقع صوت من أجل الكويت http://votforkuwait.com/?p=190
39. التجمعات السياسية في الكويت، 2005/7/6. http//:arabicCNN.com
40. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2002 وحتى عام 2006، www.omnesty.org
41. الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، دولة الكويت http://www.cait.gov.kw/default.aspx?pageld=186.
42. الحركات والجماعات السياسية والدينية في الكويت 2006/12/7 http://web.nuks-org/omma09/Kuwaitelections/pages/1415983.htm
43. حركة نشطة للتجمعات السياسية في البحرين، Bahrain Brief، العدد (4)، أبريل 2002، www.bahrain.brief
44. حسن عبد ربه المصري، انتخابات المجالس البلدية الجديدة بشكل ديمقراطي، Bahrain Brief، العدد (5) مايو 2002، www.bahrainbrief.com.bh
45. دايفيد هرست، الاختراق الديمقراطي في البحرين، monde diplomatique، 2005/7/27، www.monddiploar.com
46. دايفيد هرست، الاختراق الديمقراطي في البحرين، monde diplomatique، 27/7/2005، www.monddiploar.com

47. دستور دولة الكويت، بوابة الكويت الاكترونية، www.kt.com.kw
48. رمضان عويس، ازدهار المجتمع المدني.. هل يدعم الديمقراطية الخليجية؟ 2000/11/12. www.aslamonline.com
49. سامر خليفة الخالدي، مواطنون بدون هوية.. البدون في الكويت، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2007/4/10، www.hirinfo.net
50. سعيد الشهابي، الحكم السعودي بين استحقاقات التغيير والخشية من النتائج، منتديات البحرين، www.ba7rain.net
51. السنوسي بسيكري، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الإصلاح على الطريقة الأمريكية، www.almanara.org
52. شفيق شقير، خارطة القوى السياسية البحرينية، www.aljazeera.net
53. عبد الحميد بدر الدين، خريطة التجمعات السياسية في الكويت، www.aljazeera.net
54. عبد الخالق عبد الله، القائمة المختارة من شعب الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، www.emasc.com
55. عبد الخالق عبد الله، المجلس الوطني المؤجل في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2006/11/5، www.emasc.com
56. عبد العزيز الخميس، المؤسسة الدينية في السعودية: التيارات، التفاعلات، الخيارات الإصلاحية، 2006/8/24، www.alhramain.com
57. عبد النبي العكري، الحركة الجماهيرية في البحرين الآفاق والمحددات، أوراق اللقاء السنوي الخامس عشر لمشروع دراسات ديمقراطية: مستقبل تحركات الشارع العربي من أجل الإصلاح، التجديد العربي، 4/ تشرين الثاني/ 2006. www.arabrenewal.com
58. عبد الهادي الخواجة، تراجع حرية الصحافة والتعبير في البحرين، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2004/5/3، .www.hirinfo.net
59. عزة وهبة، الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية (دراسة مقارنة) الحالة الكويتية، www.undp.pogar.org
60. عصام سليمان، القرار 1373 في منطلقاته وأبعاده .2002 www.aljazeera.net
61. علاء عبد الوهاب، خطة لغزو المنطقة العربية، بالديمقراطية 2005/7/6
62. العناني، خليل، الإسلاميون والتجربة الديمقراطية في الكويت http:www/almoslim.net/ node/84442
63. فوز أول امرأة في أول انتخابات تشريعية بالإمارات، www.w/um/.or.2006/12/19
64. قانون الجمعيات السياسية يسدل الستار على حلم الإصلاح الديمقراطي في البحرين، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2005/5/27، www.hirinfo.net
65. قانون تنظيم الانتخابات الذي أصدره الملك (حمد بن عيسى آل خليفة) رقم (14) لسنة 2002، بشأن مباشرة الحقوق السياسية، www.aljazeera.net.2006/5/7
66. قانون مكافحة الإرهاب يشكل قيداً جديداً على الحقوق المدنية والسياسية في البحرين، www.hrinfo.net.2006/9/1

67. الكويتيون ينتخبون آخر مجلس بلدي دون مشاركة النساء،
68. اللجنة الوطنية للانتخابات في الإمارات العربية المتحدة، www.uaehec.ae
69. اللقاء الذي قامت به قناة العربية مع وزير العدل القطري السابق نجيب النعيمي في برنامج إضاءات، 2005/10/5، www.alarabiya.net
70. لماذا تم اختيار البحرين لاحتضان منتدى المستقبل www.middleeast.online.com
71. متروك الفالح، المستقبل السياسي للسعودية في ضوء 9/11: الإصلاح في وجه الانهيار والتقسيم، قضايا الخليج 2005/12/23، www.gulfissues.net
72. المجلس البلدي المركزي، موقع وزارة الخارجية القطرية، www.mofa.gov.ga
73. مجلس الدولة، وزارة العلام – سلطنة عمان، www.omant.om
74. مجلس الشورى وزارة الإعلام –سطنة عمان، www.omant.om
75. مجموعة من الباحثين والقانونيين البحرينيين، الرأي في المسألة الدستورية، مجلة الديمقراطي، 2002/9/9، www.aldemokrati.com
76. محمد إبراهيم الحلوة، الانتخابات البلدية والتحديث السياسي في المملكة العربية السعودية، www.shura.gov.sa
77. المرأة السعودية في مجلس الشورى، 2006/1/4، www.lahaonline.com
78. المرصد العربي للانتخابات، www.intekhabat.org 11/6/2006
79. مركز إتجاهات للدراسات والبحوث [2011]، info@ittejahatcenter.com.
80. المعارضة البحرينية تتصدر نتائج اللانتخابات النيابية والبلدية، 2006/11/26 www.aljazeera.net
81. المعارضة الكويتية تتقلب بين جمر الانتظار... وصفيح صيف ساخن، موقع إيلاف الإلكتروني 2013/3/182.
82. منصوري الجمري، العمل البلدي في البحرين، حركة أحرار البحرين، 1999/12/26 www.vob.org
83. موقع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، www.nshr.sa.org
84. موقع برنامج الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، (MEPI): المنح.
85. موقع لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، www.cdhrop.net
86. نشرة الإصلاح العربي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ترجمة: دار الوطن للصحافة والنشر، العدد (2)، آذار 2005، www.alwatan.com
87. نشرة الإصلاح العربي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ترجمة: دار الوطن للصحافة والنشر، العدد (4)، آيار 2006 www.alwatan.com
88. نص عريضة معا على طريق الإصلاح، التجديد العربي، 4/نوفمبر/2006، www.arabrenwal
89. نظام مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، موقع وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، www.mofa.gov.sa

Abstract

The study aimed to identify the impact of civil society organizations in the process of political participation in the Gulf Cooperation Council countries in particular State of Kuwait during altrah from 2003_2013

The study has adopted the analytical approach descriptive In order to answer the question

There is no impact of civil society organizations in the process of political reform, especially in the process of political reform, in particular in the process of political participation, either directly or indirectly, in the Gulf Cooperation Council countries in particular State of Kuwait?

The evolution of the work of civil society organizations in GCC countries during the period of 2003_2013 led to an increase in the number of associations of public benefit within the GCC and the multiplicity of activities within a legal framework.

The study found the following results:-

The study showed that the impact of civil society organizations in political participation, but limited, and indirectly because of the laws and regulations in the GCC countries, especially Kuwait which obliges the State to political action.

There are laws and regulations that limit political participation in civil society and in political reform.